استدراكات ضياء الدين بن الأثير على ابن سنان الخفاجي جمعا ودراسة

الدكتور

محمود ياسين عوض شناوي

مدرس البلاغة والنقد في كلية اللغة العربية بالقاهرة

العدد الثاني والعشرون

للعام ١٤٤٠هـ / ٢٠١٨م

الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٨م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

ملخص

استدراكات ضياء الدين بن الأثير
على ابن سنان الخفاجي جمعا ودراسة

استدرك ضياءُ الدين بن الأثير في كتابه " المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر " كثيرا من المسائل التى تناولها ابن سنان الخفاجي في "سر الفصاحة" ، فبعد أن أشاد بالكتاب إذا به يقول :" غير أن كتاب الموازنة أجمع أصولًا، وأجدى محصولًا، وكتاب سر الفصاحة وإن نبَّه فيه على نكتٍ منيرة، فإنه قد أكثر مما قلَّ به مقدرًا كتابه، من ذكر الأصوات والحروف والكلام عليها، ومن الكلام على اللفظة المفردة وصفاتها، مما لا حاجة إلى أكثره، ومن الكلام في مواضع شذَّ عنه الصواب فيها، وسيرد بيان ذلك كله في مواضع من هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى، على أن كلا الكتابين قد أهملا من هذا العلم أبوابًا، ولربما ذكرا في بعض المواضع قشورًا، وتركا لبابًا." ، فالخفاجي ــ كما يقول ابن الأثير ــ وإن نبّه على نكت منيرة ؛ إلاّ أنه في كثير من المواضع شذ عن الصواب ؛ ومن ثَمّ تظهر أهمية هذه الدراسة التي أقدمها من خلال جمع تلك الاستدركات، ودراستها في ضوء ما قاله أهل العلم ؛ للكشف عن الوجه الصحيح، والأدلة والبراهين المسوغة لذلك .

الدكتور

محمود ياسين عوض شناوي

Abstract

Dadaat al - Din ibn al - Atheer on Ibn Sinan al - Khafaji

Ziauddin ibn al-Atheer, in his book "The Proverbs in the Literature of the Writer and the Poet," mentioned many of the issues addressed by Ibn Sinan al-Khafaji in "The Mystery of Spoofness." After he praised the book, he said: "But the book of the balance is the most comprehensive, If he does not need to do more, and he is not able to speak in any places where he is not right, and he will respond to all of this, In the places of this book - God willing, that both books have been neglected from this science (Al-Khubaji, as Ibn al-Atheer says, although he warned of joking jokes; in many places, however, it is not true; so the importance of this study, which I present through the collection Those perceptions, and studied in the light of what the scholars said; to reveal the correct face, evidence and proofs for that.

Dr.

Mahmoud Yassin Awad Shnawi

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ؛ خلق الإنسان ، علمه البيان ، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد ؛ سيدنا محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وعلى آله، و أصحابه، ومن سلك طريقهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد...

فإن الله ــ عزَّ وجلّ ــ شرّف العرب بأن أنزل القرآن بلسانهم، وجعله مناط التحدي والإعجاز؛ إذ كانوا أرباب الفصاحة وأساطين البيان ، فعجزوا عن الإتيان بمثله، وجاءوا بما لا يوصف إلا بالعبث والهذيان، ثم إن ّدراسة العربية ومعرفة خصائصها مما تقرب به السابقون إلى ربهم ؛ فلم يتركوا جانبا من جوانبها إلا ووجهوا إليه جهدهم ؛ وإنما كان ذلك خدمة لكتاب الله ــ تعالى ــ ؛ حتى يقفوا على سر إعجازه؛ فدرسوا كلام السابقين الأولين شعرا ونثرا، ثم وضعوا في ذلك ضوابط بها يُعرف غث الكلام من سمينه ، وبه قدموا قولا على قول؛ ولهم في هذا الجانب ما ليس لغيرهم من أصحاب اللغات الأخرى .

ومن هذا الجانب تلك الدراسة الماتعة ؛ التي وضعها ابنُ سنان الخفاجي في سفره الموسوم بـ" سر الفصاحة "، قال فيه وأجاد ، فكان أديبا ناقدا ، شهد بفضله وتقدمه غير واحد من أهل العلم ؛ وممن شهد له بالفضل والسبق ابنُ الأثير؛ فقد ذكر أنه قرأ كتب السابقين، فلم يجد ما ينتفع به إلا كتاب " الموازنة " للآمدي ، وكتاب " سر الفصاحة " للخفاجي ، غير أن كلّ عمل بشري يعتريه النقص والخلل، من هنا استدرك أهل العلم بعضهم على

بعض، رغبة منهم في أن يضعوا لبنة يسدون بها خللا في بنيان العلم ؛ حتى ترى البنيان في أحسن صوره ، وأبهى حلله.

وعلى هذا النحو استدرك ضياءُ الدين بن الأثير في كتابه " المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر " كثيرا من المسائل التى تناولها ابن سنان الخفاجي في "سر الفصاحة" ، فبعد أن أشاد بالكتاب إذا به يقول :" غير أن كتاب الموازنة أجمع أصولًا، وأجدى محصولًا، وكتاب سر الفصاحة وإن نبَّه فيه على نكتٍ منيرة، فإنه قد أكثر مما قلَّ به مقدرًا كتابه، من ذكر الأصوات والحروف والكلام عليها، ومن الكلام على اللفظة المفردة وصفاتها، مما لا حاجة إلى أكثره، ومن الكلام في مواضع شذَّ عنه الصواب فيها، وسيرد بيان ذلك كله في مواضع من هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى، على أن كلا الكتابين قد أهملا من هذا العلم أبوابًا، ولربما ذكرا في بعض المواضع قشورًا، وتركا لبابًا."[1] ،فالخفاجي ــ كما يقول ابن الأثير ــ وإن نبّه على نكت منيرة ؛ إلاّ أنه في كثير من المواضع شذ عن الصواب ؛ ومن ثَمّ تظهر أهمية هذه الدراسة التي أقدمها من خلال جمع تلك الاستدركات، ودراستها في ضوء ما قاله أهل العلم ؛ للكشف عن الوجه الصحيح، والأدلة والبراهين المسوغة لذلك .

هذا و قد جاءت الدراسة في مقدمة ، وتمهيد، ثم عرض لاستدراكات ابن الأثير على الخفاجي ، وخاتمة ، وثبت للمصادر والمراجع ؛ ففي المقدمة تحدثت عن أهمية الموضوع وخطته ، وفي التمهيد عرّفت بالخفاجي وابن الأثير ، وفي الخاتمة ذكرت أهم ما وصلت إليه الدراسة، وقد

---

(١)المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر١/٣٤، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ــ القاهرة .

اقتضى منهج الدراسة أن أذكر قول ابن سنان ثم اعتراض ابن الأثير عليه ، ثم أناقش القولين مناقشة علمية كاشفة عن الراجح منهما، أو من غيرهما .

وبعد فإني أسأل ربي ــ عز وجل ــ توفيقا وسدادا ، وأن يلتمس من يقرأ لي عذرا ؛ فإننا بشر نصيب ونخطيء ما لم يعصمنا القدر ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

تمهيد

ويتناول جانبين :

الجانب الأول:

التعريف بابن سنان الخفاجي وكتابه.

الجانب الثاني:

التعريف بابن الأثير وكتابه.

أولا: التعريف بابن سنان الخفاجي

اسمه ومولده :

هو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان، أبو محمد الخفاجي الحلبي، ولد سنة ٤٢٣هـ، عاش في حلب أيام سيف الدولة أبي الحسن بن حمدان. أخذ الأدب عن أبي العلاء المعري وغيره. وكانت له ولاية بقلعة " عَزَاز "[١] من أعمال حلب، وعصي بها، فاحتيل عليه بطعام مسموم، فمات سنة ٤٦٦هـ وحمل إلى حلب.[٢]

حياته:

ابن سنان واحد من العلماء الذين خلّد التاريخ ذكرهم ، وكتابه يشهد له بتقدمه، وكان الرجل معاصرا لعبد القاهر الجرجاني ، وإن جاء كتابه مختلفا في الأسلوب عن كتابي عبد القاهر ، ومما يجدر الإشارة إليه ما ذكرته بعض المصادر من أن ابن سنان كان ممن قال بالصرفة في القرآن ، وذكروا أن له كتابا ألفه فيها ، زعم فيه أن القرآن لم يخرق العادة بالفصاحة، حتى صار معجزة للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، وأن كلّ فصيح بليغ قادر على الإتيان بمثله، إلا أنهم صرفوا عن ذلك، لا أن يكون القرآن في نفسه معجز الفصاحة[٣] .

---

(١)عَزَازُ: بفتح أوله، وتكرير الزاي، وربما قيلت بالألف في أولها، والعزاز الأرض الصلبة: وهي بليدة فيها قلعة ولها رستاق شمالي حلب بينهما يوم، وهي طيبة الهواء عذبة الماء . معجم البلدان ١١٨/٤

(٢) ينظر ترجمته في المصادر الآتية : بغية الطلب في تاريخ حلب ٤٦٤٨/١٠، المحقق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر.،الأعلام ١٢٢/٤،الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر ٢٠٠٢ م .

(٣) ينظر : بغية الطلب في تاريخ حلب ٨٨٠/٢ ، معجم الأدباء ٣٢٥/١، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى،١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

وعند التحقيق يتبين فساد نسبة هذا القول له؛ حيث إن مقدمة كتابه " سر الفصاحة " تثبت غير هذا، فقد ذكر الرجل قول من قال بالصرفة ، لكن ليس ذكره له موافقة لصحته؛ وإنما ذكره لمناقشته ؛ ففي حديثه عن وجه إعجاز القرآن يقول :"....والقول الثاني: أن وجه الإعجاز في القرآن صرف العرب عن المعارضة، مع أن فصاحة القرآن كانت في مقدورهم لولا الصرف، وأمر القائل بهذا يجري مجرى الأول[١] في الحاجة إلى تحقق الفصاحة ما هي؟ ليقطع على أنها كانت في مقدورهم ومن جنس فصاحتهم، ونعلم أن مسيلمة وغيره لم يأت بمعارضة على الحقيقة؛ لأن الكلام الذي أورده خال من الفصاحة، التي وقع التحدي بها في الأسلوب المخصوص، وإذا ثبت بما ذكرناه الغرض بهذا الكتاب وفائدته، فالدواعي إلى معرفة ذلك قوية، والحاجة ماسة شديدة."[٢]

فالرجل يذكر أن القول بالصرفة أحد وجهين في إعجاز القرآن ، ولم يأت في كلامه أنه يؤكد هذا القول ، بل ذكر أن هذا الرأي يحتاج إلى معرفة الفصاحة ؛ لنصل منها إلى سر إعجاز القرآن الكريم ، و هذا سبب تأليف كتابه .

---

(١) يعني بهذا الوجه الأول من وجوه الإعجاز وهو:أنه خرق العادة بفصاحتة، وجرى ذلك مجرى قلب العصا حية، وليس للذاهب إلى هذا ، المذهب مندوحة عن بيان ما الفصاحة التي وقع التزايد فيها موقعا خرج عن مقدور البشر، ينظر سر الفصاحة ١٤.

(٢) سر الفصاحة ١٤

مؤلفاته :

لم تذكر المصادر التي ترجمت لابن سنان من المؤلفات إلا كتاب " سر الفصاحة " ، وديوان شعر ، ولم أجد للرجل كتابا آخر يُنسب إليه إلا هذا الكتاب النفيس، ولكن الكتاب يشهد لصاحبه بأن له قدما راسخة في العلم ، و مكانة العالم لا يستمدها من عدد كتبه ، وإنما تأتيه بما فيها من علم ، ورب قول خلّد صاحبه، وصاحب أقوال ذهب ولم نجد له ذكرا .

ويعد كتاب الخفاجي أقرب إلى الدراسات البلاغية من غيرها؛ حيث عرض فيه لكثير من المباحث البلاغية ، وإن كان ترتيب أبوابه فيه نظر ؛ وهذا لا يقدح في جوهره النفيس؛ فهو من أهم المراجع في الدرس البلاغي والنقدي، ولا يستغني عن مطالعته كل من له صلة بالدراساب البلاغية ، وقد نبّه على أهمية هذا الكتاب ابنُ الأثير في حديثة عن أهمية علم البيان ؛ فقد ذكر أن سر الفصاحة " أحد كتابين لا يُستغنى عنهما ؛ إذ يقول :" فإن علم البيان لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للأحكام وأدلة الأحكام، وقد ألَّف الناس فيه كتبًا، وجلبوا ذهبًا وحطبًا، وما من تأليف إلّا وقد تصفَّحت شِينَه وسِينَه، وعلمت غَثَّه وسَمِينَه، فلم أجد ما ينتفع يه في ذلك إلّا كتاب "الموازنة" لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، وكتاب "سر الفصاحة" لأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي."[١]

ومع ما وصل إليه الخفاجي من مكانة ، إلاّ أنه لم يسلم من النقد في كثير من مسائله ؛ وهذا ما تبينه الدراسة إن شاء الله .

---

(١) المثل السائر ٣٤/١

ثانيا: التعريف بابن الأثير

اسمه:

هو أبو الفتح نصر الله بن أبي بكر محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري، الملقب ضياء الدين. (١)

مولده ونشأنه :

ولد في شهر شعبان في جزيرة ابن عمر(٢)سنة ٥٥٨هـ، وتعلم بالموصل حيث نشأ أخواه المؤرخ عز الدين أبو الحسن عليّ، والمحدث مجد الدين المبارك، وانتقل مَعَ وَالِده إِلَى الموصل، واشتغل وَحصل الْعُلُوم، وَحفظ الْقُرْآن، وشيئاً من الحَدِيث، وطرفاً من النَّحْو واللغة وَعلم الْمعَانِي والبيان ، واتصل بخدمة السلطان صلاح الدين، وولي الوزارة للملك الأفضل ابن صلاح الدين في دمشق، ولم تحمد سياسته، فخرج منها مستخفيا في صندوق مقفل. ثم انتقل إلى خدمة الملك الظاهر غازي (صاحب حلب) (سنة ٦٠٧ هـ ولم تطل إقامته فيها، وتحول إلى الموصل، فكتب الإنشاء لصاحبها محمود بن عز الدين مسعود، فبعثه رسولا في أواخر أيامه إلى الخليفة، فمات ببغداد في التاسع والعشرين من ربيع الآخر سنة ٦٣٧هـ. (٣)

---

(١) الأعلام ٤/٤٣١.

(٢) جَزِيرَةُ ابْنِ عُمَرَ: بلدة فوق الموصل، بينهما ثلاثة أيام، ولها نخل واسع الخيرات، أوّل من عمّرها الحسن بن عمر بن خطّاب التغلبي، وينسب إليها جماعة من العلماء، منهم بنو الأثير العلماء الأدباء وهم: مجد الدين المبارك وضياء الدين نصر الله وعز الدين أبو الحسن عليّ بنو محمد بن عبد الكريم الجزري، كلّ منهم إمام.ينظر : معجم البلدان ٢/١٣٧، الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

(٣) ينظر : الوافي بالوفيات ٢٧/ ٢٤، الأعلام ٨/ ٣٠، ٣١، معجم المؤلفين ١٣/٩٨

مؤلفاته :

كان ــ رحمه الله ــ قويّ الحافظة، قال عنه ابن خلكان :" حفظ كتاب الله الكريم ، وكثيراً من الأحاديث النبوية، وطرفاً صالحاً من النحــو واللغــة وعلم البيان، وشيئاً كثيراً من الأشعار، حتى قال في أول كتابه الذي سماه " الوشي المرقوم " ما مثاله: " وكنت حفظت من الأشعار القديمة والمحدثة ما لا أحصيه كثيرة، ثم اقتصرت بعد ذلك على شعر الطائيين: حبيب بــن أوس، يعني أبا تمام، وأبي عبادة البحتري، وشعر أبي الطيب المتنبي، فحفظت هذه الدواوين الثلاثة، وكنت أكرر عليها بالدرس مدة سنين، حتى تمكنــت مــن صوغ المعاني، وصار الإدمان لي خلقاً وطبعاً "(١)

ومن تآليفه " المثل السائر في أداب الكاتــب والشــاعر " و" غــرّة الصَّباح فِي أَوْصَاف الاصطباح "، و" " كفاية الطالب في نقد كــلام الشــاعر والكاتب – خ " ، و " الْأَنْوَار فِي مدح الْفَوَاكِــه وَالثِّمَــار " و " المعــاني المخترعة في صناعة الإنشاء" و " الوشي المرقوم في حل المنظوم – ط " و " الجامع الكبير – ط " في صناعة المنظوم والمنثور" ، و " البرهان في علم البيان – خ " ، ولَه غير ذَلِك، ونظمه قَلِيل جدّاً .(٢)

كتاب " المثل السائر " بين الشرح النقد:

يعدُّ " المثل السائر "من أفضل ما كتب ابن الأثير؛ حيث أشاد به فــي مقدمته قبل أن يشيد به غيره ؛ فذكر أن السابقين قد أهملــوا مــن العلــم أبوابا، وجاء هو بها ، ثم قال :" ولم أجد أحدًا ممن تقدمني تعــرض لــذكر

(١)وفيات الأعيان ٣٧١/٥

(٢)ينظر : الوافي بالوفيات ٢٧/ ٢٤، الأعلام ٣١

شيء منها، وهي إذا عُدَّتْ كانت في هذا العلم بمقدار شطره، وإذا نظر إلى فوائدها وجدت محتوية عليه بأسره، وقد أوردتها ههنا، وشفعتها بضروب أخر مدونة في الكتب المتقدمة، بعد أن حذفت منها ما حذفته، وأضفت إليها ما أضفته، وهداني الله لابتداع أشياء لم تكن من قبلي مبتدعة، ومنحني درجة الاجتهاد التي لا تكون أقوالها تابعة وإنما هي متَّبعة" (١)

وإذا كان ابن الأثير مدح كتابه ــ وهو جدير به ــ فإن غيره قد أشادوا به ، قال عنه ابن خلكان:" جمع فيه فأوعى، ولم يترك شيئاً يتعلق بفن الكتابة إلا ذكره، ولما فرغ من تصنيفه كتبه الناس عنه"(٢) ،وما أن ظهر الكتاب إلا وأقبل الناس عليه ؛ فمنهم من أعجب به وشرحه وبيّن فوائده ، ومنهم من حمل عيه وأراد هدمه.

وممن هاجمه وأراد أن يبرز عيبه ، ويبيّن أنه لا يستحق ما وصل إليه من منزلة ؛ ابنُ أبي الحديد المتوفى: سنة ٦٥٥هـ ؛ حيث تصدى له وألف كتابا سماه " الفلك الدائر على المثل السائر" ومما قاله:" فقد وقفت على كتاب نصير الدين بن محمد الموصلي، المعروف بابن أثير الجزيرة المسمى "كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" فوجدت فيه المحمود والمقبول، والمردود والمرذول.أما المحمود منه فإنشاؤه وصناعته، فإنه لا بأس بذلك إلا في الأقل النادر. وأما المردود فيه فنظره وجدله، واحتجاجه واعتراضه، فإنه لم يأت في ذلك في الأكثر الأغلب بما يلتفت إليه مما يعتمد عليه. فحداني على تتبعه ومناقضته في هذه المواضع النظرية أمور، منها إزراؤه على الفضلاء، وغضه منهم، وعيبه لهم، وطعنه عليهم، فإن في ذلك

(١) المثل السائر ٣٤/١

(٢)وفيات الأعيان ٣٩١/٥

ما يدعو إلى الغيرة عليهم، والانتصار لهم. ومنها إفراطه في الإعجاب بنفسه، والتبجح برأيه، والتقريظ لمعرفته وصناعته، هذا عيب قبيح عمل الإنسان والاجتهاد، ويوجب المقت من الله والعباد. ومنها أنه قد أومأ مرارا في كتابه إلى عتاب دهره؛ إذ لم يعطه على قد استحقاقه، فأردنا أن نعرفه أن الأرزاق ليست على مقادير الاستحقاق، وأن الرزق مقسوم لا يجلبه الفضل، ولا يرده النقص؛ ومنها أن جماعة من أكابر الموصل قد حسن ظنهم في هذا الكتاب جدا، وتعصبوا له، حتى فضلوه على أكثر الكتب المصنفة في هذا الفن، وأوصلوا منه نسخا معدودة إلى مدينة السلام وأشاعوه، وتداوله كثير من أهلها، فاعترضت عليه بهذا الكتاب"[١]

وإذ كان ابن أبي الحديد قد عاب " المثل السائر " واعترض عليه ، فإن كثيرا من أهل العلم قد شُغلوا به ، فأقبلوا عليه بالدراسة، والمنافحة عنه مما قاله ابن أبي الحديد ؛ يقول حاجي خليفة :"شرحه: أبو منصور: موهوب بن أبي طاهر الجوالقي. وصنف: بعضهم. كتابا. سماه: (الروض الزاهر، في محاسن المثل السائر) . وصنف: أبو القاسم: محمود بن الحسين الركن السنجاري. المتوفى: سنة ٦٥٠، خمسين وستمائة. كتابا يرد فيه. وسماه: (نشر المثل السائر، وطي الفلك الدائر) . وصنف: صلاح الدين: خليل بن أيبك الصفدي. كتابا. سماه: (نصرة الثائر، على المثل السائر) . وصنف: عبد العزيز بن عيسى. كتابا. سماه: (قطع الدابر، عن الفلك الدائر)."[٢]

---

(١)الفلك الدائر على المثل السائر ٣١، ٣٢،المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ــ القاهرة.

(٢)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١٥٨٦/٢،الناشر : دار الكتب العلمية: تاريخ النشر: ١٩٤١م.

الاعتراض الأول :

شروط فصاحة اللفظ

تمهيد:

مما هو معلوم أن فصاحة المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس ....، وغير ذلك مما يذهب بفصاحته ، ولقد وضع أهل العلم شروطا للفظ يلزم توافرها فيه؛ حتي نحكم عليه بالفصاحة، وعلى نهجها يكون اختيار الكلام ، وهذا الجانب من الدراسة من الأهمية بمكان ؛ حيث إنه المعيار الذي يُضْبَطُ به الكلام ، وبسببه فُضل متكلم على غيره ، واستحسنوا قولا واستقبحوا آخر ؛ وما ذلك إلا لما للألفاظ من أهمية ؛ فهي اللبنة الأولى في بناء الكلمة .

والمسألة التي معنا لها صلة بهذا الجانب المهم ؛ ففي حديث ابن سنان عن الفصاحة جعل للفظة المفردة ثمانية شروط ، على المتكلم مراعاتها في كلامه ، ومتى جاء اللفظ مشتملا عليها كان فصيحا ، ومتى غفل عنها المتكلم خرج اللفظ عن حيز الفصاحة .

وقد ناقش ابنُ الأثير الحفاجيَّ في تلك الشروط ؛ فقبل منها أربعة ، واعترض على أربعة أخرى؛ فوصفها تارة بالفساد، وأخرى بعدم الحاجة إليها ، إلى غير هذا مما تظهره تلك الدراسة .

وفيما يلي أذكر تلك المسائل مفصلا القول في كلٍ ، ومناقشا ومرجحا بالأدلة والبراهين ؛ لأخذ الصواب منها .

المسألة الأولى: تأليف الكلمة من حروف متباعدة المخرج

تنافر الحروف هو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على السمع، وصعوبة أدائها باللسان ، فالكلمة يجب أن تكون سهلة عذبة ، لا مشقة في نطقها ، ولا كراهة في سماعها ، حتى تكون منسجمة مع سياقها، غير قلقة في موضعها.

وتنافر الحروف منه ما هو متناهي في الثقل ، ومنه دون ذلك ، وقد بيّن أهل العلم منشأ هذا التنافر ؛ حتى يتخلص المتكلم منه .

والقضية التي أقف فيها مع الخفاجي وابن الأثير لها صلة بهذا الشأن؛ ففي حديث ابن سنان عن فصاحة اللفظة المفردة اشترط لها أن تخلو من تنافر الحروف ؛ وقد بيّن أن هذا التنافر مرده إلى أن الكلمة تكون مؤلفة من حروف متقاربة المخارج ؛ وشرط فصاحة اللفظة عند ابن سنان أن تؤلف من حروف متباعدة في مخارجها .

غير أنّ ابن الأثير لا يرضى بهذا الشرط ؛ وله في المسألة قول آخر، وفيما يلي أذكر قول ابن سنان الخفاجي ، ثم رد ابن الأثير عليه .

قول ابن سنان :

في حديثه عن الفصاحة اشترط لها أن تكون اللفظة مؤلفة من حروف متباعدة في المخرج ، فمتى جاءت الكلمة على هذا النحو كانت فصيحة، أما إذا جاء بها المتكلم مؤلفة من حروف متقاربة المخرج كان ذلك سببا في تنافر حروفها ؛ مما يجعلها معيبة خارجة عن حيِّز البلاغة .

يقول ابنُ سنان في حديثه عن شروط الفصاحة :"الأوّل :أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج على ماذكرناه في الفصل الرابع[١] ،وعلة هذا واضحة وهي أن الحروف التي هي أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جُمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة، ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة ،ولقرب ما بينه وبين الأصفر وبعد ما بينه وبين الأسود، وإذا كان هذا موجودا على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه، كانت العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة، هي العلة في حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة ، وقد قال الشاعر في هذا المعنى:[٢]

فالوَجْهُ مثلُ الصُّبْحِ مُبْيَضٌّ ∴ والشَّعْرُ مثلُ اللَّيْلِ مُسْوَدُّ

ضِدَّان لَمَّا اسْتَجْمَعا حَسُنا ∴ والضّدُّ يُظْهِر حسنَه الضّدُّ

وهذه العلة يقع للمتأمل وغير المتأمل فهمها ولا يمكن منازعا أن يجحدها."[٣]

---

(١) هو فصل في كتابه بعنوان " فصل في اللغة "، وتحدث فيه عن فضل اللغة العربية على سائر اللغات ، ومما قاله :" وههنا لها فضيلة أخرى وهي أن الواضع لها أن كانت مواضعة تجنب في الأكثر كلما يثقل على الناطق تكلفه والتلفظ به كالجمع بين الحروف المتقاربة في المخارج وما أشبه ذلك." السابق ٥١

(٢) لم أقف على القائل ، ونسبهما العكبري إلى شاعر يدعى المنبجى ت ٤٥٤ ينظر شرح ديوان المتنبي للعكبري المحقق: مصطفى السقا ، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

(٣) السابق ٦٤

جعل ابنُ سنان أوّل شروط فصاحة اللفظ أن يكون مؤلفا من حروف متباعدة في المخارج ، ولم يكن كلام الرجل مرسلا ؛ وإنما ذكره مشفوعا بعلته؛ وعلة هذا الشرط عنده أن الحروف أصوات ، تجري من السمع مجرى الألوان من البصر ، فكلما تباينت الألوان إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض كانت أجمل في النظر ، كأن تجعل الأبيض مع الأسود ، لا مع شبيه وهو الأصفر ، فالضد يظهر حسنه الضدُّ، كما استشهد بالبيتين السابقين . ثم إذا جاءت اللفظة مؤلفة من حروف متقاربة وجد اللسان صعوبة في نطقها ، والأذان كراهية في سماعها، مما يخل بفصاحتها، وهذه العلة عنده لا يستطيع أن يجحدها أحد.

ثم أخذ الخفاجيُّ يأتي بشواهد لألفاظ مؤلفة من حروف متقاربة في مخارجها ، فكانت من الصعوبة بمكان على اللسان ؛ إذ يقول :" ومثال التأليف من الحروف المتباعدة كثير، جل كلام العرب عليه، فلا يحتاج إلى ذكره، فأما تأليف الحروف المتقاربة فقد قدمنا في الفصل الرابع مثالا حكى منه وهو "الهُعْخع "، ولحروف الحلق مزية في القبح إذا كان التأليف منها فقط، وأنت تدرك هذا وتستقبحه كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان، وبعض النغم من الأصوات."(١)

يذهب ابن سنان إلى أنّ جلَّ ألفاظ العربية مؤلف من حروف متباعدة المخارج ؛ فهذا أصل التأليف عنده ، وإنما كان جلّ كلامهم على هذا النحو لسهولة نطقه؛ والعربية في أساسها قائمة على الخفة ، ثم انتقل الخفاجي إلى لفظة من الألفاظ المشهورة في كتب أهل العلم ، والتي يستدلون بها

(١)سر الفصاحة ٦٤

على تنافر الحروف؛ وهي قولهم "الهُعْخع "، وإنما عيبت هذه الكلمة لصعوبة النطق بها ، وكراهية الأذن سماعها ، وما عيبت تلك الكلمة إلا بسبب أنها رُكِبَت من حروف قريبة المخرج ، فمخرج حروفها واحد وهو الحلق ، وللرجل إضافة حسنة ، وهي أن تقارب الحروف وإن كان قبيحا ، إلا أن التأليف من حروف الحلق أشد قبحا .

هذا وقد ذكر الخفاجيُّ أن علي بن عيسى قد نقل عن الخليل أن التنافر يكون في التقارب للمخارج أو تباعدها ، يقول ابن سنان :" وقد ذهب على بن عيسى أيضاً إلى أن التنافر أن تتقارب الحروف في المخارج أو تتباعد بعداً شديداً وحكى ذلك عن الخليل بن أحمد. ويقال إنه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطَّفْر[١] ، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشى المقيد؛ لأنه بمنزلة رفع اللسان ورده إلى مكانه وكلاهما صعب على اللسان، والسهولة من ذلك في الاعتدال ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال"[٢]

فقد ذهب علي بن عيسى والخليل أن التقارب في المخارج أو التباعد سبب في التنافر، فكلاهما مذمموم، وأن السهولة في النطق إنما تكون في الاعتدال؛ بمعنى أن يكون تأليف الكلمة من حروف لا هي متباعدة المخارج ولا قريبة؛ وإنما وسط بين هذا وذاك ، وإذا كان الخفاجي يتفق مع على بن عيس والخليل في أنّ التقارب سبب في التنافر فإنه يخالفهما في أنّهما جعلا تباعد المخارج سببا فيه أيضا، بل إنّ التوسط بين القرب والبعد الذي جعلاه معيارا لسهوله النطق ، لا يرضى به الخفاجي أيضا؛ فمعياره الذي بنى عليه

---

(١) الطَّفْرُ: وَثْبةٌ فِي ارْتِفَاعٍ كَمَا يَطْفِرُ الإِنسانُ حَائِطًا أَي يَثِبُه. والطَّفْرَةُ: الوَثْبَةُ :لسان العرب : طفر .

(٢) سر الفصاحة ١٠١

مذهبه أن يكون اللفظ مؤلفا من حروف متباعدة المخرج حتى يكون فصيحا؛ يقول ابن سنان:"والذي أذهب أنا إليه في هذا ما قدمت ذكره؛ ولا أرى التنافر في بُعْدِ ما بين مخارج الحروف، وإنما هو في القرب، ويدل على صحة ذلك الاعتبار أن هذه الكلمة " ألم "غير متنافرة ، وهي مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج؛ لأن الهمزة من أقصى الحلق والميم من الشفتين ، واللام متوسطة بينهما، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التأليف متنافراً؛ لأنه على غاية ما يمكن من البعد، وكذلك " أم " و " أو"؛ لأن الواو من أبعد الحروف من الهمزة. وليس هذان المثالان مثل "عح" ولا "سز" لما يوجد فيهما من التنافر لقرب ما بين الحرفين في كل كلمة، ومتى اعتبرت جميع الأمثلة لم تر للبعد الشديد وجها في التنافر على ما ذكره، فأما الإدغام والإبدال فشاهدان على أن التنافر في قرب الحروف دون بعدها؛ لأنهما لا يكادان يردان في الكلام إلا فراراً من تقارب الحروف، وهذا الذي يجب عندي اعتماده لأن التتبع والتأمل قاضيان بصحته، وإذا ثبت ما ذكرناه فقد بان أن تكرر الحروف والكلام يذهب بشطر من الفصاحة"[١]

أكدّ الخفاجيُّ كلامه بأن " أم " أو " أو" لفظتان مؤلفتان من حروف متباعدة المخرج ؛ فأوّل الحرفين من أقصى الحلق ، والثاني مخرجه الشفة ، فالنطق بهما يسير ، أما "عح" و"سز " فهما لفظتان مؤلفتان من حروف مخرجها واحد؛ فلا تستطيع نطقهما إلاّ بمشقة وصعوبة ؛ مما يؤكد ما ذهب إليه من أنّ التنافر في قرب الحروف لا في بعدها ، وعلى حدِّ قوله : وهذا الذي يجب اعتماده لأن التتبع والتأمل قاضيان بصحته، وسيأتي مناقشة هذا.

---

(١) سر الفصاحة ١٠١.

اعتراض ابن الأثير :

إذا كان الخفاجي يجعل أولَّ شرط لفصاحة اللفظة أن تكون مؤلفة من حروف متباعدة المخرج ، فإن ابن الأثير له في المسألة قول آخر؛ فهو لا يرضى بما قاله ابن سنان ؛ والمرجع عنده لقبول اللفظ أو رفضه إنما هو حاسة السمع ؛ حيث يحسن من الألفاظ ما استحسنه السمع ، ويستقبح منها ما استقبحه، يقول ابن الأثير:" وقد ذكر ابن سنان الخفاجي ما يتعلّق باللفظة الواحدة من الأوصاف، وقسمها إلى عدة أقسام: كتباعد مخارج الحروف، ... ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك، فإن حاسَّة السمع هي الحاكمة في هذا المقام بحسن ما يحسن من الألفاظ وقبح ما يقبح."(١)

هذا وقد سلك ابن الأثير عدة مسالك في إثبات صحة مذهبه وفساد ماذهب إليه الخفاجي ؛ يتمثل هذا فيما يأتي :

١ــ ساق دليلا يؤكد من خلاله صحة قوله ؛ من أنّ حاسة السمع هي الحاكم في تلك المسألة فقال :"وسأضرب لك في هذا مثالًا، فأقول: إذا سُئلتَ عن لفظة من الألفاظ، وقيل لك: ما تقول في هذه اللفظة أحسنة هي أم قبيحة؟ فإني لا أراك عند ذلك إلا تفتي بحسنها أو قبحها على الفور، ولو كنت لا تفتي بذلك حتى تقول للسائل: اصبر إلى أن أعتبر مخارج حروفها، ثم أفتيك بعد ذلك بما فيها من حسن أو قبيح، لصحَّ لابن سنان ما ذهب إليه من جعل مخارج الحروف المتباعدة شرطًا في اختيار الألفاظ، وإنما شذَّ عنه الأصل في ذلك، وهو أن الحسن من الألفاظ يكون متباعد المخارج، فحسن الألفاظ إذن ليس معلومًا من تباعد المخارج، وإنما عُلِمَ قبل العلم بتباعدها. وكل هذا راجع إلى حاسَّة السمع، فإذا استحسنت لفظًا أو استقبحته وُجِدَ ما

(١) ينظر : المثل السائر ١/١٧٣

تستحسنه متباعد المخارج، وما تستقبحه متقارب المخارج، واستحسانها واستقباحها إنما هو قبل اعتبار المخارج لا بعده."[١]

مفاد كلام ابن الأثير أنه عندما تسمع لفظة من الألفاظ فإنك تحكم بحسنها أو قبحها دون أن تسأل عن تباعد أو قرب مخارجها ؛ فالعلم بحسنها يأتي قبل اعتبار المخرج .

أقول: ما قاله ابن الأثير حسن ؛ فاللفظ الحسن يستحسنه السمع ، والقبيح لا يقبله، لكن لست معه في أن استحسان اللفظ واستقباحه إنما هو قبل اعتبار المخارج لا بعده ؛ حيث إن استحسان السمع له أو استقباحه لم يأت إلا و اللفظ قد جاء بطريقة مؤلفة من حروف منسجمة أو متنافرة ؛ سواء كان اللفظ من حروف متباعدة أو غيره ، نعم لا تحتاج أن تسأل عن حروف اللفظ متباعدة أم لا ، وإنما جاء الاستحسان بمجرد سماعه ، وما جاء استحسانك إلاّ بما قلت من أنّ اللفظة جاءت من حروف متآلفة ، يأخذ بعضها ببعض .وبهذا قال ابن أبي الحديد ؛ فبعد أن ذكر قول ابن سنان في اعتبار تباعد المخارج المعيار في فصاحة اللفظ ، ثم ذكر ردَّ ابن الأثير السابق واعترض عليه بقوله :" ليس بمنكر أن يعلم المعلول قبل العلة، والمشروط قبل الشرط. ألا ترى أنك إذا رأيت الجارية الحسناء، فإنك تستحسنها على الفور، ولا يتوقف استحسانك إياها على أن تستحضر في ذهنك علة الحسن من رقة شفتيها وأنفها وامتداد سالفتيها، ومخالطة الحمرة للبياض في بشرة وجهها، وغير ذلك من أسباب الحسن. ولا يطعن حكمك بالحسن على الفور في تعليلي الحسن بهذه الأمور"[٢]

---

(١) ينظر : المثل السائر ١/١٧٣

(٢)الفلك الدائر على المثل السائر ١٧٣.

وكان ابن الأثير ــ رحمه الله ــ مولعا بالجانب الصوتي للفظ فتجده لا يلتفت إلي شيء مما أورده علماءُ البيان مما له صلة بفصاحة الألفاظ ؛ حيث يجعل الجانب الصوني يغنيك عن غيره ؛ إذ يقول : " الألفاظ داخلة في حيز الأصوات؛ لأنها مركَّبة من مخارج الحروف، فما استلذه السمع منها فهو الحسن، وما كرهه ونبا عنه فهو القبيح.وإذا ثبت ذلك فلا حاجة إلى ما ذكر من تلك الخصائص والهيآت التي أوردها علماء البيان في كتبهم؛ لأنه إذا كان اللفظ لذيذًا في السمع كان حسنًا، وإذا كان حسنًا دخلت تلك الخصائص والهيآت في ضمن حسنه."(١)

وقال في موضع آخر :" ومن له أدنى بصيرة يعلم أن للألفاظ في الأذن نغمة لذيذة كنغمة أوتار، وصوتًا منكرًا كصوت حمار، وأن لها في الفم أيضًا حلاوة كحلاوة العسل، ومرارة كمرارة الحنظل، وهي على ذلك تجري مجرى النغمات والطعوم."(٢)

هذا ومما يجب التنبيه إليه أن ابن الأثير وإن كان قد اهتم بالجانب الصوتي كل هذا الاهتمام ، وأخذ على الخفاجي اهتمامه بتباعد المخارج دون ما عداه ؛ فإنه لمن الإنصاف أن أقول : إن ابن سنان لم يغفل الجانب الصوتي للفظ؛ بل إنه سبق ابنَ الأثير في هذا الجانب؛ حيث جعل الشرط الثاني من شروط فصاحتة أن يكون لتأليف اللفظ حسن في السمع ، ومزية على غيره في النطق حتى وإن تساويا في تباعد المخارج ؛ يقول ابن سنان: " والثاني أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حسناً ومزية على غيرها، وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة، كما أنك تجد لبعض النغم

(١)المثل الثائر ١/١٦٩، ١٧٩

(٢) السابق

والألوان حسناً يتصور في النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه، كل ذلك لوجه يقع التأليف عليه، ومثاله في الحروف ــ ع ذ ب ــ فإن السامع يجد لقولهم العذيب اسم موضع، وعذيبة اسم امرأة ، وعَذْب وعذاب وعَذَبَ وعذبات ــ مالا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف، وليس سبب ذلك بعد الحروف في المخارج فقط، ولكنه تأليف مخصوص مع البعد، ولو قدمت الذال أو الباء لم تجد الحسن على الصفة الأولى في تقديم العين على الذال، لضرب من التأليف في النغم يفسده التقديم والتأخير، وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية الغصن غصناً أوفناً أحسن أحسن من تسميته عسلوجاً، وأن أغصان البان أحسن من عساليج الشوحط[١] في السمع" [٢]

كلام ابن سنان من الأهمية بمكان ؛ حيث إنك تستعذب ألفاظا دون غيرها ؛ وليس سبب ذلك بُعْد الحروف في المخارج فقط، ولكنه تأليف مخصوص مع البعد، فالمعول تباعد المخارج مع ما يكون عليه اللفظ من تأليف مخصوص. فالكلمة الفصيحة التي رُكبت من حروف متباعدة لو قدمت حرفا من حروفها مكان الآخر لم تقبله الأذن؛ ككلمة " بعذ" أو" ذعب" فالحروف التي جاءت منها الكلمة متباعدة ، غير أن طريقة الجمع بين هذه الحروف غير سديدة ، فلابد لتباعد الحروف أن يكون التأليف بينها على نحو مخصوص يقبله السمع، وهذا لم يذكره ابن الأثير .

---

(١)الشوحط: ضرب من شجر جبال السراة تتَّخذ مِنْهُ القسي، ونباته قضبان تنمو كَثِيرَة من أصل وَاحِد، وورقه طوال، ولَه ثَمَرَة مثل العنبة الطَّوِيلَة إِلَّا أَن طرفها دَقِيق وَهِي لينَة تُؤْكَل واحدته شوحطة. المعجم الوسيط ٤٧٤، الناشر: دار الدعوة.

(٢) سر الفصاحة ٦٥

وحتى يستقيم الأمر للخفاجي في أن فصاحة اللفظ تعود لبعد مخارجه مع نظام مخصوص يأتي عليه اللفظ ، ساق دليلا آخر فقال :"ويقال لمن عساه ينازعنا في ذلك : لو حضرك مغنيان وثوبان منقوشان مختلفان في المزاج ، هل كان يجوز عليك الطرب على صوت أحد المغنيين دون صاحبه، وتفضيل أحد الثوبين في حسن المزاج على الآخر! فإن قال لا يصح أن يقع لي ذلك خرج عن جملة العقلاء ، وأخبر عن نفسه بخلاف ما يجد، وأن اعترف بما ذكرناه قيل له فخبرنا ما السبب الذي أوجب عليه ذلك، فإنه لا يجد أمراً يشير إليه إلا ما قلناه؛ في تفضيل إحدى اللفظتين على الأخرى"[١]

مفاد كلامه أنك تطرب لصوت دون صوت وهما متفقان في أنهما صوت ، وتستحسن ثوبا دون ثوب ، وكلاهما منقوشان ، فَلِمَ استحسنت شيئا واستقبحت آخر وهم متفقان في الصفة ؟ كذلك الحال في الألفاظ؛ تقبل لفظا وترد آخر ، وإن اتفقا اللفظان في تباعد مخارج حروفها ، وما ذاك إلا لأن أحدهما جاءت ألفاظه بطريقة مؤلفة على نحو مخصوص لم يكن في الثاني .

٢ــ مما استدل به ابن الأثير أنه لو سلّمنا للخفاجي بصحة ما ذهب إليه من أنّ تباعد المخارج سبب في فصاحة الكلمة ، أنك تجد كثيرا من الألفاظ جاءت مؤلفة من حروف متقاربة المخارج ؛ ومع ذلك هي ألفاظ حسنة رائقة . يقول ابن الأثير :" هذه القاعدة قد شذَّ عنها شواذ كثيرة؛ لأنه قد يجيء في المتقارب من المخارج ما هو حسن رائق.ألا ترى أن الجيم والشين والياء مخارج متقاربة، وهي من وسط اللسان بينه وبين الحنك،

(١) سر الفصاحة ٦٥

وتسمَّى ثلاثتها "الشجرية"، وإذا تراكب منها شيء من الألفاظ جاء حسنًا رائقًا. إن قيل "جيش" كانت لفظة محمودة، أو قدمت الشين على الجيم فقيل "شجي" كانت أيضًا لفظة محمودة، ومما هو أقرب مخرجًا من ذلك الباء والميم والفاء، وثلاثتها من الشفة، وتسمَّى "الشفهية"، فإذا نُظِمَ منها شيء من الألفاظ كان جميلًا حسنًا، كقولنا: "فم"، فهذه اللفظة من حرفين هما الفاء والميم، وكقولنا: "ذقته بفمي"، وهذه اللفظة مؤلفة من الثلاثة بجملتها، وكلاهما حسن لا عيب فيه."(١)

ظاهر أنّ الدليل السابق غاية في الإقناع ؛ فإذا كان ابن سنان يجعل معيار فصاحة اللفظ تباعد مخارجه ؛ فإنك تجد ألفاظا مؤلفة من حروف متقاربة ، بل متحدة في المخرج كلفظ "جيش"، "شجي" ، ومع ذلك لا تجد مشقة في نطقها ، أوكراهية في سماعها ، فلو كان معيار الخفاجي منضبطا كانت هذه الألفاظ معيبة، وفي كتاب الله ــ تعالى ــ ما يؤكد هذا ؛ فكلمة ﴿أَعْهَدْ﴾في قوله ــ تعالى - ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ﴾ يس: ٦٠، الهمزة والعين والهاء مخرجها واحد ، وهو الحلق ، ولا تجد صعوبة في نطقها .

ومما يستدل به أيضا على أن تباعد المخارج ليس وحده الحاكم في تلك المسألة ، أنك كما وجدت ألفاظا متقاربة المخرج فصيحة ، تجد كذلك ألفاظا متباعدة المخرج قد خرجت عن حيز الفصاحة ، يقول ابن الأثير :"وقد ورد من المتباعد المخارج شيء قبيح أيضًا، ولو كان التباعد سببًا للحسن لما كان سببًا للقبح، إذ هما ضدان لا يجتمعان. فمن ذلك أنه يقال: "ملع"، إذا عدا، فالميم من الشفة، والعين من حروف الحلق، واللام من وسط اللسان،

(١)المثل الثائر ١/١٧٣.

وكل ذلك متباعد، ومع هذا، فإن هذه اللفظة مكروهة الاستعمال، ينبو عنها الذوق السليم، ولا يستعملها من عنده معرفة بفن الفصاحة.وههنا نكتة غريبة، وهو أنَّا إذا عكسنا حروف هذه اللفظة صارت علم، وعند ذلك تكون حسنة لا مزيد على حسنها.وما ندري كيف صار القبح حسنًا؟ لأنه لم يتغيِّر من مخارجها شيء، وذاك أن اللام لم تزل وسطًا، والميم والعين يكتنفانها من جانبيها، ولو كان مخارج الحروف معتبرًا في الحسن والقبح لما تغيرت هذه اللفظة في "ملع" و"علم"."[١]

مفاد كلام ابن الأثير أن المعول عليه في ذلك هو الذوق السليم ، فما استحسنه من الألفاظ كان حسنا ، وما استقبحه كان قبيحا ، ولا عبرة لتباعد المخارج أو تقاربها ؛ حيث إنك وجدت من المتباعد قبيحا ، ومن المتقارب حسنا .

هذا وفي نهاية هذا المسألة أود أن أشير إلى أن اعتبار مخارج الحروف وإن كان مهما في فصاحة اللفظة ؛ لكنه ليس المعول عليه وحده في تلك المسألة ، أيضا ما أشار إليه ابن الأثير في الناحية الصوتية للفظ ، وأن كان مهما لكنه لا يعول عليه وحده في تلك المسألة ؛ فما استحسنته الأذن أو اسقبحته إلا بعد أن جاء به المتكلم بطريقة حسنة أوقبيحة .

وإنما القول الأقرب للصواب أن الذوق السليم هو الحاكم في هذا الأمر ؛ سواء كان اللفظ مؤلفا من حروف متباعدة المخرج أم قريبة .

---

(١) المثل الثائر ١/١٧٣.

المسألة الثانية : موافقة اللفظة قواعد اللغة

من شروط فصاحة اللفظة عند ابن سنان أن تكون جارية على قواعد اللغة التي وضعها أهل العلم؛ يقول الخفاجيُّ:" أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذّة، ويدخل في هذا القسم كل ما ينكره أهل اللغة، ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة."(١)

ثم أشار ابن سنان إلى بعض الجوانب التي يخرج فيها اللفظ عن قواعد اللغة ؛ من نحو قوله :"

وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة بعينها غير عربية. كما أنكروا على أبي الشيص قوله:

وجناح مقصوص تحيَّف ريشَه ∴ رَيبُ الزَّمَانِ تحيف المقراضِ

وقالوا: ليس المقراض من كلام العرب."(٢)

فكلمة "المقراض" غير فصيحة عنده ؛ لأنها ليست من كلام العرب ، وقد تكون اللفظة عربية ، لكنها استخدمت في غير ما وضعت له في أصل اللغة ؛ حيث يقول:" وقد تكون الكلمة عربية إلا أنها قد عبر بها عن غير ما وضعت له في عرف اللغة كما قال أبو تمام:

حلّتْ محلّ البِكْر من مُعطًى وقد ∴ زُفّت من المعطي زِفافَ الأيِّم

وقال أبو عبادة:

يَشقُّ عَلَيه الرّيحُ كُلّ عَشِيّةٍ ∴ جيوبَ الْغَمَامِ بين بِكْرٍ وَأَيَّمِ

---

(١) سر الفصاحة ٧٧.

(٢)السابق .

فوضع الأيم مكان الثيب وليس الأمر كذلك. ليس الأيم الثيب في كلام العرب إنما الأيم التي لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً."(١)

أو تعاب اللفظة لحذف فيها ؛ من نحو قوله :" وقد يكون ما ذكرناه على جهة الحذف من الكلمة... ومن ذلك قول النجاشي:

ولَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُه ∴ ولاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ ماؤُكَ ذَا فَضْلِ

أراد ولكن اسقني"(٢)

إلى غير ذلك من الشواهد التي ذكرها ابن سنان ، والتي جاءت مخالفة قواعد اللغة .فمثل هذه المخالفات على المتكلم أن يبتعد عنها ؛ حتى يكون لفظه فصيحا ، ومتى جاء في الألفاظ عيب من هذه العيوب كان الكلام معيبا.

<u>ردّ ابن الأثير:</u>

إذا كان الخفاجي يجعل جريان اللفظة على قواعد اللغة شرطا في فصاحتها، فإن ابن الأثير يرى هذا الشرط لا ضرورة له؛ فيقول :" وأمَّا ما ذكره ابن سنان من جريان اللفظة على العرف العربيّ فليس ذلك مما يوجب حسنًا ولا قبحًا، وإنما يقدح في معرفة مستعملها بما ينقله من الألفاظ، فكيف يُعَدُّ ذلك من جملة الأوصاف الحسنة؟"(٣)

لم يناقش ابنُ الأثير ابنَ سنان في هذه المسألة كما ناقشه من قبل في المسألة الأولى ؛ وإنما اكتفى بأن قال؛ إنّ ذلك مما لا يوجب حسنًا ولا

(١) سر الفصاحة ٧٨.
(٢) سر الفصاحة ٨٠ .
(٣) المثل السائر ١٧٥

قبحًا، ثم يتعجب من اشتراط الخفاجي هذا الشرط فيقول فكيف يُعَدُّ ذلك من جملة الأوصاف الحسنة ؟!

أقول: إذا كان ابن الأثير يتعجب من اشتراط الخفاجي هذا الشرط ؛ وحجته أن ذلك من المعلوم بالضرورة ، وأن هذا يقدح في معرفة مستعملها بما ينقله من ألفاظ ، فالعجب الشديد من كلامه هو ؛ أليس من فصاحة اللفظة أن تكون جارية على قواعد اللغة ؟، فلست مع ابن الأثير فيما ذهب إليه، فأهل العلم على ضرورة مراعاة هذا الشرط ، ولا أعلم أحدا قال ما قاله ابن الأثير، ولا أفهم من قوله هذا إلاّ الرغبة في المخالفة فحسب ، فالمتكلم عليه أن يكون على علم بقواعد اللغة العربية ، حتى لا يرد في كلامه ما يخالفها . فاعتراضه لا وجه له ولا أساس ؛ لأنه لم يع مراد ابن سنان ؛ إذ مراده في هذا الشأن وإن لم يصرح به أنه يلزم على ذلك القدح في مستعمل الكلمة لا في الكلمة ذاتها ، فبطل الاعتراض من أساسه ، وأما اللفظة في حد ذاتها ففصيحة .

المسألة الثالثة: عدد حروف الكلمة

في حديث ابن سنان عن الفصاحة جعل من شروطها أن تكون الكلمة معتدلة في عدد حروفها ، فإذا كانت الكلمة طويلة خارجة عن المألوف وجد اللسان صعوبة في نطقها ؛ مما يجعلها معيبة .

يقول ابن سنان :" أن تكون الكلمة معتدلة ؛ غيركثيرة الحروف ، فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة."(١)

فطول الكلمة ، وكثرة عدد حروفها يجعلها قبيحة عنده ، خارجة عن الفصاحة ، ثم ساق ابن سنان شواهد لذلك ؛ فقال : " ومن ذلك قول أبي نصر بن نباته(٢):

فَإِيَّاكمُ أن تَكْشِفوا عَنْ رؤوسكم ∴ ألا إنَّ مَغْناطيسهنَّ الذَّوَائبُ(٣)

---

(١) سر الفصاحة ٨٨

(٢)ابْن نباتة السَّعْدِيّ : عبد الْعَزِيز بن عمر بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن نباتة بن حميد بن نباتة أَبُو نصر التَّمِيمِي السَّعْدِيّ البغداذي أحد الشُّعَرَاء المجودين كَانَ يعاب لكبرٍ فِيهِ توفّي سنة خمس وَأَرْبَعمِائَة مدح الْمُلُوك والوزراء وَله فِي سيف الدولة غر القصائد . ينظر : الوافي بالوفيات ٣٢٦/١٨ ، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م .

(٣)الذُّؤابَةُ مَنْبِتُ الناصيةِ مِنَ الرأْس، والجَمْعُ الذَّوائبُ ، وقبل البيت :

رَضِينَا وَمَا تَرْضى السيوف القواضب ∴ نجاذبها عَن هامكم وتجاذب

ـ والمعنى : إن رضينا وسكتنا عنكم لا ترضى سيوفنا عن قتلكم ، نجاذبها عن هامتكم وتجاذبنا، فلا تكشفوا رؤوسكم ؛ فمغناطيس سيوفنا ذوَائبكم ؛ أي بينهما انجذاب ، ينظر نسبة البيت في : يتيمة الدهر٤٥٤/٢،المحقق: د. مفيد محمد قمحية ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

فـ" مَغْناطيسهنَّ " كلمة غير مرضيَّة لما ذكرته ، وأن كان فيها أيضاً عيوب أخر مما قدمناه. ومن هذا النوع أيضاً قول أبي تمام:

فَلأ ذرْبِيجَانَ[١] اخْتِيَالٌ[٢] بَعْدَ مَا ∴ كَانَت معرَّسَ[٣] عبرةٍ وَنكالِ

سَمُجَت[٤] وَنَبَّهْنَا عَلَى اسْتِسْمَاجِهَا ∴ مَا حَوْلها مِنْ نَضْرَةٍ وَجَمَالِ

فقوله: " فَلأ ذرْبِيجَانَ " كلمة رديئة؛ لطولها وكثرة حروفها ، وهي غير عربية ، ولكن هذا وجه قبحها. وكذلك قوله في البيت الثاني: " اسْتِسْمَاجِهَا " رديء لكثرة الحروف وخروج الكلمة بذلك عن المعتاد في الألفاظ إلى الشاذ النادر. ونحو من هذا قول أبي الطيب المتنبي:

إنّ الْكَرِيمَ بِلَا كِرَامٍ مِنْهُمُ ∴ مِثل القُلوبِ بلا سُوَيداواتِها(٥)

---

(١)أذربيجان: بفتح أوله وإسكان ثانيه، بعده راء مهملة مفتوحة، وباء مكسورة، بعدها ياء وجيم، وألف ونون.

ـ وأذربيجان وقزوين وزنجان كور تلى الجبل من بلاد العراق، وتلى كور إرمينية من جهة المغرب. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ١٢٩/١، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣ هـ

(٢) الاختيال : التكبر .

(٣)المعرس: الْمَكَان ينزل فِيهِ الْمُسَافِر آخر اللَّيْل. المعجم الوسيط.

(٤)سمج: سَمُجَ الشيءُ، بِالضَّمِّ: قَبُحَ، يَسْمُجُ سَماجَةً إِذا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَلاحَةٌ .لسان العرب : سمج.

ـ ومعنى البيتين : صار لأذْرَبِيجَانَ تكبرٌ على غيرها ، بعد أن كانت موطن ذل وهوان، فقبح بذلك صنيعها.

(٥) سويداء القلب: حبته، وجمعه سويداوات، يقول: الكرام من الخيل إذا لم يكن عليها فرسان من هؤلاء الممدوحين كالقلب إذا لم يكن فيه.من كلام الأستاذين : أحمد الحوفي ، وبدوي طبانة ، المثل الثائر ٢٠٤/١

فـ" سُوَيداواتِها " كلمة طويلة جدا فلذلك لا أختارها"[١]

يظهر مما سبق أن الخفاجي يرى أن من العيوب التي تخلّ بفصاحة الكلمة أن تكون كثيرة الحروف ، طويلة طولا يخرجها عن حد الاعتدال ، ومتى جاءت الكلمة على هذا النحو من الطول كانت غير مرضية ، نحو كلمة " مَغْناطيسهنَّ " ، وكلمة " فَلأ ذرْبِيجَانَ " ، وكلمة " اسْتِسْمَاجِهَا " وكلمة " سُوَيداواتها ".

رد ابن الأثير

خالف ابنُ الأثير الخفاجيَّ فيما ذهب إليه ؛ من أنّ طول الكلمة يخل بفصاحتها ، وعنده أن الكلمات التي استدل بها ابن سنان إنما كانت معيبة لسبب آخر غير طولها .

يقول ابن الأثير :" ومن أوصاف الكلمة أن تكون مؤلَّفة من أقلِّ الأوزان تركيبًا، وهذا مما ذكره ابن سنان في كتابه، و مثَّله بقول أبي الطيب المتنبي :

إنّ الْكَرِيمَ بِلَا كِرَامٍ مِنْهمُ ∴ مِثل القُلوبِ بلا سُوَيداواتِه

وقال: إن لفظة " سُوَيداواتها " طويلة، فلهذا قبحت .وليس الأمر كما ذكره، فإن قبح هذه اللفظة لم يكن بسبب طولها، وإنما هو لأنها في نفسها قبيحة، وقد كانت – وهي مفردة– حسنة، فلمَّا جمعت قَبُحَت، لا بسبب الطول."[٢]

(١) سر الفصاحة ٨٨

(٢) المثل الثائر ١/٢٠٤

لم يعلق ابن الأثير على شيء من الشواهد التي استشهد بها ابن سنان غير شاهد المتنبي ، وإن كانت الشواهد التي جاء بها ابن سنان تشترك كلها في كثرة عدد حروفها ، وخروجها عن حيّز المألوف، مما يفهم منه أن طول الكلمة وكثرة عدد حروفها لا يقدح في فصاحتها ، وإنما عيبت هذه الكلمة ونظيرها مما زاد عدد حروفه لأسباب أخرى . ولم يكن كلام ابن الأثير مرسلا في رده على الخفاجي ؛ وإنما ساق أدلة على ما قال ، وفيما يلي نناقش تلك الأدلة لنقف على الوجه الأمثل في تلك المسألة . ومما استدل به :

الرد الأول:

إنما قبحت اللفظة ــ عند ابن الأثير ــ في بيت المتنبي ليس بسبب طولها ، وإنما لأنها معيبة في ذاتها ، حيث كانت حسنة وهي مفردة فلما جمعت قبحت.

ونقل اللفظ ــ عند ابن الأثير ــ من صيغة إلى أخرى قد يخرجه عن الفصاحة ، فقد يكون اللفظ فصيحا في جهة ، فإذا نقل إلى غيرها خرج عن الفصاحة ، وقد نبه الرجل إلى أهمية هذا الجانب من الدراسة ، وأنه موضع من مواضع الزلل ؛ ففي حديثه عن" اختلاف صيغ الألفاظ واتفاقها" يقول :

" وهو من هذه الصناعة بمنزلة عليَّة، ومكانة شريفة، وجلّ الألفاظ اللفظية منوطة به، ولقد لقيت جماعة من مدَّعي فن الفصاحة، وفاوضتهم وفاوضوني، وسألتهم وسألوني، فما وجدت أحدًا منهم تيقن معرفة هذا الموضع كما ينبغي، وقد استخرجت فيه أشياء لم أُسْبَق إليها، وسيأتي ذكرها ههنا.

أمَّا اختلاف صيغ الألفاظ، فإنها إذا نُقِلَت من هيئة إلى هيئة؛ كنقلها مثلًا من وزنٍ من الأوزان إلى وزن آخر، وإن كانت اللفظة واحدة، أو كنقلها من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل، أو من الفعل إلى صيغة الاسم، أو كنقلها من الماضي إلى المستقبل، أو من المستقبل إلى الماضي، أو من الواحد إلى التثنية، أو إلى الجمع، أو إلى النسب أو إلى غير ذلك؛ انتقل قبحها فصار حسنًا، وحسنها صار قبحًا"(١)

الرجل يرى أن هذا الجانب من الصناعة بمنزلة علية ، ومكانة شريفة، وأنّ كثيرا من مدعي الفصاحة قد حاورهم وحاوره ، وسألهم وسألوه ، فلم يجد أحدا منهم يعرف هذا الجانب حق معرفته ، ولا يقال: إنه يعنى بمدعى الفصاحة ابنَ سنان الخفاجي ؛ حيث ذكر أنه سألهم وسألوه ، والخفاجي توفي قبل ابن الأثير بكثير ، ولكنه ذكر أنه استخرج في هذا الجانب من الدراسة أشياء لم يُسبق إليها ، فيدخل في ذلك الخفاجي وغيره.

ثم ذكر شواهد لألفاظ نقلت من وزن إلى وزن فتحول حسنها قبحا أوقبحها حسنا ، ثم قال :

"وههنا فلينعم الخائضون في هذا الفن نظرهم، ويعلموا أن في الزوايا خبايا، وإذا أنعموا الفكر في أسرار الألفاظ عند الاستعمال، وأغرقوا في الاعتبار والكشف وجدوا غرائب وعجائب.

(١) المثل الثائر٢٩٨ .

ومن هذا النوع لفظة " الأخْدَع " ، فإنها وردت في بيتين من الشعر، وهي في أحدهما حسنة رائقة، وفي الآخر ثقيلة مستكرهة، كقول الصمَّة بن عبد الله[١] من شعراء الحماسة:

تَلَفَّتُّ نحوَ الحَيِّ، حَتَّى وجَدْتُني ∴ وجِعْتُ مِنَ الإِصْغاءِ لِيتاً وأَخْدَعا[٢]

وكقول أبي تمام:

يا دهر قوِّم من أَخْدَعَيْك فقد ∴ أضججت هذا الأنام من خرقك

ألا ترى أنه وُجِدَ لهذه اللفظة في بيت أبي تمام من الثقل على السمع والكراهة في النفس أضعاف ما وجد لها من بيت الصمَّة بن عبد الله من الروح والخفَّة والإيناس والبهجة؟ وليس سبب ذلك إلّا أنها جاءت موحَّدة في

---

(١)(٠٠٠ – نحو ٩٥ هـ = ٠٠٠ – نحو ٧١٤ م) الصمّة بن عبد الله بن الطفيل بن قرة القشيري، من بني عامر بن صعصعة، من مضر: شاعر غزل بدوي. من شعراء العصر الأموي، ومن العشاق المتيمين. كان يسكن بادية العراق، وانتقل إلى الشام. ثم خرج غازيا يريد بلاد الديلم، فمات في طبرستان. وهو صاحب الأبيات التي منها.

قِفا وَدِّعا نَجداً وَمَن حَلّ بالحِمَى، ∴ وَقَلّ لنَجدٍ عِندَنَا أنْ يُوَدَّعَا ".الأعلام ٣/٢٠٩

(٢) وبعده :

وَأَذكُرُ أَيَّامَ الْحِمَى ثُمَّ أَنْثَنِي ∴ عَلَى كَبِدِي مِنْ خَشيَةٍ أَنْ تَصَدَّعا

ـ والمعنى : أخذت في مسيري لما أبصرت حال نفسي في تأثير الصبابة فيها، ملتفتاً إلى ما خلفته من الحي وأرض نجد، حتى وجدتني وجع اللَّيْت ؛ وهو صفحة الْعُنُق والأخدع عرق فِيهَا – وهو عرق فيها – لطول إصغائي، ودوام التفاتي؛ كل ذلك تحسراً في إثر الفائت من أحبابي وديارها، وتذكراً لطيب أوقاتي معهم فيها. وقد قيل فيه: إن من رموزهم أن من خرج من بلد فالتفت وراءه رجع إلى ذلك البلد. ينظر : شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/٦١، الناشر: دار القلم – بيروت.

أحدهما مثناة في الآخر، وكانت حسنة في حالة الإفراد، مستكرَهَة في حالة التثنية، وإلّا فاللفظة واحدة، وإنما اختلاف صيغتها فعل بها ما ترى."[١]

كلام ابن الأثير بيّن ؛ وما جاء به من شواهد يؤكد ما ذهب إليه ، من أن اللفظة الواحدة قد تحسن في موضع وتقبح في آخر ؛ككلمة "الأخدع " فإنها ثقيلة على السمع ، ومكروهة للنفس في بيت أبي تمام ، وهي بعينها في بيت الصمة لها من الأنس ما لها ، وما ذاك إلا أنها كانت مفردة في جهة ، ومثناة في أخرى ، وهذا يبيّن .وأما ذكره الخفاجي من أن كلمة "سويداواتها" وغيرها مما شابهها في كثرة عدد حروفه ، إنما عيب لطوله مردود عند ابن الأثير .

أقول : ليس من الإنصاف أن نقبل لفظة لقلة حروفها ، ونرد أخرى لكثرة حروفها ، وإنما المعول عليه في ذلك الذوق والاستعمال ، وهو ما أشار إليه ابن الأثير ؛ حيث يقول :" ولا يُسْتَفْتَى في ذلك إلّا الذوق السليم، وهذا موضع عجيب لا يُعْلَمُ كُنْه سِرِّه."[٢]

وما ذهب إليه ابن الأثير من أن الكلمة قد تذهب فصاحتها إذا انتقلت من صيغة إلى أخرى ، أو من وزن إلى وزن ، أو من الإفراد إلى التركيب أو العكس ليس بدعا من القول ؛ وإنما سار على دربه غير واحد من أهل العلم.

فقد نقل كلامه وشواهده القلقشندي (المتوفى: ٨٢١هـ ؛ حيث تعرض لتلك المسألة ، وجاء فيها بكلام ابن الأثير منسوبا إليه . [٣]

---

(١) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٩٤

(٢) السابق

(٣) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ٢/٢٤٥، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت

وجاء في "المزهر " للسيوطي :" قال ابن النفيس في كتاب الطريق إلى الفصاحة: قد تُنْقلُ الكلمةُ من صيغَةٍ لأُخرى، أو من وزْنٍ إلى آخر، أو من مُضِيّ إلى استقبال وبالعكس فَتَحْسُن بعد أن كانت قبيحة وبالعكس ؛ فمِن ذلك "خَوَّد "بمعنى أَسْرع قبيحة، فإذا جُعلَتْ اسما "خَوْداً" وهي المرأةُ الناعمةُ قلَّ قُبْحُها، وكذلك "دَعْ "تقبُح بصيغة الماضي لأنه لا يُستَعْمل ودَع إلاَّ قليلا، ويَحْسن فعلَ أمرٍ أو فعلا مُضَارعاً. ولفظُ "اللُّب" بمعنى العقل يقبح مُفرداً ولا يقبح مجموعا ،كقوله تعالى : ﴿لَآيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ آل عمران: ١٩٠ .قال: ولم يرد لفظُ اللب مفردا إلا مُضافاً كقوله صلى الله عليه وسلم: "ما رأيتُ من ناقِصاتِ عقلٍ ودين أذهبَ لِلُبِّ الرجلِ الحازمِ من إحْداكُنَّ"(١)

. أو مضافا إليه كقول جرير:

" يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حتى لا حرَاكَ به"(٢)

وكذلك "الأرْجاء" تحسن مجموعة كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ﴾ الحاقة: ١٧ . ولا تحسنُ مفردة إلا مضافة نحو رَجَا البئر....."(٣)وماذكره السيوطي مأخوذ بفصه ونصه من كلام ابن الأثير ؛ وهو يؤكد ما ذهب إليه أن اللفظ قد تذهب بلاغته إذا نُقِلَ من صيغة إلى أخرى .

---

(١) رواه البخاري في " بَاب تَرْكِ الحَائِضِ الصَّوْمَ" و بَابُ الزَّكَاةِ عَلَى الأَقَارِبِ" ومسلم في " بَاب بَيَانِ نُقْصَانِ الْإِيمَانِ بِنَقْصِ الطَّاعَاتِ"

(٢) شطر بيت وعجزه : وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْق اللهِ إِنْسَانَا.

(٣)المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٥٩/١ ،المحقق: فؤاد علي منصور ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

الدليل الثاني :

ومما استدل به ابن الأثير في رده على الخفاجي في أنّ طول اللفظة وقصرها لا يقدح في فصاحتها ؛ أنك تجد في الذكر الحكيم ألفاظا طوالا، وهي غاية في الإعجاز ، فلو كان طول اللفظ عيبا، لتنزّه الذكر عنه ، يقول ابن الأثير:" والدليل على ذلك أنَّه قد ورد في القرآن الكريم ألفاظ طوال، وهي مع ذلك حسنة، كقوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ البقرة: ١٣٧ فإن هذه اللفظة تسعة أحرف، وكقوله تعالى: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ النور: ٥٥ فإن هذه اللفظة عشرة أحرف، وكلتاهما حسنة رائقة. ولو كان الطول مما يوجب قبحًا لقبحت هاتان اللفظتان، وليس كذلك. ألا ترى أنه لو أسقط من لفظة "سويداواتها". الهاء والألف اللتين هما عوض عن الإضافة لبقي منها ثمانية أحرف؟، ومع هذا فإنها قبيحة، ولفظة ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ عشرة أحرف، وهي أطول منها بحرفين، ومع هذا فإنها حسنة رائقة."(١)

وما ذهب إليه ابن الأثير في هذه المسألة عين الصواب؛ لقوة حجته؛ حيث إن القرآن قد جاء فيه ألفاظ طوال ، ولا يقدح طولها في فصاحتها ، فلو كانت العبرة بقلة حروف اللفظ أو كثرتها ، لكانت الألفاظ التى عابها ابن سنان أفصح من التي وردت في القرآن؛ وهو ما لا يقوله قائل ، فلفظة "سويداواتها " لو أسقط منها حرفان تجنبا لطولها لم تزل في ذاتها قبيحة ، وغيرها من ألفاظ الذكر الحكيم يكون أطول منها وهي سهلة على اللسان ، فلا مشقة في نطقها ، ولا كراهة في سماعها .ولست أدري كيف غاب على

(١) المثل الثائر ٢٠٥/١

ابن سنان هذه الشواهد القرآنية ؛ التي تبطل ماذهب إليه ، وأن المسألة مردّها إلى الذوق والاستعمال وليس لكثرة الحروف وقلتها .

ولمزيد من التأكيد لما ذهب إليه ابن الأثير تجده يقول:" والأصل في هذا الباب ما أذكره: وهو أنَّ الأصول من الألفاظ لا تحسن إلّا في الثلاثي، وفي بعض الرباعي؛ كقولنا: "عذب" و"عسجد". فإن هاتين اللفظتين إحداهما ثلاثية والأخرى رباعية، وأما الخماسي من الأصول فإنه قبيح، لا يكاد يوجد منه شيء حسن، كقولنا: "جحمرش"، و"صهصلق"، وما جرى مجراهما. وكان ينبغي على ما ذكره ابن سنان أن تكون هاتان اللَّفظتان حسنتين، واللفظتان الواردتان في القرآن قبيحتين؛ لأنَّ تلك تسعة أحرف وعشرة، وهاتان خمسة وخمسة، ونرى الأمر بالضد مما ذكره، وهذا لا يعتبر فيه طول ولا قصر، وإنما يعتبر نظم تأليف الحروف بعضها مع بعض..."[١]

كلام الرجل غاية في الإقناع والإمتاع ؛ فالمسألة ليست في طول اللفظ وقصره؛ وإلا لزم عنه تقديم القبيح لقصره ، وتأخير الحسن لطوله ، فالأمر مرجعه للذوق والاستعمال وتعبير اللفظ عن معناه على الوجه الأكمل، وقد رأينا العرب تعدل عن لفظ قصير إلى آخر أطول منه ؛ لأن الثاني أوفى من الأول بالمعنى المراد ، وقد جعل ابن جني في كتابه الممتع" الخصائص " بابا سماه:" باب في قوة اللفظ لقوة المعنى"، وذكر فيه :"هذا فصل من العربية حسن. منه قولهم: خشن واخشوشن. فمعنى خشن دون معنى اخشوشن؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو. ومنه قول عمر رضي الله عنه: اخشوشنوا وتمعددوا: أي اصلبوا وتناهوا في الخشنة. وكذلك قولهم:

(١) المثل الثائر ١/٢٠٥.

أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب"[١] ،فهم يزيدون في اللفظ حتى يزيد المعنى ، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن ، وكذلك أعشب المكان دون اعشوشب ، فالعبرة بما يحمله اللفظ من معنى ، فلا يُقصد قليل المبنى لقلته ، ولا يُصد عن كثيره لكثرته .

وبعد أن ذكر ابن جنى شواهد كثيرة أخرى قال :" وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به. وكذلك إن انحرف به عن سمته وهديته كان ذلك دليلًا على حادث متجدد له. وأكثر ذلك أن يكون ما حدث له زائدًا فيه، لا منتقصًا منه"[٢]

هذا ولا يخفى أنّ المسألة لها صلة بالهيئة التى جاء عليها اللفظ ، من نوع الحرف ، وحسن مجاورته لما قبله وبعده ، وفي الحركة المناسبه له ، وموقع الكلمة من النظم ، مما يشعر المتكلم أن هذه اللفظة الطويلة إنما جاءت في الجمله مجيء القلب من الصدر ، فالألفاظ التى عابها ابن سنان لطولها لا تجد هذا الأمر متحققا فيها ، فالحروف ينفر بعضها من بعض، والحركة على الحرف غير منسجمة معه ، كما أنّ اللفظة برمتها قلقة في نظمها التي وردت فيه .

ومتى توافر للفظ هذه الأمور رأيت له قبولا في النفس ، وسهوله على اللسان ، وهذا ما تحلّى به الذكر الحكيم ؛ يقول الرافعي :" ولو تدبرتَ ألفاظ القرآن في نظمها، لرأيت حركاتها الصرفية واللغوية تجري في الوضع والتركيب مجرى الحروف أنفسها فيما هي له من أمر الفصاحة، فيهيئ

(١)الخصائص ٢٦٨/٣ ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: الرابعة
(٢) السابق ٢٧٠

بعضها لبعض، ويساند بعضاً، ولن تجدها إلا مؤتلفةً مع أصوات الحروف، مُساويةً لها في النظم الموسيقي، حتى إن الحركة ربما كانت ثقيلة في نفسها لسبب من أسباب الثقل أيها كان، فلا تعذُب ولا تُساغ وربما كانت أوكس النصيبين في حظ الكلام من الحرف والحركة، فإذا هي استعملت في القرآن رأيت لها شأناً عجيباً، ورأيت أصوات الأحرف والحركات التي قبلها قد امتهدت لها طريقاً في اللسان، واكتنفتها بضروب من النغم الموسيقي حتى إذا خرجت فيه كانت أعذبَ شيء وأرقه، وجاءت متمكنة في موضعها، وكانت لهذا الموضع أولى الحركات بالخفة والروعة..."(١)

وقال في موضع آخر :" وقد وردت في القرآن ألفاظ هي أطول الكلام عدد حروفي ومقاطع مما يكون مستثقلاً بطبيعة وضعه أو تركيبه، ولكنها بتلك الطريقة التي أومأنا إليها قد خرجت في نظمه مخرجاً سرياً، فكانت من أحضر الألفاظ حلاوة وأعذبها منطقاً وأخفها تركيباً، إذ تراه قد هيا لها أسباباً عجيبة من تكرار الحروف وتنوع الحركات، فلم يجرها في نظمه إلا وقد وُجد ذلك فيها، كقوله: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ فهي كلمة واحدة من عشرة أحرف وقد جاءت عذوبتها من تنوع مخارج الحروف ومن نظم حركاتها، فإنها بذلك صارت في النطق كأنها أربع كلمات؛ إذ تُنطق على أربعة مقاطع، وقوله: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾إنها كلمة من تسعة أحرف، وهي ثلاثة مقاطع وقد تكررت فيها الياء والكاف، وتوسط بين الكافين هذا المد الذي هو سر الفصاحة في الكلمة كلها."(٢)

---

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ١٥٦ ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الثامنة – ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م .

(٢) السابق ١٥٨

هذا وقد تعرض الشيخ المطعني لقول ابن سنان ثم علق عليه قائلا : " وصفوة القول: إن اللفظ المفرد لا يكون جميلاً عند ابن سنان إلا إذا خلا من ثمانية عيوب ذكرها ومثل لها. فكان بلاغياً ناقداً في آن واحد."(١)، وذكر منها وأن تكون قليلة الحروف، لذلك عاب قول ابن نباتة أيضاً:

فَإيِّاكمُ أن تَكْشِفوا عَنْ رؤوسكم ∴ ألا إنَّ مَغْناطيسهنَّ الذَّوَائبُ

لأن كلمة " مغناطيسهن " كثيرة الحروف." (٢)

ذكر الشيخ كلام الخفاجي دون زيادة أونقصان ، ودون تعليق ؛ مما يفيد أنه موافق له في أن اللفظ المفرد لا يكون جميلاً إذا كثر عدد حروفه، وقد ذكر رأيه صراحة في موضع آخر من كتابه ؛ حيث قال :" ومن مظاهر التهذيب في ألفاظ القرآن أن ما يختل فيه شرط الفصاحة بالطول من الكلمات يأتي عذباً جميلا فيه لبناء تلك الكلمات في أسلوبه على نسق بديع يجنبها ثقل التطويل.ففى القرآن كلمتان بلغت حروف إحداهما عشرة أحرف وهي: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ ومثلها ثقيل على اللسان ناب في السمع، أما هي فقدوقعت موقعَا عذبا لا ثقل فيه ولا نبو وذلك لأن مخارج حروفها فيما بينها متباعدة. ونظم حركاتها ساحر. إذ تتكون من أربعة مقاطع – ينتهى كل مقطع بسكون يسكن معه النفس فتخرج الكلمة متجزئة كأنها أربع كلمات لا كلمة واحدة. والكلمة الأخرى بلغت حروفها تسعة أحرف. وهي﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ﴾،وجاءت ذات ثلاثة مقاطع. وقد تكرر فيها الياء والكاف. وتوسط الكافين مد هو سر

(١) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية ١/ ٨٥ الناشر: مكتبة وهبة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

(٢) السابق .

الفصاحة في الكلمة كلها. لأنه خفف من اجتماع المثلين. كما فصل بين اليائين بالكاف الأولى والفاء. وانتهى كل مقطع من مقاطعها الثلاثة بالسكون كذلك. فنزلت منزلة ثلاث كلمات كما ترى. وعذبت رغم طولها."[١]

فالرجل يرى أن ما جاء فيه عيب من عيوب الفصاحة كطول اللفظ ، يأتي عذبا جميلا في الذكر الحكيم لبناء تلك الألفاظ على نسق بديع يجنبها ثقل التطويل.

أقول: إذا كان الشيخ المطعني يجعل طول اللفظ عيبا ، فكيف جاء في القرآن ؟ إن الأولى بهذه المسألة تلك الجملة التي قالها المطعني " يأتي عذباً جميلا فيه لبناء تلك الكلمات في أسلوبه على نسق بديع يجنبها ثقل التطويل."، فمتى جاء في الكلام ألفاظ طوال لكن على هذا النحو كانت فصيحة ، سواء كان هذا في القرآن أم غيره ، فلا يكون الطول في ذاته عيبا، وإنما في الطريقة التي ورد عليها في الكلام .

<u>ابن أبي الحديد ينتصر لابن سنان من ابن الأثير:</u>

تعرض ابن أبي الحديد لما قاله ابن سنان الخفاجي في كتابه؛ وهو أن من أوصاف فصاحة اللفظة أن تكون مؤلفة من أقل الأوزان تركيبا، وأنها إذا طالت قبحت، وذكر شاهد المتنبي السابق ، ثم تعرض لما قاله ابن الأثير في كلمة" سويداواتها " في قول المتنبي ؛ فإنها لو قبحت لطولها، لقبح قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾، وقوله سبحانه: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ فإن إحداهما تسعة أحرف، والأخرى عشرة أحرف،إلى غير ذلك مما سبقت الإشارة إليه .

(١) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية ٢٥١/١

ولم يرض ابن أبي الحديد بحجة ابن الأثير ، وبيّن أنّ حكمه على ابن سنان ليس من الإنصاف ؛ حيث وقع فيما نهى عنه ، يقول ابن أبي الحديد : " أقول: ألست قلت [١] في باب المعاظلة[٢]: إنهما مما وقع الإجماع على قبحه، وقلت إنها لتكرير الحروف، ومثلت لها بقول القائل: "جنى جنات وجنات الحبيب" وقولهم:

" ولَيْس قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قبرُ "

فلقائل أن يقول لك: قد ورد في القرآن الكريم مثل ذلك وهو قوله تعالى: ﴿ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ وَأُمَمٞ سَنُمَتِّعُهُمۡ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ ٤٨ ﴾ هود: ٤٨ ، فهذه ميمات كثيرة يتلو بعضها بعضا، فإما أن يكون استعمالها في القرآن غير مستحسن، أو يكون مستحسنا، فإن لم يكن مستحسنا مع أنها قد استعملت، فاختز لابن سنان أن تكون الكلمة الطويلة كقوله: ﴿لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ﴾ غير مستحسنة، وقد استعملت، وإن كانت المعاظلة قبيحة إلا في القرآن الكريم، فاختر لابن سنان أن يكون كثرة حروف الكلمة حروف الكلمة قبيحة إلا في القرآن الكريم. وبالجملة فإما أن يلزمك ما ألزمته أو تتخلص مما يتخلص به."[٣]

---

(١) الخطاب هنا لابن الأثير .

(٢)المعاظلة والتعقيد: ومن عيوب الكلام وهو مداخلة بعضه في بعض حتى لا يفهم إلا بكد الخاطر وتكرار السماع أو النظر يقال: تعاظلت الجرادتان إذا تلازمتا في السفاد وكذلك تعاظل الكلب والكلبة .ينظر: مفاتيح العلوم ٩٩، المحقق: إبراهيم الأبياري ، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الثانية.

(٣)الفلك الدائر على المثل السائر ١٦٦،١٧٦ .

اعتراض الرجل يتمثل في أن ابن الأثير قد ذكر في باب المعاظلة ــ وهو أن يكون الكلام غير واضح الدلالة على المعنى المراد ــ أنها مما وقع إجماع أهل العلم على قبحها ، وقد تنشأ المعاظلة من تكرار الحروف أو الكلمات ، واستشهد بالشاهدين السابقين .

فرد ابن أبي الحديد بالآية السايقة ؛ ففيها ميمات كثيرة يتلو بعضها بعضا، ولا يقول أحد بأن فيها معاظلة ، فَلِمَ تقبل التكرار في الآية وترده في الشاهدين ؟! ، فإما أن تقول : إن المعاظلة قبيحة في كل موضع إلا في القرآن ، وعليه يلزمك أن تقول : كل طول قبيح إلا في القرآن.

غرض ابن أبي الحديد أن يبيّن خطأ ابن الأثير ، وصحة ما ذهب إليه ابن سنان ، أقول : اعتراض ابن أبي الحديد ليس فيه محله ، وتحامله على الرجل بيّن ، وأن حجته لا علاقة لها بالشبهة التي بين أيدينا ، وكلامه أشبه بكلام المناطقة . وبيان ذلك أننا بصدد الحديث عن طول اللفظة ؛ وأنه مما يجعلها قبيحة ، فرد ابن الأثير بهذا ، وذكر شواهد في القرآن لألفاظ طوال، وقد سبق مناقشة هذا ، وما جاء به ابن أبي الحديد إنما هو من واد آخر؛ إذ ما علاقة المعاظلة بما نحن بصدده ؟!، وإنما أراد أن يقول لابن الأثير : لِمَ تعيب التكرار في اللغة ، وتجعله من المعاظلة ، وللتكرار نظير في الذكر وهو حسن ؟، فيلزمك أن تجعل التكرار معيبا إلا في القرآن ، وكل طول للفظ معيبا إلا في القرآن ، فيكون كلام ابن الأثير غير مستقيم.

الرجل هدفه أن يبطل ماذهب إليه ابن الأثير ، قبل أن يكون انتصارا لرأي ابن سنان ، وكان يلزمه أن يذكر من الحجج ما له صلة بما نحن فيه ، لا بقياس شيء على ما ليس له به صلة .

هذا وقد نقل القلقشنديُّ كلام ابن الأثير واعتراضه على ابن سنان بفصه ونصه دون زيادة أو نقصان ، ثم علق عليه قائلا:" ومن ثمّ ظهر لك أن اعتبار ابن سنان تركيب الكلمة من أقل الأوزان تركيبا غيرُ معتبر، وقد ورد في القرآن العظيم ألفاظ طوال لا شكّ في حسنها وفصاحتها كقوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ فإن لفظ ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾ مركب من تسعة أحرف، ولفظ ليستخلفنهم مركب من عشرة أحرف، ولفظ " مُسْتَشْزِرَاتٌ "مركب من ثمانية أحرف."(١)

القلقشندي يذهب إلى أنه لا عبرة بطول اللفظ ؛ بدليل الشواهد القرآنية التى زاد عدد حروفها مقارنة بالألفاظ التي عابوها ؛ نحو كلمة " مُسْتَشْزِرَاتٌ "في قول امرئ القيس:

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى العُلا ∴ تَضِلُّ الْمَدَارِي فِي مُثَنًّى وَمُرْسَلِ

فهي كلمة قبيحة ، مع قلة عدد حروفها عن لفظتي القرآن السابق ذكرهما.

هذا وفي نهاية دراسة هذه المسألة يمكن القول بأنه لا عبرة بطول اللفظة وقصرها ، وإنما العبرة بسهولة نطقها ، وجريانها على اللسان في سهولة ويسر ، ويعجبني في هذا ما قاله العلوي في حديثه عما يجب مراعاته من حسن التركيب :" أن تكون معتدلة فى الوزن فإن الأوزان ثلاثة: ثلاثية ورباعية وخماسية، فأكثرها استعمالا هو الثلاثى، وما ذاك إلا لخفته،

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ٢/٢٧٧، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت .

وأبعدها فى الاستعمال الخماسى لأجل كثرة حروفه، وأوسطها الرباعى لحصوله بين الأمرين، والتعويل فى ذلك على الذوق، فإنها ربما كثرت وهى خفيفة على اللسان كقوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ وكقوله: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾... " [1] ، فالذوق السليم هو المعول عليه في ذلك.

(١)الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ١/٦٠الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٣ هـ

المسألة الرابعة : تصغير الكلمة للتعبير بها عن معنى لطيف

في حديث الخفاجي عن شروط فصاحة اللفظة تعرض لهذا الجانب؛ فاشترط أن تُصغَّر الكلمة إذا أُريد التعبير بها عن معنى لطيف ، أو ما شابهه؛ جاء ذلك في قوله :" والثامن[١]: أن تكون الكلمة مصغرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك، فإني أراها تحسن به، ويجب ذكره في الأقسام المفصلة، ولعل ذلك لموقع الاحصار بالتصغير... "[٢]

كلام الخفاجي بيّن ؛ في أنه يجعل تصغير الكلمة عند إرادة معنى لطيف أوقليل أو ما يجري هذا المجرى شرطا في فصاحتها، ثم ساق الرجل شواهد كثيرة لألفاظ جاءت مصغرة؛ لأنها وردت في مقام من المقامات السابق ذكرها ؛ " ومثال ذلك قول الشريف الرضي رحمه الله:

يولّع الطَّلُّ[٣] برْدينا وَقَدْ نسمتْ ∴ رُوَيْحَةُ[٤] الفَجْرِ بَين الضّالِ[٥] والسَّلَمِ[٦]

---

(١) يعني الثامن من الشروط التي سبق ذكرها في قوله:" فأما الذي يوجد في اللفظة الواحدة فثمانية أشياء ...." ينظر: سر الفصاحة ٦٤

(٢) السابق ٨٩

(٣)الطَّلُّ: المَطَرُ الصِّغارُ القَطر الدائمُ، وَهُوَ أَرْسخُ الْمَطَرِ نَدًى.لسان العرب : طل

(٤)رُوَيْحَةُ : هي الرّيح ياؤها واو صُيِّرت ياء لانكسارِ ما قبلَها، وتصغيرها: رُوَيْحة، وجمعُها: رياح وأرواح.

ــ كتاب العين،: ريح ، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

(٥)الضَّال، وَهُوَ شَجَر السِّدر مِنْ شَجَرِ الشَّوْكِ، فإِذا نَبَت عَلَى شَطِّ الأَنهار قِيلَ لَهُ العُبْرِيُّ، اللسان : ضيل

(٦)السَّلَمُ: شَجَرٌ مِنَ العِضاه وَوَرَقُهَا القَرَظ الَّذِي يُدْبَغُ بِهِ الأَديمُ، وَبِهِ سُمِّيَ الرَّجُلُ سَلْمَةَ . اللسان : سلم .

فلما كانت الريح المقصودة هناك نسيما مريضاً ضعيفاً حسنت العبارة عنه بالتصغير، وكان للكلمة طلاوة وعذوبة.ومثاله أيضا قول أبـــي العـــلاء صاعد بن عيسى الكاتب:

إِذَا لَاح مِن برق العقيقِ[١] وَميضةٌ[٢] ∴ تَدقُّ عَلَى لَمحِ العُيون الشّوائِمِ

أفلا تراه لما أراد أنها خفية تدق على من ينظرها حسن التصغير في العبارة عنها."[٣]

ثم ذكر الخفاجي عدة شواهد جاء اللفظ فيها مصغرا لمجيئه في مقام من المقامات التي أشار إليها .

هذا وللجاحظ كلام قريب من كلام ابن سنان ؛ ففي حديث الأول عـــن التصغير تجده يقول :" وربّما صغّروا الشيء من طريق الشّـــفقة والرّقّـــة ، كقول عمر: أخاف على هذا العريب. وليس التصغير بهم يريد. وقـــد يقـــول الرجل: إنّما فلان أخيّي وصديّقي؛ وليس التصغير له يريد. وذكر عمرُ ابـــنَ مسعودٍ فقال: «كنيف[٤] ملئ علما» . وقال الحباب بن المنذر يوم السّـــقيفة: «أنا جُذَيْلُها المُحَكَّك [٥] ، وعذيقها المرجّب»[٦] .وهذا كقول النبيّ صـــلى الله

(١)الْعَقِيقُ: ضَرْبٌ مِنَ الْفُصُوص. وَهُوَ أَيْضًا وَادٍ بِظَاهِرِ الْمَدِينَةِ.مختار الصحاح ع ق ق .
(٢)وَمَضَ: ومَضَ البرْقُ وَغَيْرُهُ يَمِضُ ومْضاً ووَمِيضاً ووَمَضاناً وتوْماضاً أي لَمَعَ لمْعـــاً خَفِيّـــاً وَلَمْ يَعْتَرِضْ فِي نواحي الغَيم اللسان : ومض
(٣) سر الفصاحة ٩٠
(٤)الكِنْفُ: وعاءٌ يضعُ فِيهِ الصَّائغُ أداتَه...أَرَادَ أَنه وعَاء للعلوم بِمَنْزِلَة الْوِعَاء الَّذِي يضع فِيـــهِ الرجل أداته، وتصغيرُه على جِهَة المَدْحِ لَهُ.، تهذيب اللغة : كنف .
(٥)الجُذَيل تَصْغِير جِذْل، وَهُوَ عُودٌ يُنصب لِلْإِبِلِ الجَرْبَى لتحتكّ بِهِ من الجرب، فَأَرَادَ أَنه يُسْتشفى برَأْيِهِ كَمَا تَستشفِي الجربَى بالاحتكاك بذَلِكَ الْعود.والمعنى : أَنا عماده وملجؤه عِنْد الشدائد. تَهذيب اللغة : حك.
(٦)العَذْقُ: كُلُّ غُصْنٍ لَهُ شُعَب. والعَذْق أَيضاً: النَّخْلَةُ عِنْدَ أَهل الْحِجَاز. والعِذْق: الكِباسة. قَـــالَ الْجَوْهَرِيُّ: العَذْق، بِالْفَتْحِ، النَّخْلَةُ بحَمْلِها، والمرجب : المعظم ، والتصغير هنـــا للتعظـــيم ، ينظر اللسان : عذق .

عليه وسلم لعائشة: «الحميراء»[١] ، وكقولهم لأبي قابوس الملك: أبو قبيس. وكقولهم: دبّت إليه دويهة الدهر، وذلك حين أرادوا لطافة المدخل ودقّة المسلك."[٢]

يبدو أن ابن سنان الخفاجي قد أفاد من الجاحظ في قوله السابق ، غير أن الجاحظ ذكر إفادة التصغير هذه المعاني دون أن يجعلها شرطا لحسن اللفظة ، كما فعل الخفاجي .

ردُّ ابن الأثير:

إذا كان ابن سنان يجعل تصغير اللفظة أذا أُريد بها معنى لطيف شرطا في فصاحتها ، فإن ابن الأثير لا يرضى به، إذ يقول :" وأمَّا تصغير اللفظة فيما يعبَّر به عن شيء لطيف أو خفيٍّ أو ما جرى مجراه، فهذا مما لا حاجة إلى ذكره؛ فإنَّ المعنى يسوق إليه، وليست معاني التصغير من الأشياء الغامضة التي يفتقر إلى التنبيه عليها، فإنها مدونة في كتب النحو، وما من كتاب نحوٍ إلا والتصغير باب من أبوابه، ومع هذا، فإن صاحب هذه الصناعة مخيَّر في ذلك: إن شاء أن يورده بلفظ التصغير، وإن شاء بمعناه كقول بعضهم:

---

(١)أورده النسائي وغيره ونصه : عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: دَخَلَ الْحَبَشَةُ الْمَسْجِدَ يَلْعَبُونَ فَقَالَ لِي: يَا حُمَيْرَاءُ أَتُحِبِّينَ أَنْ تَنْظُرِي إِلَيْهِمْ فَقُلْتُ: «نَعَمْ، فَقَامَ بِالْبَابِ وَجِئْتُهُ فَوَضَعْتُ ذَقَنِي عَلَى عَاتِقَهُ فَأَسْنَدْتُ وَجْهِي إِلَى خَدِّهِ» قَالَتْ: «وَمِنْ قَوْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ أَبَا الْقَاسِمِ طَيِّبًا» فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حَسْبُكِ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ لَا تَعْجَلْ، فَقَامَ لِي ثُمَّ قَالَ: «حَسْبُكِ» فَقُلْتُ: «لَا تَعْجَلْ يَا رَسُولَ اللهِ» قَالَتْ: «وَمَا لِي حُبُّ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ، وَلَكِنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ يَبْلُغَ النِّسَاءَ مَقَامُهُ لِي وَمَكَانِي مِنْهُ» السنن الكبرى ١٨١/٨، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

(٢) الحيوان ٢٢٣/١

لوكان يخْفَى على الرَّحمن خافيةٌ ∴ من خلقهِ خفيتْ عنهُ بنو لَبَدِ

فهل كان يمكن هذا الشاعر أن يصغِّر من هؤلاء القوم، ويحقر من شأنهم بألفاظ التصغير، ويجيء هكذا كما جاء بيته هذا؟ فالوصية به إذن ملغاة لا حاجة إليها"[١]

يري ابنُ الأثير أنّ هذا الشرط مما لا حاجة إلى ذكره ، فمتى طلب المقامُ التصغير جاء المتكلم به ، ثم إن معاني التصغير ليست من الأشياء الغامضة التي تحتاج التنبيه إليها، فإنها مبسوطة في كتب النحو ، كما أن المتكلم مخير بين أن يأتي بالتصغير أو غيره مما يفيد تلك المعاني ، واستدل على ذلك بالبيت السابق ؛ فالبيت غاية في الذم ، فغرض الشاعر أن يبين حقارة بني لبد وقلة عددهم ، " على تقدير التسليم أن الله سبحانه وتعالى لا يجوز أن تخفى عليه خافية، فقال الشاعر: لو كان مما يجوز أن يخفى عليه شيء من خلقه خفيت عليه هذه القبيلة."[٢] ،وهذا غاية الهجاء كما هو بيّن ؛ وقد أفاد البيت غاية التقليل دون أن يأتي على طريقة التصغير ، بل لو سلك الشاعر طريق التصغير جريا على ما قاله الخفاجي ، ما أفاد التصغير تلك المبالغة التي جاءت بدونه .

أقول: اشتراط ابن سنان هذا الشرط لا داعي له ؛ فإفادة اللفظة للتقليل أو معنى لطيف يأتي بالتصغير وغيره ، بل رأينا هذه المعاني جاءت أبلغ ما يكون بغير صيغة التصغير ، كالبيت السابق ، كما أن التصغير يأتي لهذه المعاني التي ذكرها الخفاجي وغيرها ، فلا نجعله شرطا لها، إذ لو قلنا

---

(١) المثل الثائر ٧٥/١

(٢)تحرير التحبير٥٨٧، تحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

به لكان لزاما على المتكم إذا قصد معنى من هذه المعاني أن يأتي بها على طريق التصغير دون ماعداه ، وأنّ غير التصغير من الأساليب التي تفيد هذه المعاني لا قيمة لها ، ويعاب عليها المتكلم ، وهذا مما لا يقول به قائل ؛ وإنما البلاغة تقتضي أن نأخذ من الأساليب ما يوافق مقتضى الحال.

وبعد فهذه هي الأوصاف التي اشترطها ابن سنان لفصاحة اللفظة ، واعترض عليها ابن الأثير ، وباقي الأوصاف التي ذكرها الخفاجي مما وافقه عليها إذ يقول:" وأما الأوصاف الباقية التي ذكرت فهي التي ينبغي أن ينبه عليها."[١]

(١) المثل الثائر ٧٥/١

الاعتراض الثاني: الخلط بين الاستعارة والتشبيه المضمر الأداة

تمهيد :

من المعلوم أن الاستعارة هي اللفظ المستعمل في غير ما وضع لـه لعلاقة المشابهة ، والفرق بينها وبين التشبيه معلوم ، غير أنّ هناك نوعا من التشبيه محل خلاف بين أهل العلم ؛ وهو التشبيه المحذوف الأداة ، والذي اصطلحوا على تسميته بالتشبيه المؤكد ، كأن تقول : محمد أسد ، خالد بحر ، وهكذا ، فمثل هذا النوع جعله بعضهم تشبيها، والآخر يجريه استعارة ، ولكل وجهة ؛ يقول صاحب " الطراز " في حديثه عن الفرق بين الاستعارة والتشبيه : "...وما كان من صريح التشبيه فلا مقال فيه؛ وهو ما كان فيه أداة التشبيه ظاهرة كقول بشار:

كأنّ مُثَارَ النَّقْع فوق رؤوسِنَا ∴ وأسيافَنا لَيلٌ تَهَاوَى كواكبُهْ

ومثل قولهم: فلان كالبدر، وفلان كالأسد، إلى غير ذلك من التشبيهات، فهذا لا خفاء به فى كونه تشبيها محضا، وإنما يقع النظر والتردد فى التشبيه المضمر الأداة ؛كقولك زيد الأسد شجاعة، وعمرو البحر فى الجود والكرم، وكقول أبى الطيب المتنبى:

بَدَتْ قمراً ومالَتْ خُوطَ بانٍ ∴ وفاحَتْ عنبراً ورنَتْ غَزَالا

فهل يعد من باب التشبيه، أو من باب الاستعارة ؟، فيه مذهبان. المذهب الأول أنه ليس من باب الاستعارة ، وهذا هو الذى مال إليه ابن الخطيب الرازى وأبو المكارم صاحب التبيان، وهو رأى أكثر علماء البيان، وأنه من باب التشبيه المضمر الأداة،...المذهب الثانى أنه بحقيقة الاستعارة أشبه

وقد قال به أبو هلال العسكرى، والغانمى، وأبو الحسن الآمدى، وأبو محمد الخفاجى، وغيرهم من علماء البيان ..." (١)

من خلال كلام العلوي يتبين أنّ الخلاف يكمن في حذف أداة التشبيه أو ذكرها ، وفيما يلي أذكر قول ابن سنان الخفاجي، ثم اعتراض ابن الأثيرعليه ، ثم مناقشة القولين في ضوء ما قاله أهل العلم.

قول ابن سنان:

من خلال النص السابق والذي أخذته من العلوي يتبين أن الرجل قد جعل الخفاجي من الذين يجعلون التشبيه المحذوف الأداة من قبيل الاستعارة؛ وهو ما قاله ابن الأثير كما سأبين ، ولنذكر الآن قول ابن سنان ؛ حتى نستنطق كلامه بمذهبه ، ويكون الحكم عليه من خلال قوله، وليس من قول من نقل عنه ، فأمانة العلم تقتضي النقل من كلام الرجل نفسه لا نقله ممن أخذ عنه ؛ يقول ابن سنان :" وليس يقع الفرق عندي بين التشبيه والاستعارة بأداة التشبيه فقط؛ لأن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعة له، ويكون حسناً مختاراً ، ولا يعده أحد في جملة الاستعارة لخلوه من آلة التشبيه، ومن هذا قول الشاعر:

سَفَرنَ بُدُوراً وانْتَقَبْنَ أهِلَّةً ∴ وَمِسْنَ غُصُونا والتْفَتنَ جآذْرَا

وقول الآخر(الوأواء):

وَأَسْبَلَتْ لؤلؤاً مِنْ نَرْجِسٍ فَسَقَتْ ∴ وَرْدا وَعَضَّتْ عَلَى العُنَّابِ بالبَرَد

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ١٠٨/١، ١٠٩، الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ .

وكلاهما تشبيه محض وليس باستعارة وإن لم يكن فيهما لفظ من ألفاظ التشبيه وإنما الفرق بين الاستعارة والتشبيه ما حكيناه أولا."[١] ، والمراد بقوله :" ما حكيناه أولا" ــ كما يقول الشيخ أبو موسى ــ:"ما حكاه عن الرماني من أن الفرق هو " أن التشبيه على أصله لم يغير عنه في الاستعمال، وليس كذلك الاستعارة ؛ لأن مخرج الاستعارة مخرج ما ليست العبارة له في أصل اللغة. "[٢]

كلام ابن سنان بيّن ؛ في أنّ التشبيه قد ينعقد بغير أداة ، ويكون حسنا مختارا ، ولا يعده أحد في جملة الاستعارة لخلوه من أداة التشبيه، وقد جعل ما في البيتين السابقين تشبيها محضا ؛ فالبيت الأوّل اشتمل على أربعة تشبيهات ؛ حيث شبه المرأة بالبدر والهلال والغصن وبالجآذر وهو ولد البقر الوحشي ، ومثل هذه التشبيهات مما لا خفاء فيها ، أما البيت الثاني ــ وهو موضع الإشكال ــ فقد جعله تشبيها أيضا؛ حيث يرى أنّ الشاعر شبه الدمع باللؤلؤ، والعين بالنرجس ، والخد بالورد، والأنامل بالعناب، والسن بالبرد ، وهذا الكلام فيه نظر ، وسيأتي مناقشته ؛ فحمله على الاستعارة أولى كما سأبيّن .

<u>رأي ابن الأثير واعتراضه على ابن سنان :</u>

ذهب ابن الأثير إلى أنه قد وقع الخلط بين هذين النوعين من التعبير؛ فحملوا ما لا يصح حمله إلاّ على الاستعارة على التشبيه ؛ ومن هؤلاء ابن سنان ، يقول صاحب المثل السائر: "ورأيتُ أبا محمد عبدَ الله بن سنان

---

(١) سر الفصاحة ١٢٢.

(٢)التصوير البياني دراسة تحليلية لمسائل البيان ٢٣٩، الناشر : مكتبة وهبه ، الطبعة السابعة ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.

الخفاجي –رحمه الله تعالى– قد خلط الاستعارة بالتشبيه المضمر الأداة، ولم يفرق بينهما، وتأسى في ذلك بغيره من علماء البيان، كأبي هلال العسكري، والغانمي، وأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي.على أن أبا القاسم بن بشر الآمدي كان أثبت القوم قدمًا في فن الفصاحة والبلاغة، وكتابه المسمى بـ"الموازنة بين شعر الطائيين" يشهد له بذلك، وما أعلم كيف خفي عليه الفرق بين الاستعارة، والتشبيه المضمر الأداة؟!"[١]

وقال في موضع آحر :" والتشبيه تشبيهان: تشبيه مظهر الأداة، كقولنا: زيد كالأسد، وتشبيه مضمر الأداة، كقولنا: زيد أسد.وهذا التشبيه مضمر الأداة وقد خلطه قوم بالاستعارة ، ولم يفرقوا بينهما، وذلك خطأ محض. وسأوضح وجه الخطأ فيه"[٢]

ثم أخذ ابن الأثير يبيّن خطأ من خلط بينهما ؛ وذلك من خلال التفرقة بينهما ؛ وكأنه يضع ضابطا لهما ؛ حتى يكون الحكم قائما على أساس من الصحة ؛ فقال :" وأحقق القول في الفرق بينهما تحقيقًا جليًا، فأقول: أما التشبيه المظهر الأداة فلا حاجة بنا إلى ذكره ههنا؛ لأنه معلوم لا خلاف فيه، لكن نذكر "التشبيه المضمر الأداة" الذي وقع فيه الخلاف، فنقول: إذا ذكر المنقول والمنقول إليه على أن تشبيه مضمر الأداة قيل فيه: زيد أسد، أي كالأسد، فأداة التشبيه فيه مضمرة، وإذا أظهرت حسن ظهورها، ولم تقدح في الكلام الذي أظهرت فيه، ولا تزيل عنه فصاحة ولا بلاغة. وهذا بخلاف ما إذا ذكر المنقول إليه دون المنقول، فإنه لا يحسن فيه ظهور أداة التشبيه،

(١) المثل الثائر ٢/٨٧، ٨٨
(٢) السابق ٥٩

ومتى أظهرت أزالت عن ذلك الكلام ما كان متصفًا به من جنس فصاحة وبلاغة، وهذا هو "الاستعارة"."[١]

"ولنضرب لك مثالًا نوضحه، فنقول: قد ورد هذا البيت لبعض الشعراء، وهو:

فَرْعَاءُ[٢] إِنْ نَهَضَتْ لِحَاجَتِهَا ∴ عَجِلَ الْقَضِيبُ[٣] وَأَبْطَأَ الدِّعْصُ[٤]

وهذا قد ذكر فيه المنقول إليه دون المنقول؛ لأن تقديره عَجِلَ قَدٌّ كالقضيب، وأبطأ ردفٌ كالدعص، وبين إيراده على هذا التقدير، وبين إيراده على هيئته في البيت بونٌ بعيد في الحسن والملاحة. والفرق إذًا أن التشبيه المضمر الأداة بحسن إظهار أداة التشبيه فيه، والاستعارة لا يحسن ذلك فيها. وعلى هذا فإن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المنقول إليه، ويكتفى بذكر المستعار الذي هو المنقول."[٥]

كلام ابن الأثير قائم على أساس التفرقة بين هذين النوعين ؛ فما ذُكِرَ فيه الأداة فلا إشكال فيه ، وما ذُكِر فيه الطرفان وحذفت منه الأداة ، وحسن تقديرها فيه، فمثل هذا تشبيه ، كقولك : زيد أسد، وإذا ظهرت أداته فقلت : زيد كالأسد ، حسن ظهورها ولا يقدح ذلك في فصاحة التشبيه وبلاغته .

---

(١) المثل الثائر ٥٩

(٢) فَرْعَاءُ: كَثِيرَةُ الشَّعْرِ. مقاييس اللغة : فرع.

(٣) القَضِيبُ: الغُصْنُ.اللسان : قضب .

(٤) الدِّعصُ: قُورٌ مِنَ الرَّمْلِ مُجْتَمِعٌ.اللسان : دعص .

(٥) السابق ٥٩، ٦٢

وأما إذا حُذفت الأداة ، ولم يحسن ظهورها ، ومتى ظهرت أزالت عن ذلك الكلام ما كان متصفًا به من جنس الفصاحة والبلاغة، فهذا يسمَّى استعارة ، يقول ابن الأثير :" وجملة الأمر أنا نرى أداة التشبيه بحسن إظهارها في موضع دون موضع، فعلمنا أن الموضع الذي يحسن إظهارها فيه غير الموضع الذي لا يحسن إظهارها فيه، فسمينا المواضع الذي يحسن إظهارها فيه "تشبيهًا مضمر الأداء"، والذي لا يحسن إظهارها فيه استعارة"(١)

ثم ساق الرجل بيت الوأواء والذي جعله الخفاجي من قبل تشبيها، جاء به ابن الأثيرتطبيقا على ما ذهب إليه من الاستعارة تختلف عن التشبيه في أنه لا يحسن إظهار الأداة فيها، ولا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له فقال :" وقد علم وتحقق أن من الواجب في حكم الفصاحة والبلاغة ألا يظهر المستعار له، وإذا ظهر ذهب ما على الكلام من الحسن والرونق، ألا ترى أنا إذا أوردنا هذا البيت الذي هو:

فَأَمْطَرَتْ لؤلؤاً مِنْ نَرْجِسٍ فَسَقَتْ ∴ وَرْدا وَعَضَّتْ عَلَى العُنَّابِ بالبَرَد

وجد عليه من الحسن والرونق ما لا خفاء به، وهو من باب الاستعارة. فإذا أظهرنا المستعار له صرنا إلى كلام غث، وذاك أنا نقول: "فأمطرت دمعًا كاللؤلؤ من عين كالنرجس، وسقت خدًا كالورد، وعضت على أنامل مخضوبةٍ كالعناب بأسنان كالبرد، وفرق بين هذين الكلامين للمتأمل واسع.

(١) المثل السائر ٢/٦٠

وهكذا يجري الحكم في البيت المتقدم ذكره الذي هو:

فَرْعَاءُ إِنْ نَهَضَتْ لِحَاجَتِهَا ∴ عَجِلَ الْقَضِيبُ وَأَبْطَأ الدِّعْص

فإن هذا البيت لا خفاء بما عليه من الحسن، وإذا ظهر فيه المستعار له زال ذلك الحسن عنه، لا بل تبدل بضده. وليس كذلك التشبيه المضمر الأداة، فإنا إذا أظهرنا أداة التشبيه، وأضمرناها كان ذلك سواء، إذ لا فرق بين قولنا: "زيد أسد" وبين قولنا: "زيد كالأسد"، وهذا لا يخفى على جاهل بعلم الفصاحة والبلاغة، فضلًا عن عالم. والمعول عليه في تأليف الكلام من المنثور، والمنظوم إنما هو حسنه وطلاوته، فإذا ذهب ذلك عنه فليس بشيء. ونحن في الذي نورده في هذا الكتاب واقفون مع الحسن لا مع الجواز."[1]

بالنظر فيما سبق يجب التنبيه إلى ما يأتي :

الأوّل: ابن الأثير كان متناقضا في كلامه ؛ حيث ذكر أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المنقول إليه، ويكتفى بذكر المستعار الذي هو المنقول ، ثم ذكر قول الشاعر:

فَرْعَاءُ إِنْ نَهَضَتْ لِحَاجَتِهَا ∴ عَجِلَ الْقَضِيبُ وَأَبْطَأ الدِّعْص

ثم علّق عليه بقوله :" وهذا قد ذكر فيه المنقول إليه دون المنقول؛ لأن تقديره عَجِلَ قَدٌ كالقضيب، وأبطأ ردفٌ كالدعص..."، والمنقول إليه في البيت محذوف ، وهو يقول إنه مذكور !! هذا و على القول بذكره ، كيف يكون استعارة ؟ و الاستعارة عنده لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار

(١) السابق

له الذي هو المنقول إليه، ويكتفى بذكر المستعار الذي هو المنقول.فلو قلنا إن المنقول إليه مذكور ما صح حمله على الاستعارة .

الثاني : قول ابن الأثير: الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المنقول إليه، ويكتفى بذكر المستعار الذي هو المنقول مردود عليه ؛ لأن هذا إنما يكون في الاستعارة التصريحية ؛ التي يصرح فيها بلفظ المستعار ، ويطوى لفظ المستعار له ، فهذا متحقق فيها، غير أنه يغفل عن أحد شقي الاستعارة وهو الاستعارة المكنية ، فقول أبي ذؤيب :

وإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظفارَها ∴ أَلْفَيْتَ كلَّ تَمِيمةٍ لا تَنْفَعُ

استعارة مكنية ؛ حيث شبه المنية بالسبع ...والمستعار له في البيت " المَنِيَّةُ " مذكور ، والكلام استعارة مكنية عند أهل العلم جميعا ، ولا أعلم أحدا منهم جعل ما في البيت تشبيها ، وقد ذُكر فيه المستعار له ، فعلى قول ابن الأثير يلزم أن يكون هذا البيت وكل كلام جاء على هذه الشاكلة أن نخرجه عن حيّز الاستعارة ، ونجعله تشبيها ، وهذا من الفساد البيّن ، فاشتراط ابن الأثير هذا الشرط مما لا داعي إليه ، بل ثبت عدم صحته .

هذا وقد اعترض العلوي على كلام ابن الأثير من أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له ، من وجهة أخرى غير التي رَفضتُ بها كلام ابن الأثير ؛ فيجعل هذا القيد فاسدا ؛ حيث إنه يخرج بعض الاستعارات عن كونها استعارة ، يقول العلوي ــ بعد ذكر كلام ابن الأثير ــ :" وقولنا مع طي ذكر المنقول إليه يخرج به التشبيه عن الاستعارة، وهذا فاسد أيضا فإن بعض أنواع الاستعارة لا يقدر هناك مطوي فيها، ولا يتوهم طيه وإن ذكر المطوى خرج بإظهاره الكلام عن رتبة البلاغة، وهذا كقوله

تعالى: ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ ﴾ الإسراء: ٢٤ ،وقوله تعالى: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ١١٢﴾ النحل: ١١٢ ، فأنت لو أبرزت ههنا ذكر المستعار له وقلت واخفض لهما جانبك الذى يشبه الجناح، لأخرجت الكلام عن ديباجة الفصاحة، فظهر مما ذكرناه أن اعتبار المطوى يخرج بعض الاستعارة عن كونها استعارة، فبطل جعله قيدا من قيود حد الاستعارة."[1]

كلام العلوي يقوي ما ذهبت إليه ؛ أن ما ذهب إليه ابن الأثير؛ من أنّ الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له مردودٌ ، ولا وجه لما ذهب إليه .

الثالث: الجزء الأول من كلام ابن سنان والذي ذكر فيه أن الفرق بين الاستعارة والتشبيه لا يكون من خلال الأداة فحسب ؛ فهناك تشبيه ينعقد بغير أداة، ولا يقول أحد إنه استعارة ، كما في البيت الأول من البيتين السابقين ، لو وقفنا عند كلامه، وعند البيت الأول الذي ذكره لم يكن أمامنا إلا القول بأن ابن الأثير لم يكن منصفا فيما ذهب إليه، وأن الصواب قد جانبه فيما قال ؛ حيث ذهب إلى أن الخفاجي قد خلط بين الاستعارة والتشبيه المضمر الأداة، وخفي عليه الفرق بينهما ، ويكون كلامه لا أساس له ؛ حيث إنك لو نظرت في كلام الخفاجي، وفي الشاهد الأول الذي جاء به لوجدت الأمر غير ذلك ، فالرجل يقول:" وليس يقع الفرق عندي بين التشبيه والاستعارة بأداة التشبيه فقط؛ لأن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعة له، ويكون حسناً مختاراً ، ولا يعده أحد في جملة الاستعارة لخلوة من آلة

(١) الطراز ١/١٠٥

التشبيه" ، مراد كلام الرجل أن التشبيه قد ينعقد بغير أداة ، ويكون حسنا مخنارا ، ولا يقول قائل إنه استعارة لخلوه من أداة التشبيه ، والشاهد الذي جاء به يدور في فلك هذا الكلام ، فقول الشاعر :

سَفَرنَ بُدُوراً وانْتَقَبْنَ أهِلَّةً ∴ وَمِسْنَ غُصُونا والتْفَتنَ جآذْرَا

اشتمل على أربعة تشبيهات محذوفة الوجه والأداة ، وهو ما تعارف أهل العلم على تسميته بالتشبيه البليغ ، وهذا مما لا ينكره أحد ، فماذا يقول ابن الأثير في هذا ؟! فما جاء به ابن سنان موافق لما أجمع عليه أهل العلم، فكيف يصح لابن الأثير أن يقول ما قال ؟

وعلى النحو السابق سار الشيخ أبو موسى؛ فقال في تعليقه على كلام ابن الأثير السابق :" وهذا كما ترى ليس صوابا ، وكان ابن الأثير في كثير من المسائل تنقصه الأناة في تحقيق مقالة العلماء ، وقد عرضنا رأي الخفاجي وهو خلاف ذلك ."[١]

هذا ولست مع الشيخ أبي موسى فيما ذهب إليه ؛ من أن قول ابن الأثير ليس صوابا ، فالخلط عند ابن سنان بيّن ؛ حيث إنك عندما تقرأ الشاهد الثاني و الذي استشهد به الخفاجي على حذف الأداة و جعله تشبيها محضا يزول عنك هذا الأمر، وتجد الخلط بين التشبيه والاستعارة ظاهرا؛ فالخفاجي يقول:" وكلاهما تشبيه محض وليس باستعارة، وإن لم يكن فيهما لفظ من ألفاظ التشبيه" ، فالرجل يجعل ما في البيتين من قبيل التشبيه ، وهذا صحيح في البيت الأول؛ ففيه أربعة تشبيهات كما سبق بيانه ، أما البيت الثاني:

---

(١) التصوير البياني ٢٣٩

وَأَسْبَلَتْ لؤلؤاً مِنْ نَرْجِسٍ فَسَقَتْ ∴ وَرْدا وَعَضَّتْ عَلَى العُنَّابِ بِالبَرَد

فحمله على الاستعارة أولى، ولا يصح أن يكون تشبيها ، يقول الشيخ أبو موسى:" حين تراجع كلام الخفاجي في هذا النص الذي أثبتناه تراه قد تغافل في بيت الوأواء.." وَأَسْبَلَتْ لؤلؤاً" وجعله كالبيت قبله من التشبيه ، وهو في الحقيقة استعارة ؛ لأن مخرج اللفظ مخرج ما ليس العباراة له ، فقد ذكر اللؤلؤ وأراد الدمع ، وطوى ذكر المشبه ، وهكذا النرجس ، والورد ، والعناب ، وكأنه يذهب مبعدا في غير الطريق الذي ادعاه له العلوي ،لأنه لا يدخل صور التشبيه في الاستعارة ، وإنما أدخل صور الاستعارة في التشبيه ."[1] ، فالشيح يقرُّ بأن الخفاجي جعل هذا البيت تشبيها ، والاستعارة أقرب به رحما ، وأعلق به نسبا ، ولا يعنينا أن يكون الخفاجي أدخل صور التشبيه في الاستعارة، أو صور الاستعارة في التشبيه ؛ ففي كلٍ يكون خلط ، كما أشار ابن الأثير ، ولا يشفع للخفاجي الشاهد الأول " سَفَرنَ بُدُوراً وانْتَقَبْنَ أهِلَّةً ..." أن جعله تشبيها ، مادام يجعل بيت بيت الوأواء على شاكلته ، فهو الخلط بعينه.

من خلال ما سبق يتبيّن أن قول ابن الأثير :" ورأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجي –رحمه الله تعالى– قد خلط الاستعارة بالتشبيه المضمر الأداة، ولم يفرق بينهما، وتأسى في ذلك بغيره من علماء البيان، كأبي هلال العسكري ...." كان في محله ؛ وأن ابن سنان لم يفرق بين ما كان تشبيها ، وما كان استعارة ، وغره في ذلك حذف الأداة ، وأنه قد تأسى في ذلك بما قاله أبو هلال العسكري ، كما بيّن ابن الأثير ، فعندما تذهب إلى

(١) السابق .

صاحب الصناعتين تجده يلحق البيت بالتشبيه ؛ فبعد أن ذكره قال :" فشبّه خمسة أشياء بخمسة أشياء فى بيت واحد: الدمع باللؤلؤ، والعين بالنرجس، والخدّ بالورد، والأنامل بالعنّاب؛ لما فيهنّ من الخضاب، والثّغر بالبرد. ولا أعرف لهذا البيت ثانيا فى أشعارهم."(١)

وعلى نهج أبي هلال والخفاجي يمضي صاحب معاهد التنصيص؛ حيث قال :" وَمن محَاسِن التَّشْبِيه من غير أداته قَول الواواء الدِّمَشْقِي "(٢) ثم ذكر البيت .

هذا ويمكن القول بأن مذهب الخفاجي أن أداة التشبيه ليست هي الفارق بين الاستعارة والتشبيه ، وهذا حسن ، لكنه ذهب بعيدا عند التطبيق بدليل قوله في بيت الواواء الدِّمَشْقِي.

هذا وتلمح الخلاف السابق قائما عند ابن الأثير في حديثه عن اعتراض ابن سنان على أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي ؛ في حديث الثاني عن الاستعارة في قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَه لَمَّا تَمَطَّي بِصُلْبِهِ ∴ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ(٣)

(١)الصناعتين ٢٥١، المحقق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت ، عام النشر: ١٤١٩ هـ

(٢)معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ٩٩/٢، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: عالم الكتب – بيروت

(٣)يقول الزوزني :" تمطى بصلبه، استعار لليل صلبًا واستعار لطوله لفظ التمطي ليلائم الصلب واستعار لأوائله لفظ الكلكل ولمآخيره لفظ الأعجاز يقول: فقلت لليل لما مد صلبه يعني لما أفرط طوله، وأردف أعجازًا يعني ازدادت مآخيره امتدادًا وتطاولًا، وناء بكلكل يعني أبعد صدره، أي: بَعُدَ العهد بأوله، وتلخيص المعنى: قلت لليل لَمّا أفرط طوله وناءت أوائله وازدادت أواخره تطاولًا، وطول الليل ينبئ عن مقاساة الأحزان والشدائد والسهر المتولد منها؛ لأن المغموم يستطيل ليله، والمسرور يستقصر ليله. شرح المعلقات ٦٠، الناشر: دار احياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢ م

فقال ابن الأثير :"ومما أورده ابن سنان في كتابه الموسوم بـــ"سر الفصاحة" قول امرئ القيس في صفة الليل:وهذا البيت من التشبيه المضمر الأداة؛ لأن المستعار له مذكور، وهو الليـــل، وعلـــى الخطـــأ فـــي خلطـــه بالاستعارة، فإن ابن سنان أخطأ فـــي الـــرد علـــى الآمـــدي، ولـــم يوفـــق للصواب.وأنا أتكلم على ما ذكره ولا أضايقه في الاستعارة والتشـــبيه، بـــل أنزل معه على ما رآه من أنه استعارة، ثم أبين فساد ما ذهب إليه."[١]

النص السابق ظاهر الدلالة على أن ابن الأثير يخالف الخفاجي فـــي اشتمال البيت على استعارة؛ ويجعل ما فيه من قبيل التشبيه المضمر الأداة ، ويتهم الخفاجي بأنه قد خلط في البيت بين الاستعارة والتشبيه المضمر الأداة ، كما بيّنت من قبل ، يقول ابن الأثير:"وهذا البيت مـــن التشـــبيه المضـــمر الأداة؛ لأن المستعار له مذكور، وهو الليل."[٢]

والمتأمل في البيت يجد الخلط عند ابن الأثير بيّنـــا ، ولـــيس عنـــد الخفاجي كما يزعم الأول ؛ فالبيت اشتمل على عدة استعارات ،ولـــيس مـــن التشبيه المضمر الأداة. فما أخذه عليه في الاعتراض السابق وقع هو فيه.

وبمراجعة ما قاله ابن الأثير عن الفرق بين الاستعارة والتشبيه تجد له مذهبا مخالفا لما عليه أهل العلم ؛ فالرجل يرى أن حذف المشبه يجعلـــه استعارة ، يقول : "التشبيه ضربان: تشبيه تام، وتشبيه محذوف. فالتشـــبيه التام: أن يذكر المشبه والمشبه به. والتشبيه المحذوف: أن يذكر المشبه به، ويسمى "استعارة". وهذا الاسم وضع للفرق بينه وبين التشـــبيه التـــام، وإلا

---

(١) المثل السائر ٢/٨٨

(٢)

فكلاهما يجوز أن يطلق عليه اسم "التشبيه"، ويجوز أن يطلق عليه اسم "الاستعارة"، لاشتراكهما في المعنى."[١] ، وقال في موضع آخر ــ سبقت الإشارة إليه ــ:" الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المنقول إليه، ويكتفى بذكر المستعار الذي هو المنقول."[٢] ، و على هذا يكون ما في البيت تشبيها ؛ حيث ذكر المستعار له "الليل" .

وما ذهب إليه ابن الأثير ليس مخالفا فقط لابن سنان، بل إنه مخالف لما عليه أهل العلم ، من جعل ما البيت من قبيل الاستعارة ، وهذا مذهب ابن المعتز ، وقدامة ، والقاضي الجرجاني ، وأبي هلال العسكري ، وابن رشيق، وعبد القاهر ، وابن أبي الإصبع ، وغيرهم .. [٣] ، بل ذهب ابن وكيع إلى أن أول من استعار من الشعراء امرؤ القيس ، وأول استعارة جرت على لسانه هي التي نحن بصدد الحديث عنه،إذ يقول :" وأول من استعار امرئ القيس فقال:...."[٤] وذكر البيت

ولم أعلم أحدا من أهل العلم جعل ما في البيت السابق تشبيها إلا ابن الأثير ، ولم يبيّن علةً لحمله على التشبيه إلا قوله :" لأن المستعار له مذكور، وهو الليل"، وهو كما ترى حجة لا أساس لها ، فما من استعارة إلا والمشبه موجود ، مذكورا كان أو مقدرا ، ثم إن مخرج الكلام مخرج من

---

(١) المثل السائر ٢/٥٨

(٢) السابق ٦٠

(٣) ينظر هذا في: البديع في البديع ٨١، نقد الشعر ٦٧، الوساطة ٤٣١، الصناعتين ٣٤٦،العمدة ١/٢٧٦ دلائل الإعجاز ٧٩ ، تحرير التحبير١٠٠ .

(٤)المنصف للسارق والمسروق منه ١٥٤،حققه وقدم له: عمر خليفة بن ادريس ، الناشر: جامعة قات يونس، بنغازي ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م

جعل لليل صلبا ، وأردافا وكلكلا...، فالكلام قائم على تناسى التشبيه ، واستحضار صورة الليل على هذا النحو الذي جسدته الاستعارة ، ولو كان الكلام تشبيها كما يقول ابن الأثير ، لخرج الكلام مخرجا آخر، وكان غير واف بالغرض المسوق له الكلام ، إنّ حمله على التشبيه يفيد المقاربة بين الطرفين ، لكن يبقى كل منهما على جنسه وأصله ، وحمله على الاستعارة يفيد أيضا المقاربة بين الطرفين ؛ لكنها مقاربة قائمة على أساس من تناسي المشابهة، فيصر الطرف الأول من الثاني ، والثاني من الأول بسبيل ، وكنت أمام جنس جديد...وهذا ما يجب أن يحمل عليه البيت .

هذا وابن الأثير يناقض نفسه هنا ؛ حيث سبق وذكر أن التشبيه يحسن فيه تقدير الأداة ، والاستعارة لا يحسن فيها ذلك ، ومتى ظهرت ذهب عن الكلام ما كان متصفا به من الفصاحة والبلاغة ، فهل يستطيع ابن الأثير أن يطبق كلامه على هذا الشاهد ويظهر الأداة ؟ ، إن ظهور الأداة هنا يخرج الكلام عن حيز البلاغة ، ويجعله غسا ممجوجا ، فلا يصح حمل الكلام إلا على الاستعارة كما فعل الخفاجي .

هذا ولم أجد أحدا ــ كما أشرت ــ يجعل ما في البيت تشبيها إلا ابن الأثير، غيرأن_للرافعي ــ رحمه الله ــ كلاما قريبا من كلام ابن الأثير؛ ففي حديث الرافعي عن الاستعارة في شعر امرئ القيس ذكر أن الاستعارة هي التي ميزت شعره، وقلدت في جيد الزمان دره، وأكسبته شهرة، و أنه أول من أفلح في شق هذه الصدفة، واستشهد بقول ابن وكيع السابق ، ثم ذكر بيتي امرئ القيس ، وتعرض لاعتراض ابن الأثير على ابن سنان ، ثم قال :" وأما البيت الثاني فقد أجمعوا على أنه في وصف طول الليل، ولست أراه كذلك، وإلا فلو تمطى كلب ما زاد في وصف طوله على هذه الألفاظ،

وإنما أراد الشاعر ثقل الليل وفتوره، وأنه كلما همَّ أن ينجلي سقط، كما يفعل الذي يتمطى ثم يردف أعجازه ثم ينوء بكلكله. فالوصف حقيقة ممثلة وتصوير ناطق، وعلى ذلك المعنى تكون الاستعارة أبلغ ما يمكن أن يقع في هذا الموضع، وما أخطأ من عده من التشبيه المضمر الأداة؛ لأنه به أليق."(١)

يفهم من كلام الرافعي أن المعنى الذي يحمله البيت الاستعارة أبلغ مايكون في التعبير عنه ؛ وما أخطأ من جعله تشبيها أيضا ، أقول : الاستعارة وإن جاز ردها إلى التشبيه ؛ حيث إنها مبنية عليه ، لكن الفرق بين الأسلوبين بيّن ، ولكل منهما له ما يميزه ؛ فالاستعارة قائمة على تناسي التشبيه ، وادعاء أن المشبه صار من جنس المشبه به ، فقولك زيد كالبحر ، وإن أفادت المبالغة في وصفه بالكرم ، لكنَّ زيدا لم يخرج عن جنس الرجال ، فهو على حاله لم يفارقها ، ولو سلكت به مسلك الاستعارة فقلت : رأيت بحرا يتصدق على الناس ، كان للكلام وجهة أخرى ، وهذا معلوم للجميع ، و حمل البيت السابق على التشبيه لا ينهض بالمعنى المسوق له الكلام ، ثم إن التشبيه يحسن ظهور الأداة فيه ، ولا يقدح ذلك في بلاغته ، و الاستعارة لا يحسن هذا فيها ، والبيت السابق مما لا يحسن فيه ظهور الأداة ، فلا وجه له إلا حمله على الاستعارة .

بهذا يتبيّن أن اعتراض ابن الأثير على الخفاجي في هذا الجانب لا أساس له ، وأن الصواب ما ذهب إليه ابن سنان في جعل ما في البيت استعارة وليس تشبيها ، وهو موافق لما ذهب إليه العلم .

---

(١)تاريخ آداب العرب ٣/١٣٤ ، الناشر: دار الكتاب العربي.

الاعتراض الثالث: حسن الاستعارة وقبحها بين ابن الأثير والخفاجي

تمهيد:

الاستعارة أحد أركان البيان وهي من الأهمية بمكان؛ يقول ابن سنان: " أفضل المجاز، وأول أبواب البديع، وليس في حلي الشعر أعجب منها، وهي من محاسن الكلام إذا وقعت موقعها، ونزلت موضعها"(١)

وقد اهتم أهل البيان بها اهتماما كبيرا ، وحاولوا أن يضعوا لها ضوابط يسير المتكلم عليها ، إن مضى عليها حسنت وراقت ، وإلا قبحت وساءت .

وهذه الضوابط تتمثل في أن يكون الشبه بين المستعار والمستعار له قريبا ، فلو كان الشبه بعيدا ذهب حسنها؛ يقول الآمدي:" وإنما استعارت العرب المعنى لما ليس له إذا كان يقاربه أو يدانيه، أو يشبهه في بعض أحواله، أو كان سبباً من أسبابه؛ فتكون اللفظة المستعارة حينئذ لائقة بالشيء الذي استعيرت له وملائمة لمعناه"(٢) ، ويقول ابن رشيق :"إنما يستحسنون الاستعارة القريبة، وعلى ذلك مضى جلة العلماء، وبه أتت النصوص عنهم، وإذا استعير للشيء ما يقرب منه ويليق به كان أولى مما ليس منه في شيء"(٣) ، وفي هذا الشأن يقول الشيخ أبو موسى :" وأهم وأصح ما ذكروه في قوة الاستعارة وحسنها أن يكون الشبه بيّنا بين

---

(١) سر الفصاحة ٢٦٨/١

(٢)الموازنة بين أبي تمام والبحتري ٢٦٧/١، تحقيق :السيد أحمد صقر، الناشر:دار المعارف ، الطبعة الرابعة.

(٣)العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢٦٩/١

الطرفين ليكون المستعار له صالحا لأن يجعل من المستعار ، ويصير فردا من أفراده ، وأن يعبر بالثاني عن الأول ، فلو كان الشبه بعيدا والعلاقة خفية لالتبس المراد وانطمس طريق الدلالة "[١]

هذا وقد اختلف ابن الأثير مع ابن سنان في هذه المسألة ، وفيما يلي تفصيل ذلك.

أولا: مذهب ابن سنان في حسن الاستعارة وقبحها :

المتأمل قول ابن سنان في حديثه عن حسن الاستعارة يجده يدور في فلك ما قاله أهل العلم مما سبق ذكره ؛ من ضرورة ملاءمة المستعار له للمستعار وقربه منه ، حيث يقول :" وهي على ضربين؛ قريب مختار، وبعيد مطرح. فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوى وشبه واضح ، والبعيد المطرح إما أن يكون لبعده مما استعير له في الأصل، أو لأجل أنه استعارة مبنية على استعارة، فتضعف لذلك"[٢]

فالاستعارة عنده ضربان ؛ قريب مختار ، ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوى وشبه واضح ، أما البعيد المطرح فإنما يكون بعيدا مطرحا عنده لأمرين :

أولهما: بُعْدُ ما بين المستعار والمستعار له ، فالشرط قرب مابين الطرفين ؛ ليصح النقل ، فإذا كان الشبه بينهما بعيدا كانت الاستعارة بعيدة مطرحة ، وهذا حسن كله ، وهو موافق لما أجمع عليه أهل العلم ، كما سبق بيانه .

---

(١) التصوير البياني ٣٧٢

(٢) سر الفصاحة ١٢٢

ثانيهما : أن تكون الاستعارة مبنية على استعارة أخرى ، وهذا أمر انفرد به الخفاجي ، وهو موضع الخلاف بينه وبين ابن الأثير . فشرط حسن الاستعارة عنده أن تكون مستقلة بذاتها ، لا تفتقر إلى غيرها .

وهذا الشرط الذي اشترطه الخفاجي ، وانفرد به بين أهل العلم ، هو موضع الإشكال بينه وبين غيره؛ ومن أجله اعترض ابن سنان على الآمدي؛ ففي حديث الثاني عن الاستعارة في قول امرئ القيس السابق :

فَقُلْتُ لَه لَمَّا تَمَطَّي بِصُلْبِهِ ∴ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

ذكر أنّ البيت اشتمل على عدة استعارات ، وهي حسنة رائقة عنده ، فبعد ذكره البيت السابق قال :"وقد عاب امرأ القيس بهذا المعنى من لم يعرف موضوعات المعاني ولا المجازات، وهو في غاية الحسن والجودة والصحة، وهو إنما قصد وصف أجزاء الليل الطويل فذكر امتداد وسطه، وتثاقل صدره للذهاب والانبعاث، وترادف أعجازه وأواخره شيئاً فشيئاً، وهذا عندي منتظم لجميع نعوت الليل الطويل على هيئته، وذلك أشد ما يكون على من يراعيه ويترقب تصرمه؛ فلما جعل له وسطاً يمتد وأعجازاً رادفة للوسط وصدراً متثاقلا في نهوضه حسن أن يستعير للوسط اسم الصلب، وجعله

متمطياً من أجل امتداده؛ لأن تمطى وتمدد بمنزلة واحدة، وصلح أن يستعير للصدر اسم الكلكل من أجل نهوضه، وهذه أقرب الاستعارات من الحقيقة، وأشد ملاءمةً لمعناها لما استعيرت له."[١]

فالاستعارات السابقة في بيت امرئ القيس كما يقول الآمدي غاية في الحسن والجودة والصحة، وأقرب الاستعارات من الحقيقة، وأشد ملاءمةً

(١)الموازنة بين أبي تمام والبحتري ٢٦٧/١ .

لمعناها لما استعيرت له.وأنّ من عاب امرأ القيس في هذا لا يعرف موضوعات المعاني ولا المجازات.

أما ابن سنان فله في المسألة وجهة أخرى ؛ فهو لا يرضى بما قاله الآمدي ، ولا يستحسنه ؛ حيث يقول :" وقد اختار أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي الكاتب من جملة الاستعارة قول امرئ القيس.....ـ وذكر البيت وكلام الآمدي السابق ـ وهذا الذي قاله أبو القاسم لا أرضى به غاية الرضى، ولو كنت أسكن إلى تقليد أحد من العلماء بهذه الصناعة أو أجنح إلى اتباع مذهبه من غير نظر وتأمل لم أعدل عما يقوله أبو القاسم ؛ لصحة فكره، وسلامة نظره، وصفاء ذهنه، وسعة علمه، لكنني أغلب الحق عليه، ولا أتبع الهوى فيما يذهب إليه. وبيت امرئ القيس عندي ليس من جيد الاستعارة ولا رديئها؛ بل هو من الوسط بينهما..."(١)

يعجبني أنّ الخفاجي يعترف بفضل الآمدي، وصحة فكره، وصفاء ذهنه ، وسعة علمه ، ولوكان يتبع أحدا لم يعدل بالآمدي أحدا ، غير أنه صاحب فكر ، والحق غالب كما يقول.

وقد علل الخفاجي ما ذهب إليه ؛ من أنه لا يرضى بقول الآمدي غاية الرضا ، ولا يستحسنه بقوله:" وإنما قلت ذلك لأن أبا القاسم قد أفصح بأن امرأ القيس لما جعل الليل وسطاً وعجزاً استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده، وذكر الكلكل من أجل منهوضه، فكل هذا إنما يحسن بعضه لأجل بعض، فذكر الصلب إنما حسن لأجل العجز والوسط، والتمطى لأجل الصلب والكلكل لمجموع ذلك. وهذه الاستعارة المبنية على غيرها ،

(١) سر الفصاحة ١٢٢

فلذلك لم أر أن أجعلها من أبلغ الاستعارات وأجدرها بالحمد والوصف، وكانت استعارة طفيل[١] وذي الرمة[٢] عندي أوفق وأصح لأنها غنية بنفسها غير مفتقرة إلى مقدمة جلبتها."[٣]

مفاد كلام الخفاجي أن الآمدى ردّ حسن الاستعارة في بنائها على استعارة أخرى ، وهذا ليس جيدا ؛ وأن التعويل على استقلالها ، وعدم افتقارها إلى غيرها أفضل وأبلغ ، لذا كانت استعارة طفيل:

وجَعَلْتُ كُوري فَوقَ ناجِيةٍ ∴ يقْتَات شَحْمَ سنامها الرحلُ[٤]

---

(١)طُفَيْل الغَنَوي(٠٠٠ – نحو ١٣ ق هـ = ٠٠٠ – نحو ٦١٠ م): طفيل بن عوف بن كعب، من بني غني، من قيس عيلان: شاعر جاهلي فحل، من الشجعان.وهو أوصف العرب للخيل، وربما سمي (طفيل الخيل) لكثرة وصفه لها. ويسمى أيضا (المحبر) بتشديد الباء، لتحسينه شعره. عاصر النابغة الجعديّ، وزهير بن أبي سلمى، ومات بعد مقتل هرم بن سنان. له (ديوان شعر – ط) صغير. كان معاوية يقول: خلوا لي طفيلا، وقولوا ما شئتم في غيره من الشعراء. الأعلام ٢٢٨/٣

(٢)ذُو الرُّمَّة(٧٧ – ١١٧ هـ = ٦٩٦ – ٧٣٥ م)غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة: شاعر، من فحول الطبقة الثانية في عصره. قال أبو عَمْرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة. وكان شديد القصر، دميما، يضرب لونه إلى السواد. أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين. وكان مقيما بالبادية، يحضر إلى اليمامة والبصرة كثيرا.وامتاز بإجادة التشبيه. قال جرير: لو خرس ذو الرمة بعد قصيدته: " ما بال عينك منها الماء ينسكب " لكان أشعر الناس. وقال الأصمعي: لو أدركت ذا الرمة لأشرت عليه أن يدع كثيرا من شعره، فكان ذلك خيرا له. وعشق " مية " المنقرية واشتهر بها. له " ديوان شعر – ط " في مجلد ضخم. توفي بأصبهان، وقيل: بالبادية .الأعلام ١٢/٥

(٣) سر الفصاحة ١٢٣

(٤)الكُورُ، بِالضَّمِّ: الرَّحْلُ،لسان العرب : كور ، الناجية : النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ ، السابق: نجا .الشاعر هنا استعار الاقتيات لإذهاب الرحل شحم سنام الناقة ؛ مما يدل على كثرة أسفاره عليها .

واستعارة ذي الرمة:

أقامتْ بهِ حتّى ذَوى العودُ في الثَّرى ∴ وساقَ الثُّريَّا في مُلاءَتِه الفَجْرُ[١]

أبلغ وأصح؛ لأنها مستقلة بذاتها لا تفتقر لغيرها .ومذهب الرجل يتمثل في أن حسن الاستعارة في أن تكون مستقلة بذاتها ، لا تحتاج إلى غيرها ، كما في بيت البيتين السابقين ، ومتى بنيت الاستعارة على غيرها كانت قبيحة كما في بيت امرئ القيس .

اعتراض ابن الأثير:

يرى ابن الأثير أن الخفاجي لم يوفق للصواب في رده على الآمدي عند استحسانه هذا البيت ، يقول ابن الأثير :" وعلى الخطأ في خلطه بالاستعارة، فإن ابن سنان أخطأ في الرد على الآمدي، ولم يوفق للصواب. وأنا أتكلم على ما ذكره ولا أضايقه في الاستعارة والتشبيه، بل أنزل معه على ما رآه من أنه استعارة، ثم أبين فساد ما ذهب إليه."[٢]

الرجل يجاري ابن سنان في جعل البيت استعارة ، وهو من التشبيه المضمر الأداة عنده كما بيّنت من قبل في الاعتراض السابق ، وإنّما يغض الطرف عن ذلك الآن ، ولا يضايقه فيه؛ ليثبت فساد ما ذهب إليه الخفاجي في رده على الآمدي .

---

(١)الثرى: التراب الندي، والذوى: اليبس ، جعل للفجر ملاءة أو رداء لفّ به الثريا وأحاطه به من كل جهة، كما تلف الشيء بالرداء ...والكلام على الاستعارة المكنية . ويمكن جعله من التصريحية ؛ باستعارة الفجر للضوء ، لكنه لا يحسن كما يحسن أن تقول : الفجر كأنه ذو ملاءة ، لأن الصورة حينئذ أملأ وأخصب ، وفيها عنصر الإحياء ، وصيرورة الفجر شخصا له رداء يحيط بالدنيا... ينظر التصوير البياني ٣٤٠

(٢) المثل الثائر ٨٨/٢

ثم أخذ ابن الأثير يعرض قول ابن سنان في اعتراضه الآمدي ؛ وبعد أن ذكر كلامه قال :" هذا حكاية كلامه في الاعتراض على الآمدي.وفيه نظر من وجهين:

الأول: أنه قال: هذا بيت من الاستعارة الوسطى التي ليست بجيدة، ولا رديئة ثم جعلها استعارة مبنية على استعارة أخرى، وعنده أن الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعد الاستعارات. وذاك أنه قسم الاستعارة إلى قسمين: قريب مختار، وبعيد مطرح. فالقريب المختار: ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوي وشبه واضح. والبعيد المطرح: إما أن يكون لبعده مما استعير له في الأصل، أو؛ لأنه استعارة مبنية على استعارة أخرى، فيضعف لذلك. هذا ما ذكره ابن سنان الخفاجي في تقسيم الاستعارة. وإذا كانت الاستعارة المبنية على استعارة أخرى عنده بعيدة مطرحة، فكيف جعلها وسطًا؟ هذا تناقض في القول!."[١]

أول ما يلفت النظر في هذا الاعتراض أنه يسلك فيه مسلك المتكلمين في الجدال ؛ وذلك أنه ذكر أن الخفاجي يجعل الاستعارة قسمين ؛ قريب مختار ، وبعيد مطرح ، والبعيد المطرح إنما كان لبعد المشابهة بين الطرفين، أو لبناء الاستعارة على غيرها ، فكيف يجعل ابن سنان الاستعارة التي بُني بعضها على بعض بعيدة متروكة ، ثم يجعل الاستعارة في قول امرئ القيس في منزلة وسط ؟! فهذا تناقض ، وعلى مذهبه كان يلزم أن تكون هذه الاستعارات قبيحة ؛ لأنها بنيت على بعضها .

---

(١) المثل السائر ٨٩/٩٠

أقول : ما قاله ابن الأثير استدلال منطقي ، ولكن الذي يلفت النظر أن الخفاجي يجعل الاستعارة السابقة في منزلة وسط بين الحسنة والقبيحة ، ولست أدري ما سمة الكلام الذي نضعه في تلك المنزلة الوسط ؟ وقد جرت العادة أن الكلام إما حسن أو قبيح ، وكان يلزم ابن الأثير مناقشة ابن سنان في تلك المسألة ، لكنه تركها إلى محاولة إثبات خطأ الرجل، من خلال الأخذ من كلامه والرد عليه منه .ولو ناقشه في تلك المسألة التي أشرت إليها لكان أجدى للعلم وأنفع ؛ حيث إنه سيكون كلاما قائما على الناحية البلاغية ، في وضع سمات لحسن الكلام وقبحه ، وهذا جانب خصب في الدراسة ؛ حيث إنه باب من أبواب الوصول إلى أسرار الكلام .وعلى كل فما ردّ به ابن الأثير صواب ؛ فالخفاجي قد قضى بأن الاستعارة التي بُنِي بعضها على بعض بعيدة مطرحة ، وبيت امرئ القيس من هذه الشاكلة ، فكيف يجعله في منزلة وسط بعد هذا ؟!

الرد الثاني :

يقول ابن الأثير:"الوجه الثاني: أنه لم يأخذ على الآمدي في موضع الأخذ؛ لأنه لم يختر إلا ما حسن اختياره.وذاك أن حد الاستعارة على ما رآه الآمدي، وابن سنان هو نقل المعنى من لفظ إلى لفظ، بسبب مشاركة بينهما، وإن كان المذهب الصحيح في حد الاستعارة غير ذلك، على ما تقدم الكلام عليه.ولكني في هذا الموضع أنزل معهما على ما رأياه، حتى يتوجه الكلام على الحكم بينهما في بيت امرئ القيس."[١]

(١) المثل السائر ٢/٩٠

عاب ابن الأثير على الخفاجي أنه لم يأخذ على الآمدي في موضع الأخذ ؛ ويقصد بهذا أنه وافقه في جعل البيت من الاستعارة ، والمذهب الصحيح عنده أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المنقول إليه، ويكتفى بذكر المستعار، فكان على ابن سنان أن ينحو بالاستعارة هذا النحو ، ولا يجاري الآمدي فيما ذهب إليه . وقد سبق مناقشة هذا .

وكعادة ابن الأثير في مجاراة الخفاجي ليثبت خطأ ما ذهب إليه ؛ ينزل معه على أن الكلام استعارة وليس تشبيها ، ثم يشرع في مناقشته؛ ليصل في النهاية إلى اضطراب قول الخفاجي في تلك المسألة .

هذا وقد ذكر ابن اسنان أن شرط حسن الاستعارة أن يكون بين المستعار وبين ما استعير له تناسب قوى وشبه واضح ، ولننظر هل تحقق هذا في قول امرئ القيس ، فنقول بحسنها ؟ أو لم يتحقق فنحكم بقبحها كما قال الخفاجي ؟

يقول ابن الأثير :" وإذا حددنا الاستعارة بهذا الحد فبه يفرق على رأي ابن سنان بين الاستعارة المرضية، والاستعارة المطرحة، فإذا وجدنا استعارة في كلام ما عرضناها على هذا الحد، فما وجدنا فيه مناسبة بين المنقول عنه، والمنقول إليه حكمنا له بالجودة، وما لم نجد فيه تلك المناسبة حكمنا عليه بالرداءة.وبيت امرئ القيس من الاستعارات المرضية؛ لأنه لو لم يكن لليل صدر أعني أولًا، ولم يكن له وسط وآخر لما حسنت هذه الاستعارة. ولما كان الأمر كذلك استعار لوسطه صلبًا، وجعله متمطيًا

واستعار لصدره المتثاقل –أعني أوله– كلكلًا، وجعله نائيًا، واستعار لآخره عجزًا، وجعله رادفًا لوسطه، وكل ذلك من الاستعارة المناسبة."[١]

كلام ابن الأثير غاية في الإقناع والإنصاف ؛ فقد أنصفه من نفسه قبل أن يحكم عليه ، حيث إننا لو أخذنا بقول الخفاجي في شرط حسن الاستعارة ؛ من التناسب بين المستعار والمستعار له ، لوجدنا بيت امرئ القيس من الاستعارات الحسنة ؛ فالتناسب بين الطرفين ظاهر ، لأنه كما يقول ابن الأثير : لو لم يكن لليل صدر أعني أولًا، ولم يكن له وسط وآخر لما حسنت هذه الاستعارة. ولما كان الأمر كذلك استعار لوسطه صلبًا، وجعله متمطيًا واستعار لصدره المتثاقل –أعني أوله– كلكلًا، وجعله نائيًا، واستعار لآخره عجزًا، وجعله رادفًا لوسطه، وكل ذلك من الاستعارة المناسبة، إذا التناسب بين المستعار والمستعار له موجود ، فكيف يحكم ابن سنان على هذه الاستعارة بالقبح ؟

من خلال ما سبق يتبيّن أن الصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن الأثير ، واستدراك الخفاجي على الآمدي في هذا الموضع لا محل له؛ حيث إنه يناقض نفسه فيما ذهب إليه ؛ فما اشترطه من ارتباط بين طرفي الاستعارة متحقق هنا ، فكيف يحكم عليها بالقبح ؟.

هذا ولم أجد أحدا من أهل العلم ذهب مذهب ابن سنان في هذه الاستعارة ، بل الجميع على أنها بلغت في الحسن الغاية ، يقول الشيخ عبد القاهر :" ومما هو أَصْلٌ في شرَف الاستعارة، أنْ تَرى الشاعرَ قد نجمع بين

(١) السابق ٩٠، ٩١

عدةِ استعاراتٍ، قَصْداً إِلى أَنْ يُلحقَ الشكلَ بالشَّكْلِ، وأن يُتِمَّ المعنى والشَّبهَ فيما يريد، مثاله قول امرئ القيس:

فقلتُ لهُ لما تَمطَّى بصُلْبه ∴ وأَرْدَفَ أَعجازاً وناءَ بكَلْكَلِ

لمَّا جعلَ للَّيل صُلْباً قد تمطَّى به، ثَنَّى ذلك فجعَلَ لَهُ أَعجازاً قد أردفَ بها الصُّلْبَ، وثلَّثَ فجعَل له كَلْكَلاً قد ناءَ به، فاسْتَوفى له جملةُ أركانِ الشَّخصِ، وراعَى ما يرَاه الناظرُ من سَواده، إِذا نظرَ قُدَّامه، وإِذا نَظَر إِلى خَلْفِه، وإذا رفَعَ البصرَ ومدَّه في عُرْض الجو."[١]

ويقول النويري (المتوفى: ٧٣٣هـ)" وربّما جمع بين عدّة استعارات إلحاقا للشكل بالشكل لإتمام التشبيه فتريد الاستعارة به حسنا، كقول امرئ القيس فى صفة اللّيل:"[٢] ، وعلى شاكلة القولين السابقين يقول العلوي : وهو من بليغ الاستعارة ومحاسنها ومن ذلك ما قاله بعضهم."[٣]

فشأن أهل العلم أن التناسب بين المستعار والمستعار له قائم في البيت السابق ، وعلى قول ابن سنان في اشتراط التناسب بين الطرفين لحسن الاستعارة يحسن البيت ، فلا وجه لما قاله هنا .

---

(١) دلائل الإعجاز ٧٩، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر ، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

(٢) نهاية الأرب في فنون الأدب ٥٢/٧،الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ، الطبعة:الأولى،١٤٢٣هـ

(٣) الطراز ١١٨/١

الرد الثالث:

إذا كان ابن سنان يجعل الاستعارة التي بُنِي بعضها على بعض بعيدة متروكة؛ فإنه قد جاء في القرآن هذا النوع من الاستعارة ، وهي غاية في الحسن ، فلو كان بناء الاستعارة على مثلها سببا في قبحها ، قبح ما جاء في القرآن ، ولا يقول أحد بهذا ، يقول ابن الأثير:" وأما قول ابن سنان الخفاجي: "إن الاستعارة المبنية على استعارة أخرى بعيدة مطرحة"، فإن في هذا القول نظرًا.وذاك أنه قد ثبت لنا أصل نقيس عليه في الفرق بين الاستعارة المرضية والمطرحة، كما أريناك، ولا يمنع ذلك من أن تجيء استعارة مبنية على استعارة أخرى، وتوجد فيها المناسبة المطلوبة في الاستعارة المرضية، فإنه قد ورد في القرآن الكريم ما هو من هذا الجنس، وهو قوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ النحل: ١١٢ فهذه ثلاث استعارات ينبني بعضها على بعض:فالأولى: استعارة القرية للأهل[١] .والثانية: استعارة الذوق للباس.والثالثة: استعارة اللباس للجوع والخوف.وهذه الاستعارات الثلاث من التناسب على ما لا خفاء به.فكيف يذم ابن سنان الخفاجي الاستعارة المبنية على استعارة أخرى؟. [٢]

---

(١) لا أعلم كيف ساغ لابن الأثير أن يجعل القرية استعارة للأهل ، فأين العلاقة المسوغة لذلك؟ ولم يتعرض الزمخشري إلا لاستعارة الإذاقة واللباس، وعلى كلٍ فالآية فيها أكثر من استعارة .

(٢) المثل السائر ٢/٩٢

ذكرت فيما سبق ضرورة التناسب بين الطرفين ، وعلى أساسه يكون حسن الاستعارة وقبحها ، ولا مانع من بناء استعارة على مثلها مادام التناسب قائما ، وعلى هذا الأصل جاء القرآن ، كما في الآية السابقة ، فقد اشتملت الآية الكريمة على أكثر من استعارة ، وهي غاية في الروعة ، يقول الزمخشري:" فإن قلت: الإذاقة واللباس استعارتان، فما وجه صحتهما؟ والإذاقة المستعارة موقعة على اللباس المستعار، فما وجه صحة إيقاعها عليه ؟ قلت: أما الإذاقة فقد جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد وما يمسّ الناس منها، فيقولون: ذاق فلان البؤس والضر، وأذاقه العذاب: شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المرّ والبشع . وأما اللباس فقد شبه به لاشتماله على اللابس: ما غشى الإنسان والتبس به من بعض الحوادث. وأما إيقاع الإذاقة على لباس الجوع والخوف، فلأنه لما وقع عبارة عما يغشى منهما ويلابس، فكأنه قيل: فأذاقه ما غشيهم من الجوع والخوف."[١] كلام الزمخشري كما يقول ابن المنير :" يستحق على علماء البيان أن يكتبوه بذوب التبر لا بالحبر"[٢] ، فالآية الكريمة اشتملت على عدة استعارات ، والتناسب والارتباط بين جميعها بيّن، وكلها غاية في الحسن . يقول الطاهر بن عاشور :" وَمِنْ بَدِيعِ النَّظْمِ أَنْ جُعِلَتِ الثَّانِيَةُ مُتَفَرِّعَةً عَلَى الْأُولَى وَمُرَكَّبَةً عَلَيْهَا بِجَعْلِ لَفْظِهَا مَفْعُولًا لِلَفْظِ الْأُولَى. وَحَصَلَ بِذَلِكَ أَنَّ الْجُوعَ وَالْخَوْفَ مُحِيطَانِ بِأَهْلِ الْقَرْيَةِ فِي سَائِرِ حَوَالِهِمْ وَمُلَازِمَانِ لَهُمْ وَأَنَّهُمْ بَالِغَانِ مِنْهُمْ مَبْلَغًا أَلِيمًا."[٣]

(١) الكشاف ٦٣٨/٢، ٦٣٩، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧هـ
(٢)الانتصاف فيما تضمنه الكشاف ٦٣٨/٢
(٣)التحرير والتنوير ٣٠٣/١٤

إن استدلال ابن الأثير بتلك الاية يبطل ماذهب إليه الخفاجي جملة وتفصيلا ؛ من أن الاستعارة التي بني بعضها على بعض بعيدة متروكة ، لذا يقول الشيخ محيي الدين درويش (المتوفى : ١٤٠٣هـ)" وبناء الاستعارة على الاستعارة ميدان فسيح تضل فيه الأفكار وقد ينغلق فهمه كما انغلق على ابن سنان الخفاجي في نقده للآمدي حين تناول بيت امرئ القيس... وقد غفل ابن سنان على سموه في البلاغة عن آية القرآن وإلا ما كان أساغ لنفسه أن يذم هذه الاستعارة."(١)

هذا ولم يكتف ابن الأثير بهذا الاستدلال فحسب ؛ بل أخذ يعرض للمسألة من كل جهة؛ حتى لا يبقى أمامك إلا القول ببطلان ما ذهب إليه الخفاجي .

فتجده يقول :" وإذا كان الأصل إنما هو التناسب، فلا فرق بين أن يوجد في استعارة واحدة: أو في استعارة مبنية على استعارة.ولهذا أشباه ونظائر في غير الاستعارة. ألا ترى أن المنطقي في المقدمة والنتيجة: كل إنسان حيوان، وكل حيوان نام، فكل إنسان نام؟ وكذلك يقول المهندس: في الأشكال الهندسية: إذا كان خط "أب" مثل خط "ب ج" وخط "ب ج" مثل خط "ج د"، فخط "أب" مثل خط "ج د"؟وهكذا أقول أنا في الاستعارة: إذا كانت الاستعارة الأولى مناسبة، ثم بنى عليها استعارة ثانية، وكانت أيضًا مناسبة، فالجميع متناسب وهذا أمر برهاني لا يتصور إنكاره."(٢)

---

(١) ينظر :إعراب القرآن وبيانه ٣٧٦/٥ ،٣٧٧ الناشر : دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، الطبعة: الرابعة،١٤١٥ هـ

(٢) المثل السائر ٩١،٩٢/٢

رحم الله ابن الأثير ؛ كان ذا موهبة فذة في الجدال ، فهو يشير إلى أن التناسب وقرب المستعار من المستعار له ، هو الأساس الذي تبني عليه الاستعارة ، فإذا كان الحال كذلك ، فلا فرق بين وجوده في الاستعارة المفردة ، أو التي بنيت على بعضها ، وساق البيان الذي سبق .

إن تمام القول في هذه المسألة أن الحسن حسن ، ولا صلة له بشيئ آخر ، ولو رأينا استعارة مفردة حسنة نستحسنها ، فإذا ركبت مع غيرها وبقي حسنها فهي حسنة أيضا ، فإن رُكِّبت ففقدت رونقها قلنا بقبحها .

وفي نهاية حديث ابن الأثير تراه يقول :" وهذا الشكل الذي أوردته ههنا هو اعتراض على ما ذكره ابن سنان الخفاجي في الاستعارة، فلا تظن أني موافقه في الأصل، وإنما وافقته قصدًا لتبيين وجه الخطأ في كلامه، وكيف يسوغ لي موافقته، وقد ثبت عندي بالدليل أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له؟وفيما قدمته من الكلام كفاية."(١)

من خلال ما سبق يظهر أن استدراك ابن الأثيرعلى ابن سنان في محله، وأن ماذهب إليه الخفاجي ؛ في أن بناء الاستعارة على غيرها سبب في قبحها لا وجه بأي حال من الأحول ، فالتناسب بين الطرفين هو المعول عليه في التمييز بين الحسنة والقبيحة ، يستوي في ذلك أن تكون الاستعارة مستقلة بذاتها ، أو مبنية على غيرها ، وإلا هل نستطيع القول بأن كل استعارة جاءت مستقلة بذاتها حسنة ؟ وأن كل استعارة جاءت مركبة قبيحة؟، وماذا على ابن سنان لو ترك هذا الشرط الذي كان سببا في اعتراض ابن الأثير وغيره عليه ، يقول الدكتور محمد عبد المنعم خفاجة :"

---

(١) السابق ٩٢

وماذا على ابن سنان لو ترك هذا القيد الثاني الذي اقتبسه من سواه؟ ولكنه عرض نفسه لنقد لاذع من رجل كابن الأثير "[١]

في نهاية هذا الاعتراض أود أن أنبه إلى أمر مهم ؛ هو أن ابن الأثير وإن أحسن في الرد على الخفاجي ، وجاء بما يثبت خطأ ابن سنان ، إلا أنه يؤخذ عليه أن يسلك أحيانا مسلك المتكلمين في إثبات ما ذهب إليه ، وهذا وإن كان طريقا من طرق الجدال والإقناع ، إلا أن الدرس البلاغي له نمط خاص ، فالغرض هو الوصول إلى أسرار الكلام ، ومنها تصل إلى قبح الأسلوب وحسنه ، ومثل هذا النهج الذي سلكه ابن الأثير لا ينهض بهذا المقام ، ولو سلك الرجل مسلكا يبيّن وجه حسن الاستعارة ، بغض النظر عن كونها مفردة أو مركبة ، لكان أجدى للبلاغة .

وعلى هذا يمكن القول بأن هذا الشرط الذي اشترطه ابن سنان بعيد عن المنهج العلمي ، وأن الصواب أن نستحسن الحسن ، ونستقبح القبيح، دون النظر إلى هيئته التى جاء بها ، وإلا لقلنا إن كل استعارة أو تشبيه مفرد حسن ولو كان قبيحا ، وأن كل استعارة مركبة أو تشبيه مركب قبيح ولو كان حسنا ، وإنما الحسن حسن مفردا كان أو مركبا ، والقبيح قبيح ولو كان مفردا . يقول الشيخ أبو موسى :" وقد تجاوز ابن سنان حين رفض كل استعارة بُنِيت على استعارة ، ...ولو أنه فرق بين ما أتقنت صنعته ، وما جاء نابيا غير محكم ، لما سقط في هذا التناقض ."[٢]

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ٢/٢٣٢ ، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي ، الناشر: دار الجيل – بيروت ،الطبعة: الثالثة

(٢) ينظر التصوير البياني ٣٨٤، ٣٨٥

الاعتراض الرابع: الخلط بين الكناية والتعريض

تمهيد:

الكناية والتعريض من طرق البيان، وبينهما فرق دقيق جدا، يقول العلوي :" ولأجل تقاربهما تكاد أن تختلط أمثلة أحدهما بالآخر"(١) ، والفرق بينهما ــ كما يقول أبو هلال العسكري ــ :" التعريض ضد التصريح: وهو إبهام المقصود بما لم يوضع له لفظ حقيقة ولا مجازا، وهو أن تضمن كلامك ما يصلح للدلالة على المقصود وغير المقصود، إلا أن إشعاره بجانب المقصود أتم وأرجح، كقول السائل للغني، جئتك لاسلم عليك، يريد به الإشارة إلى طلب شئ منه، وكقول القائل للبخيل: ما أقبح البخل! يعرّض أنّ المخاطب بخيل.قيل: وأصله من العرض للشئ الذي هو جانبه وناحية منه.كأن المتكلم أمال الكلام إلى جانب يدل على الغرض. ويسمى: التلويخ أيضا، لانه يلوح منه ما يريده. والكناية: الدلالة. على الشئ بغير لفظه الموضوع له، بل لوازمه، كطويل النجاد: لطويل القامة، وكثير الرماد: للمضياف."(٢)

ولما كان هذان النوعان على تلك الدرجة من القرب الشديد، وقع الخلط في شواهدهما ؛ فبعضهم يجعل شاهد الكناية شاهدا على التعريض ، وآخر يرفض هذا ويجعله من الكناية ، وتجد ثالثا يجعل الشاهد الواحد صالحا للأمرين معا .

---

(١) الطراز ١٩٣/١

(٢) معجم الفروق اللغوية ١٢٧، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي ، الطبعة :الأولى، ١٤١٢هـ.

والمسألة التي نحن بصددها من هذا القبيل ؛ حيث جعل ابن سنان الخفاجي بيتا لامرئ القيس شاهدا للكناية ، وجعله ابن الأثير من التعريض ، وبيان هذا فيما يأتي .

قول ابن سنان :

في حديث الخفاجي عن وضع الألفاظ في موضعها اللائق بها، تعرض لحسن الكناية فقال :" ومن هذا الجنس حسن الكناية عما يجب أن يكنى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ، وذلك أصل من أصول الفصاحة، وشرط من شروط البلاغة. وإنما قلنا في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح؛ لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النوادر يليق بها ذلك، ولا تكون الكناية فيها مرضية، فإن لكل مقام مقالاً، و أن لكل غرض فنا وأسلوباً، ومما يستحسن من الكنايات قول امرئ القيس:

فَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا ∴ وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلَالِ[1]

لأنه كنى عن المباضعة بأحسن ما يكون من العبارة."[2]

من أصول الفصاحة وشروط البلاغة عند الخفاجي الكناية عما يجب أن يكنى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ، كما أن هناك مواضع يحسن فيها التصريح ولا تحسن الكناية ، فلكل غرض فن وأسلوب

---

(١)هَذَا الْبَيْت من قصدية لامرئ الْقَيْس أولها :

أَلا عم صباحا أَيهَا الطلل الْبَالِي ∴ وَهل يعمن من كَانَ فِي الْعَصْر الخَالِي

ــ ومعنى البيت : لما صرنا على الأمر المحبوب رق كلامنا ، و رضت: ذللتها، أي انقادت لي، واستسلمت ولم تتأب عليّ، ولا يخفى ما يشتمل عليه البيت من مجون ؛ فالكلام على إرادة الجماع .

(٢) سر الفصاحة ١٦٣

كما يقول ، ووضع أحدهما موضع الآخر مخل بالفصاحة ، ومما يستحسن ــ عنده ــ من الكنايات لأنه جاء في موضعه اللائق به قول امرئ القيس:

فَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا ∴ وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلَالِ

والبيت عند الخفاجي كناية عن المباضعة ؛ حيث كنى عنها ولم يصرح بها ، فمثل هذا من الكنايات الحسنة عند ابن سنان ؛ لأنها جاءت في موضعها اللائق بها .

رد ابن الأثير :

بالرجوع إلى قاله تجده قد أخذ على السابقين أنهم خلطوا الكناية بالتعريض، ولم يجعلوا لهما حدا فاصلا يفرق بينهما .

يقول ابن الأثير:" وقد تكلم علماء البيان فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض، ولم يفرقوا بينهما، ولا حدّوا كلا منهما بحد يفصله عن صاحبه، بل أوردوا لهما أمثلة من النظم والنثر، وأدخلوا أحدهما في الآخر؛ فذكروا للكناية أمثلة من التعريض، وللتعريض أمثلة من الكناية؛ فممن فعل ذلك الغانمي وابن سنان الخفاجي والعسكري، فأما ابن سنان فإنه ذكر في الكناية قول امرئ القيس:

فَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا ∴ وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلَالِ

وهذا مثال ضربه للكناية على المباضعة، وهو مثال للتعريض"[١]

الرجل يرى أن من سبقه من علماء البيان كالغانمي ، وابن سنان ، والعسكري، قد خلطوا بين التعريض والكناية ، ولم يعرض ابن الأثير لشيء

(١) المثل السائر ٣/٥٠

من كلام الغانمي أو العسكري، فلم يذكر إلا ما قاله ابن سنان في حديثه عن الشاهد السابق ، حيث جعله الخفاجي شاهدا على الكناية الحسنة، وهو من التعريض عند ابن الأثير.

عرض ومناقشة :

الفرق بين التعريض والكناية دقيق كما سبق أن ذكرت ؛ فالكناية لفظ أريد به لازم معناه ؛ كدلالة كثرة الرماد على الكرم ، وعض الأنامل على الندم ، وهكذا...فاللفظ في الكناية يستدل به على غير حقيقة معناه ، أما التعريض فهو إبهام المقصود بما لم يوضع له لفظ حقيقة ولا مجازا ، فيفهم المراد من عُرْضِ الكلام أي من جانبه.

وبالنظر فيما سبق نجد ما يأتي :

أولا: يجب التنبيه إلى أن ابن سنان لم يَرِدْ عنده حدّ للكناية؛ وإنما تحدث عن حسنها وقبحها فقط ؛ مما يعني أنه لم يفرق بين هذين النوعين من التعبير، فدلالتهما عنده واحدة؛ حيث إنك إذا قرأت كتابه لا تجد أي إشارة فيه إلى التعريض لا من قريب ولا بعيد ، فمصطلح " التعريض " لم يأت في كتابه البتة ؛ مما يفهم منه أن الكناية عنده تشمل الأمرين معا، إذ لو كان هناك فرق بينهما لجاء بمصطلح التعريض ، ووضع له حدا، لكنه لم يفعل ذلك ؛ مما يعني أن كل كلام جاء على هذه الشاكلة فهو كناية عنده ، وعليه فالشاهد السابق يجري في إطار الكناية .

وصنيع ابن سنان ليس بدعا من القول ؛ فقد سبقه إلى هذا ــ كما ذكر ابن الأثيرــ الغانمي وأبو هلال العسكري؛ فالتعريض هو الكناية عند أبي هلال، حيث صرح بمصطلح التعريض وقرنه بالكناية، وجعل لهما حدا

واحدا ؛ مما يستدل به على أنهما شيىء واحد عنده ، يقول أبو هلال:" الكناية والتعريض وهو أن يكنى عن الشىء ويعرّض به ولا يصرح، على حسب ما عملوا باللّحن والتّورية عن الشىء."(١)

فالمصطلحان مضمونهما واحد ، والشواهد التي جاء بها جعلها للأمرين معا .فهو يختلف عن ابن سنان في أنه ذكر المصطلحين ، أما الثاني فلم يصرح بالتعريض البتة، فكلام ابن الأثير قائم على استنتاج من تعليق الخفاجي على قول امرئ القيس .

هذا ولم يكتف ابن الأثير بجعل البيت تعريضا فحسب ؛ بل بيّن الوجه الذي بسببه يقع الخلط عندهم في هذين النوعين من التعبير، ثم أخذ بيّن الفرق بينهما، وبيان هذا فيما يأتي :

١ــ يرى الرجل أن السبب في خلط السابقين ــ ممن سبق ذكرهم ــ بين الكناية والتعريض، أن الحد الذي وضعوه للكناية لا يصلح لها، وبسببه يقع الخلط، فذكر الفرق ليميّز بينهما، يقول ابن الأثير :" أما الكناية فقد حُدّت بحد، فقيل: هي اللفظ الدال على الشيء على غير الوضع الحقيقي، بوصف جامع بين الكناية والمكنى عنه، كاللمس والجماع، فإن الجماع اسم موضوع حقيقي، واللمس كناية عنه، وبينهما الوصف الجامع، إذ الجماع لمس وزيادة، فكان دالا عليه بالوضع المجازي."(٢)

مفاد كلامه أن حد الكناية عند من خلط بينها وبين التعريض ، أنها لفظ يدل على غير معناه ، بجامع بين المعنى الحقيقي والكنائي، كدلالة

(١) الصناعتين ٣٦٨
(٢) المثل السائر ٣/٥٠

اللمس على الجماع ، غير أن هذا الحد فاسد عنده ؛ إذ يقول:"وهذا الحد فاسد؛ لأنه يجوز أن يكون حدا للتشبيه، فإن التشبيه هو اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقي لجامع بين المشبه والمشبه به وصفة من الأوصاف، ألا ترى أنا إذا قلنا: زيد أسد، كان ذلك لفظا دالا على غير الوضح الحقيقي، بوصف جامع بين زيد والأسد، وذلك الوصف هو الشجاعة، ومن ههنا وقع الغلط لمن أشرت إليه في الذي ذكره في حد الكناية."(١)

حد الكناية على هذا النحو غير مانع ؛ إذ من الممكن أن يندرج تحته غيره كالتشبيه؛ حيث إن لفظ المشبه به في قولك : "زيد أسد" مستخدم في غير حقيقة معناه لعلاقة بين الطرفين ، ومن هنا يقع الخلط عندهم بين الكناية والتعريض؛ حيث لم يجعلوا لها حدا يميّزها عن غيرها، فمن السهل الخلط بينها وبين غيرها ، كما حدث وخلطوا بينها وبين التعريض، وهذا ما تعرض له ابن الأثير ؛ فقد ضبطها بقوله :" والذي عندي في ذلك أن الكناية إذا وردت تجاذبها جانبا حقيقة ومجاز، وجاز حملها على الجانبين معا، ألا ترى أن اللمس في قوله تعالى:[ﭽ ﭾ ﭿ] المائدة: ٦ يجوز حمله على الحقيقة والمجاز، وكل منهما يصح به المعنى، ولا يختل، ولهذا ذهب الشافعي رحمه الله إلى أن اللمس هو مصافحة الجسد الجسد، فأوجب الوضوء على الرجل إذا لمس المرأة، وذلك هو الحقيقة في اللمس، وذهب غيره إلى أن المراد باللمس هو الجماع، وذلك مجاز فيه، وهو الكناية، وكل موضع ترد فيه الكناية فإنه يتجاذبه جانبا حقيقة ومجاز، ويجوز حمله على كليهما معا، .... فحد الكناية الجامع لها هو: أنها كل لفظة دلت على معنى

(١) ينظر السابق .

يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز"[١]

الفرق بين حد الكناية عند الفريقين ؛ يتمثل في ذلك القيد الجوهري الذي ذكره ابن الأثير ؛ وهو أن الكناية يتجاذبها الحقيقة والمجاز ، بمعنى أن اللفظ الذي يجوز فيه الكناية ، يجوز فيه أيضا أن يحمل على الحقيقة ، وكان حدٌّ من ضبطها بأنها لفظ أريد به غير حقيقة معناه ، مع وجود صلة بينه وبين المعنى الحقيقي غير مانع؛ إذ من السهل أن يندرج تحت هذا الحد غير الكناية ؛ فلفظ " أسد" في قولك :"زيد أسد " أريد به غير حقيقة معناه ، مع وجود صلة بينه وبين المعنى الحقيقي، وعليه فمثل هذا يمكن أن يندرج تحت الكناية؛ وهذا مما لا يقول به قائل، إذ لا يصح حمله على الحقيقية، فليس فيه إلا التشبيه.

ومن أجل هذا القيد الأخير أخذ ابنُ الأثير على الفراء جعله شاهدا من الكناية ، ولا يصح هذا عنده ؛ لأن اللفظ لا يمكن حمله على الحقيقة .يقول:" وبلغني عن الفراء النحوي أنه ذكر في تفسيره آية، وزعم أنها كناية، وهي قوله تعالى:﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾ ﴾ إبراهيم ٤٦: فقال: إن الجبال كناية عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما جاء به من الآيات.وهذه الآية من باب الاستعارة، لا من باب الكناية؛ لأن الكناية لا تكون إلا فيما جاز حمله على جانبي المجاز والحقيقة، والجبال ههنا لا يصح بها المعنى إلا إذا حملت على

(١) السابق .

جانب المجاز خاصة؛ لأن مكر أولئك لم يكن لتزول منه جبال الأرض، فإن ذلك محال."(١)

وأخذ أيضا على الجاحظ هذا الأمر؛ حيث قال:" وقد أدخل في باب الكناية ما ليس منه، كَقَوْلِ نُصَيْب(٢) :

فَعَاجُوا فأثْنَوْا بِالَّذِي أنتَ أهْلُهُ ... ولَو سَكَتُوا أثْنَتْ عليكَ الحَقَائِبُ

فهذا يروى عن الجاحظ(٣)، وما أعلم كيف ذهب عليه مع شهرته بالمعرفة بفن الفصاحة والبلاغة، فإن الكناية هو ما جاز حمله على جانب الحقيقة، كما يجوز حمله على جانب المجاز، وههنا لا يصح ذلك، ولا يستقيم؛ لأن الثناء للحقائب لا يكون إلا مجازا، وهذا من باب التشبيه المضمر الأداة الخارج عن الكناية، والمراد به أن في الحقائب من عطاياك ما يعرب عن الثناء لو سكت أصحابها عنه."(٤)

---

(١) المثل السائر ٦٣/٣

(٢) نُصَيْب : (٠٠٠ – ١٠٨ هـ = ٠٠٠ – ٧٢٦ م)، نصيب بن رباح، أبو محجن، مولى عبد العزيز بن مروان: شاعر فحل، مقدم في النسيب والمدائح. كان عبدا أسود لراشد بن عبد العزّى من كنانة، من سكان البادية. وأنشد أبياتا بين يدي عبد العزيز بن مروان، فاشتراه وأعتقه. له شهرة ذائعة، وأخبار مع عبد العزيز ابن مروان وسليمان بن عبد الملك والفرزدق وغيرهم. وكان يعد مع جرير وكثير عزة. وسئل عنه جرير، فقال: أشعر أهل جلدته. وتنسك في أواخر عمره.ينظر : الأعلام ٣١/٨

(٣) جاء ذلك في حديث الجاحظ عن أقسام البيان ووسائله، ومما قاله :" فالأجسام الخرس الصامتة، ناطقة من جهة الدّلالة، ومعربة من جهة صحّة الشهادة، على أنّ الذي فيها من التدبير والحكمة، مخبر لمن استخبره، وناطق لمن استنطقه، كما خبّر الهزال وكسوف اللون، عن سوء الحال، وكما ينطق السّمن وحسن النّضرة، عن حسن الحال. وقد قال الشاعر وهو نصيب:..."وذكر البيت، ينظر الحيوان ٢٩/١

(٤) السابق ٧٠

الآية الكريمة وقول نُصَيب لا يجوز فيها الكناية عند ابن الأثير ؛ لأنه لا يجوز حملهما على الحقيقية . ومع ذلك فإن ما ذهب إليه ابن الأثير لم يسلم من الكلام .

ابن أبي الحديد ينقض ما ذهب إليه ابن الأثير :

إذا كان ابن الأثير قد اشترط للكناية جواز حملها على الحقيقية والمجاز، وعاب من خلط بينها وبين التعريض لعدم حدِّهم الكناية بالحد الصواب، وأخذ على الفراء والجاحظ ما سبق ذكره؛ من جعلهما الآية والبيت كناية ، ولا يصح ذلك عنده ؛ لعدم جواز حملهما على الحقيقة كما سبق ؛ فإن حدّه الذي حده للكناية أيضا غير منضبط ؛ حيث إن ابن الأثير نفسه قد جاء بشواهد للكناية ، وهي مما لا يصح حملها على الحقيقة .

يقول ابن أبي الحديد :" ألم تعد في أمثلة الكناية قول النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ للحادي بالحث: "رفقا بالقوارير" [١] يعني النساء؟ وقول عبد الله بن سلام لمن رأى عليه ثوبا معصفرا "لو أن ثوبك في تنور أهلك أو تحت قدورهم لكان خيرا" [٢] وقول الشاعر:[٣]

"إنْ لَمْ تَكُنْ نَصلًا فَغِمْدُ نِصَالِ."

---

(١) أورده البخاري في "بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشِّعْرِ وَالرَّجَزِ وَالحُدَاءِ وَمَا يُكْرَهُ مِنْهُ"، ومسلم في " بَابُ فِي رَحْمَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلنِّسَاءِ وَأَمْرِ السَّوَّاق مَطَايَاهُنَّ بِالرِّفْق بِهِنَّ ".ونصه :" وَيْحَكَ يَا أَنْجَشَةُ، رُوَيْدَكَ سَوْقًا بِالقَوَارِيرِ».

(٢) الحديث الشريف ، وقول عبد الله سلام ، ذكرهما ابن الأثير في حديثه عن الكناية اللطيفة . المثل الثائر٣/٦٤

(٣) للشريف الرضي وذكره ابن الأثير في الكناية القبيحة ؛ لما فيه من فحش القول ...ينظر المثل الثائر٣/٧٠

يعني امرأة هلكت، فهل هذه المواضع مما يتجاذبها الجانبان، ويجوز حملها على كل واحد منهما؟ وهل يتوهم عاقل أن رسول الله ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ أمر أنجشة أن يرفق بالزجاج؟ وأن عبد الله بن سلام أمر صاحب الثوب المعصفر أن يحرق ثوبه؟ والبيت الشعري أبعد؛ لأن المرأة إنسان، والإنسان لا يكون غمدا للسيف؛ لأن الحيوان لا يكون جمادا، فإن جاز أن تكون هذه المواضع كنايات مع أن الأذهان لا تحملها إلا على محمل واحد، ولا يسوغ حملها على غيرها جاز أن يكون قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾، وقول الشاعر:" ولَو سَكَتُوا أثْنَتْ عليكَ الحَقَائبُ "كناية، وإن كان لا يجوز حمله على كلا المحملين، وإلا فما الفرق؟"(١)

الشواهد السابقة جعلها ابن الأثير من قبيل الكناية ؛ وهي مما لا يجوز فيها الحمل على الحقيقة بأي حال من الأحوال ، فما الفرق إذا بين هذين الشاهدين وشاهدي الفراء والجاحظ ؟

إن ردّ ابن أبي الحديد السابق يجعل ماذهب إليه ابنُ الأثير ؛ في أن شرط الكناية أن يتجاذبها جانبا حقيقة ومجاز محل نظر؛ إذ لا يصلح هذا القيد على جهة العموم ، فالحديث الشريف "رفقا بالقوارير" اشتمل على كناية لطيفة كما يقول ابن الأثير ، وقد جاء عند ابن حجر "وَالْقَوَارِيرُ جَمْعُ قَارُورَةٍ وَهِيَ الزُّجَاجَةُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاسْتِقْرَارِ الشَّرَابِ فِيهَا، وَقَالَ الرَّامَهُرْمُزِيُّ :كَنَّى عَنِ النِّسَاءِ بِالْقَوَارِيرِ لِرِقَّتِهِنَّ، وَضَعْفِهِنَّ عَنِ الْحَرَكَةِ، وَالنِّسَاءُ يُشَبَّهْنَ بِالْقَوَارِيرِ فِي الرِّقَّةِ وَاللَّطَافَةِ وَضَعْفِ الْبِنْيَةِ، وَقِيلَ الْمَعْنَى سُقْهُنَّ كَسَوْقِكَ

(١) الفلك الدائر ٢٩٢/٤

الْقَوَارِيرَ لَوْ كَانَتْ مَحْمُولَةً عَلَى الْإِبِلِ."[1] ولا يجوز فيه الحمل على الحقيقة ؛ إذ لا تكون النساء زجاجا.

وقول عبد الله بن سلام من لطيف الكناية أيضا ، فمعنى" لو أن ثوبك في تنور أهلك أو تحت قدرهم كان خيرا " أي لو صرفت ثمنه إلى دقيق تخبزه لأهلك ، أو حطب تخبز به كان أولى لك ؛ ولا يجوز حمل الكلام فيما سبق على الحقيقة ، فَلِمَ جعل هذا كناية ، وهو مما لا يجوز حمل الكلام فيه على الحقيقة ، وعاب على الفراء والجاحظ جعلهما البيت والآية كناية ، والجميع مما لا يجوز حمله على الحقيقة ؟!

إذا ما ذهب إليه ابن الأثير في اشتراط تجاذب الكناية للحقيقة والمجاز ليس على عمومه؛ حيث إن كثيرا من شواهد الكناية لا تستطيع أن تحمل الكلام فيها على الحقيقة .

من خلال ماسبق يمكن القول بأن ابن الأثير قد أخذ على ابن سنان وغيره خلطهم الكناية بالتعريض؛ وعلل هذا بأنّ حدهم للكناية غير سديد ، ثم زاد الرجل قيدا في الحد ، وعلى أساسه يحمل الكلام على الكناية ، وقد ثبت كما بيّن ابن أبي الحديد أن كلام ابن الأثير كان ينقصه شيء من الأناة في ضبطه الكناية ، والأولى أن نجعل جواز إرادة المعنى الحقيقي مع إرادة المعنى المجازي مميزا للكناية على غيرها ، لكن يكون هذا الكلام على سبيل الغالب لا القطع ؛ حيث إن هناك شواهد من فصيح الكلام جاءت مشتملة على الكناية ، ولا يجوز حملها على الحقيقة .

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٥٤٥/١٠، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ

ثم ذكر ابن الأثير الفرق بين الكناية والتعرض ، وقد حصر الفرق بنهما في أمرين:

١ــ التعريض أخفى في الدلالة من الكناية؛ وعلل ذلك بقوله :"لأن دلالة الكناية لفظية وضعية من جهة المجاز، ودلالة التعريض من جهة المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي، وإنما سمي التعريض تعريضا؛ لأن المعنى فيه يفهم من عرضه أي: من جانبه، وعرض كل شيء جانبه"(١)

وإذا كان التعريض أخفى من الكناية كما ذهب ، فإن الأولى لبيت امرئ القيس أن يحمل الكناية ، فالمقام مقام مجون ، والسياق الذي ورد فيه البيت قد ذُكر فيه ما هو أشد فحشا مما ورد في البيت ، فالخفاء الذي هو سمة التعريض لا مجال له هنا ، وسيأتي هذا في مناقشة ابن سنان .

٢ــ "الكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معا، فتأتي على هذا تارة، وعلى هذا تارة أخرى، وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب، ولا يأتي في اللفظ المفرد البتة.والدليل على ذلك أنه لا يفهم المعنى فيه من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز، وإنما يفهم من جهة التلويح والإشارة، وذلك لا يستقل به اللفظ المفرد، ولكنه يحتاج في الدلالة عليه إلى اللفظ المركب"(٢)

وعليه فلا مانع من حمل البيت على الكناية؛ ما دامت الكناية ترد في المفرد والمركب ، ثم ختم ابن الأثير كلامه بقوله :" وعلى هذا فإن بيت امرئ القيس الذي ذكره ابن سنان مثالا للكناية هو مثال للتعريض، فإن غرض امرئ القيس من ذلك أن يذكر الجماع، غير أنه لم يذكره، بل ذكر

(١) المثل السائر ٣/٥٧

(٢) السابق .

كلاما آخر يفهم الجماع من عرضه؛ لأن المصير إلى الحسنى ورقة الكلام لا يفهم منهما ما أراده امرؤ القيس من المعنى لا حقيقة ولا مجازا، وهذا لا خفاء به فاعرفه."[١]

أقول : وما المانع في أن المصير إلى الحسنى ورقة الكلام يكون كناية عن الجماع لا تعريضا به ، ثم هذا الكلام يقوله امرؤ القيس على سبيل الحكاية ، لما حدث بينه وبين المرأة ، فهو يكني عما كان بينهما ، وإنما يكون تعريضا لو كان البيت للمرأة ، يلوح لها بطلب هذا الأمر .

ثانيا: ماذهب إليه الخفاجي في جعل البيت السابق كناية ، هو مذهب غيره من أهل العلم ؛ فقد ذكر ابن معصوم أنه لا يعدل عن التصريح إلى الكناية إلا لسبب، ولها أسباب: أحدها: قصد المدح، قصد الذم، ترك اللفظ إلى ما هو أجمل، أن يكون التصريح مما يستهجن ذكره، كما كنى الله سبحانه عن الجماع بالملامسة، والمباشرة، والإفضاء، والسر، والدخول، والغشيان.ـ ثم ذكر بيت امرئ القيس السابق وقال : كنى بالذلة عن إسعافها وتمكينها إياه من قضاء وطره."[٢]

وعلى هذا النهج سار الشيخ محي الدين درويش ، حيث يقول :" وللعرب في الكناية عن الجماع تأثّما عن ذكره أساليب عديدة، كقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ البقرة: ١٨٧ ومن الشعر قول امرئ القيس:

فَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا ∴ وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلَالِ

(١) المثل السائر ٥٧/٣

(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع

فرياضة المرأة وإذلالها ورقة كلامها من البهر وفرط الشهوة كناية عن ذلك غاية في الجمال والتعفف."[١]

ثالثا: مما يؤخذ على ابن سنان في هذا المقام تناقض قوله ؛ حيث ذكر أن الكناية تحسن في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ، وأن ذلك أصل من أصول الفصاحة، وشرط من شروط البلاغة، ثم جعل من المواضع التي يحسن فيه التصريح ولا يحسن فيها الكناية مواضع الهزل والمجون ....إلخ، يقول: " وإنما قلنا في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النوادر يليق بها ذلك، ولا تكون الكناية فيها مرضية، فإن لكل مقام مقالاً، و أن لكل غرض فنا وأسلوباً"[٢] ،وبيت امرئ القيس الذي معنا من المجون الفاحش ؛فسياق الأبيات أنه خلا ليلا بمحبوبته سلمى ، ثم أخذ يصف ما كان بينهما من علاقة آثمة ، ومما قاله :

١. نَظرتُ إِلَيْهَا والنجومُ كَأَنَّهَا ∴ مصابيحُ رُهبانٍ تُشَبُّ لِقُفَّالِ

٢. سَمَوْتُ إِلَيْهَا بعدَ مَا نامَ أهلُها ∴ سُمُوّ حَبابِ المَاء حَالا على حالِ

٣. فَقَالَت سباكَ اللهُ إنكَ فاضِحِي ∴ أَلَسْت ترى السُّمَّارَ والناسَ أحوَالِي

٤. فقلتُ يمينُ اللهِ لَا أَنا بارحٌ ∴ وَلَو قطعُوا رَأْسِي لديك وأوصالِي

٥. فَلَمَّا تَنازَعنا الحديثَ وأسمَحَتْ ∴ هصرْتُ بغصنٍ ذِي شَمارِيخَ ميالِ

٦. فصرْنا إِلَى الحُسنى ورقّ كلامُنا ∴ ورُضْتُ فَذَلت صعبةً أيّ إذلال

٧. حَلفتُ لَهَا بِاللَّه حَلفَةَ فاجرٍ ∴ لنامُوا فَمَا إِن من حديثٍ وَلَا صالِي

---

(١)إعراب القرآن وبيانه ٢٠٩/٢

(٢)سر الفصاحة ١٦٣

٨. فأصبَحْتُ معشوقاً وأصبحَ بعلهُا ∴ عليهِ قَتَامٌ كاسفُ اللونِ والبالِ

فكيف يجعل الخفاجي مقام المجون من المقامات التي يليق بها التصريح دون الكناية ، ثم يجعل البيت السابق من الكناية الحسنة ؟ فهل هناك فحش ومجون بعد هذا ؟ فعلى الحد الذي حدّه ابن سنان لحسن الكناية أو قبحها أن تكون هذه الكناية غير مرضية؛ لأنها جاءت في مقام الفحش والمجون وكان التصريح أولى أولها.

تعقيب على ما سبق :

من خلال دراسة المسألة السابقة ، تبيّن أن الكناية والتعريض محل خلاف بين أهل العلم ، ونشأ عن هذا اختلافهم في البيت السابق ؛ أيحمل على الكناية أو التعريض ؛ فمنهم من جعله كناية ، وهو قول ابن سنان ومن سار على دربه ، ومننهم من جعله تعريضا ، كما جاء عند ابن الأثير .

وفي نهاية المسألة أرى أن الأولى أن يحمل البيت على الكناية لا التعريض؛ حيث إنهم ذكروا أن التعريض أخفى من الكناية ، فقد سبق أن أشرت إلى أن التعريض أخفي من الكناية ، وإدراك المعنى في الكناية أقرب من إدراكه والوقوع عليه في التعريض ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في الفرق بينهما ، والشاهد الذي معنا هو إلى التصريح أقرب ؛ حيث إن رجلا كامرئ القيس الذي عرف بفحش القول لا يتفق التعريض له في هذ المقام ، ولو عدنا إلى سياق الأبيات لوجدتها تنطق بهذا ، فرجل يذكر أنه ذهب إيها بعد أن نام أهلها ، ثم يحلف بالله حلفة فاجر أنه لا يبرحها ولو قطعوا أوصاله ، ثم يشير أنهم مالوا ورق كلاهمهم ، ثم يقول :" ورُضْتُ فَذَلت

صعبة أيّ إذلال" ، فرياضة المرأة وإذلالها ورقة كلامها كناية عن الجماع وفرط الشهوة ، فعليه يكون ما البيت كناية لا تعريضا .

هذا ومما يجدر الإشارة إليه أن العلوي ــ رحمه الله ــ يجعل البيت جائزا للوجهين ؛ ففي حديثه عن الفرق بين الكناية والتعريض ذكر بيت امرئ القيس ثم قال :" فهذا جعله للتعريض عن الجماع، وقد عده بعض علماء البيان كالغانمي والعسكرى، من الكناية، وهو محتمل لهما جميعا، ولأجل تقاربهما تكاد أن تختلط أمثلة أحدهما بالآخر"(١).

ولست مع العلوي فيما ذهب إليه ، فالتعريض غير الكناية ، وكل أسلوب له سمته التي تميّزه، فهما وإن تقاربا بينهما فرق دقيق ، والسياق هو الذي يقرب كلاما من أسلوب، ويبعده عن آخر .

(١) السابق ١٩٩

الاعتراض الخامس

حظر استعمال مصطلحات النحويين والمتكلمين والمهندسين في المنظوم والمنثور

تمهيد:

قضية اللفظ والمعنى من القضايا الخصبة التي تكلم فيها أهل العلم قديما وحديثا؛ فالعلاقة بين اللفظ والمعنى كالعلاقة بين الروح والجسد؛ فلا قيمة لأحدهما دون الآخر، يقول الجاحظ :" ومن أراد معنى كريما فليلتمس له لفظا كريما، فإن حقّ المعنى الشريف اللفظ الشريف، ومن حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهجنهما"(١)

فالجاحظ يرشد إلى ضرورة الاهتمام باللفظ، فإذا كان المعنى كريما فليلتمس له الأديب لفظا كريما، ومتى جاء الكلام على هذا النحو صادف في النفس موقعا حسنا، وقد بيّن الجاحظ أثر الاهتمام بهذا الجانب فقال :" فإذا كان المعنى شريفا واللفظ بليغا، وكان صحيح الطبع، بعيدا من الاستكراه، ومنزها عن الاختلال مصونا عن التكلف، صنع في القلوب صنيع الغيث في التربة الكريمة. ومتى فصلت الكلمة على هذه الشريطة، ونفذت من قائلها على هذه الصفة، أصحبها الله من التوفيق ومنحها من التأييد، ما لا يمتنع معه من تعظيمها صدور الجبابرة، ولا يذهل عن فهمها معه عقول الجهلة."(٢)

---

(١)البيان والتبيين ١٢٩/١

(٢) السابق ٨٧

ولما كان اللفظ من الأهمية بمكان ، اشترط أهل العلم للفظ كل وصف من شأنه أن يبرز الكلام في أبهى حلله ، واستهجنوا ما يرونه لا يليق ببلاغته .

والقضية التي نحن بصددها من هذا القبيل؛ ففي حديث ابن سنان عن وضع الألفاظ في موضعها اللائق بها، اشترط أن لا يُسْتخدم في الشعر المنظوم ، ولا الكلام المنثور لفظ من ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ، وغير ذلك مما هو خاص بأصحاب المهن ، فكل ذي مهنة عليه أن يتكلم بألفاظها ، ولا يضمنها لفظا ليس منها. وفيما يلي أذكر قوله وشواهده وحجته .

قول ابن سنان :

في حديثه عن وضع اللفظ في موضعه المناسب قال:"ومن وضع الألفاظ موضعها: أن لا يستعمل في الشعر المنظوم والكلام المنثور من الرسائل والخطب: ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم والألفاظ التي تختص بها أهل المهن والعلوم؛ لأن الإنسان إذا خاض في علم وتكلم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وكلام أصحاب تلك الصناعة. وبهذا شرف كلام أبى عثمان الجاحظ؛ وذلك أنه إذا كاتب لم يعدل عن ألفاظ الكتاب، وإذا صنف في الكلام لم يخرج عن عبارات المتكلمين، فكأنه في كل علم يخوض فيه لا يعرف سواه، ولا يحسن غيره"(١)

مذهب ابن سنان أن لغة الشعر والرسائل والخطب ذات طابع خاص؛ وعلى الأديب والخطيب أن يخلصها من ألفاظ النحويين والمهندسين

(١) سر الفصاحة ١٦٨

والمتكلمين...فكل علم له ألفاظه ، ولا يجوز أن نجعل في الشعر والخطب والرسائل لفظة ليست من جنسه، ولهذا السبب شرف كلامُ الجاحظ على كلامِ غيره؛ لأنه إذا كاتب لم يكتب إلاَّ بلغة الكتاب، وإذا حاور المتكلمين لم تخرج ألفاظه عن عبارات المتكلمين.

هذا وقد أتى الخفاجي بشواهد قد ضمّنها أصحابُها شيئا من ألفاظ النحويين وغيرهم ، ففسد الكلام عنده؛ يقول :" ومما يذكر من هذا النوع في استعمال ألفاظ المتكلمين قول أبي تمام:(١)

مَوَدَّةٌ ذَهَبٌ أَثْمَارُهَا شَبَهٌ(٢) ∴ وَهِمَّةٌ جَوْهَرٌ(٣) مَعْرُوفُهَا عَرَضُ(٤)

لأن الجوهر والعرض من ألفاظ أهل الكلام الخاصة بهم. ومن ألفاظ النحويين قوله أيضا:

خَرْقَاءُ يَلْعَبُ بالعُقُولِ حَبابُها(٥) ∴ كَتَلَعُّبِ الأفْعالِ بِالأسماءِ(٦)

وقول أبي الطيب:

---

(١) سر الفصاحة ١٦٨

(٢) الشِّبْهُ والشَّبَهُ: النُّحاس يُصْبَغُ فيَصفَرُّ. سُمِّيَ بِهِ لأَنه إِذَا فُعِلَ ذَلِكَ بِهِ أَشْبَه الذهبَ بِلَوْنِهِ، وَالْجَمْعُ أَشْباهٌ اللسان : شبه .

(٣)جَوْهَرُ كُلِّ شَيْءٍ: مَا خُلِقَتْ عَلَيْهِ جِبِلَّتُه. اللسان : جهر.

(٤)العَرَضُ فِي الْفَلْسَفَةِ: مَا يُوجَدُ فِي حَامِلِهِ وَيَزُولُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ فَسَادِ حَامِلِهِ، وَمِنْهُ مَا لَا يَزُولُ عَنْهُ، فالزّائِل مِنْهُ كأُدْمةِ الشُّحُوبِ وَصُفْرَةِ اللَّوْنِ وَحَرَكَةِ الْمُتَحَرِّكِ، وغيرُ الزَّائِلِ كسَواد القارِ والسَّبَجِ والغُرابِ.اللسان: عرض .

(٥) حَبابُ الماءِ: فَقاقِيعُه الَّتِي تَطْفُو ، تهذيب اللغة : حب .

(٦) يذكر أثر الخمر على عقل شاربها ؛ حيث تنقله من حال إلى حال ، كما يغيّر الفعلُ الاسم من حال إلى حال ، والخرقاء التي لا تحسن العمل من النساء ولم يستعرها أحد للخمر قبل الطائي ، ينظر: خصائص التراكيب ٥

إذا كان ما تنويهِ فعلاً مُضارعاً ∴ مضى قبلَ أن تُلقى عليه الجوازِمُ(١)

ثم ذكر ابن سنان شواهد أخرى من المنظوم والمنثور ضمّنها أصحابُها شيئا من تلك الألفاظ التي نهى عنها؛ ومما ذكره من المنثور قوله: " ومن هذا النوع ما يحكى من أشعار أصحاب المهن واستعمالهم لألفاظ صناعاتهم ومعانيها فيما ينظمونه أو ينثرونه وربما كان ذلك أو بعضه شيئاً يصنع وينسب إليهم . وحكى أن بعض المهندسين حضرته الوفاة فقال: يا عالماً بجذر الأصم [٢] ومحيط الدائرة لا تقبض روحي إلا على خط مستقيم وزوايا قائمة."[٣]

والشاهد بيّن في اشتماله على كثير من ألفاظ المهندسين ، جاءت في أسلوب ركيك خال من البلاغة.

هذا ولم يقدم الخفاجي في هذا الجانب شيئا يذكر إلا أنه بيّن ضرورة خلو المنظوم والمنثور من هذه الألفاظ ، وجاء بعدة شواهد مشتملة على هذه الألفاظ ؛ مما أذهب ببلاغتها عنده ، ولم يسلم الخفاجي من نقد ابن الأثير في هذه المسألة ، بل تعرض له بالنقد اللاذع ، وهو ما سيظهر في السطور القادمة .

---

(١) من قصيد له مطلعها :

على قدر أهل الْعَزْم تَأتي العزائم ∴ وَتَأْتِي على قدر الْكِرَام المكارم

ـــ و المعنى : يقول إذا نويت فعلا أوقعته قبل فوته، وقبل أن يقال لم يفعل، وإن يفعل.ينظر الصبح المنبي عن حيثية المتنبي ٢٩٢/٢،الناشر: المطبعة العامرة الشرفية ، الطبعة: الأولى، ١٣٠٨ هـ

(٢)الجَذْرُ الأصَمّ: مَا لَا سَبِيل إِلَى علم حَقِيقَته بِالْعدَدِ. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم١٥٥، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة ، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة / مصر

(٣) سر الفصاحة ١٦٧

ردّ ابن الأثير :

إذا كان الحفاجي اشترط أن يخلو المنظوم والمنثور من ألفاظ المتكلمين والنحويين...إلخ، فإن ابن الأثير يري هذا الشرط من الفساد البيّن، ولا وجه لما قاله الخفاجي .

يقول ابن الأثير :" ورأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجي قد ذكر بابا من الأبواب في كتابه فقال: ينبغي ألا تستعمل في الكلام المنظوم والمنثور ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم، ولا الألفاظ التي تختص بها بعض المهن والعلوم؛ لأن الإنسان إذا خاض في علم وتكلم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وأصحاب تلك الصناعة"(١) ، ثم مثل لذلك ببيتي أبي تمام السابق ذكرهما .

هذا وكعادة ابن الأثير بعد أن يذكر قول الخفاجي وشواهده يتوجه بالرد عليه؛ ليصل في النهاية إلى فساد ماذهب إليه ابن سنان ؛ وقد تمثل ردُّ ابن الأثير فيما يأتي :

أولا : يرى ابن الأثير أنّ من شأن صناعة المنظوم والمنثور أن يخوض صاحبها في كل معنى من المعاني، والمعاني لا حصر لها ؛ وإذا كان الحال كذلك فلا مانع إذا قال الشاعر أو الكاتب في معنى من هذه المعاني أن يستخدم ألفاظها ، جاء ذلك في قوله :"وهذا الذي أنكره ابن سنان هو عين المعروف في هذه الصناعة:

إنَّ الَّذِي تَكْرَهُونَ مِنْهُ ∴ هَوَ الَّذِي يَشْتَهِيه قَلْبِي

(١) المثل السائر ٣/٢١٢

وسأبين فساد ما ذهب إليه، فأقول: أما قوله:" إنه يجب على الإنسان إذا خاض في علم أو تكلم في صناعة أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وأصحاب تلك الصناعة" فهذا مسلم إليه، ولكنه شذ عنه أن صناعة المنظوم والمنثور مستمدَّة من كل علم وكل صناعة؛ لأنها موضوعة على الخوض في كل معنى، وهذا لا ضابط له يضبطه، ولا حاصر يحصره، فإذا أخذ مؤلف الشعر أو الكلام المنثور في صَوْغ معنًى من المعاني وأدَّاه ذلك إلى استعمال معنى فقهي أو نحوي أو حسابي أو غير ذلك فليس له أن يتركه ويحيد عنه؛ لأنه من مقتضيات هذا المعنى الذي قصده."(١)

ابن الأثير يحكم على ماذهب إليه الخفاجي بالفساد ؛ وبيّن فساده بما سبق ذكره؛ من أنّ الأديب له الحق أن يتكلم في كل الأغراض ، دون حظر عليه في أي غرض منها ، فصناعة المنظوم والمنثور مستمدَّة من كل علم وكل صناعة، وهذا كلام له وجهة ، فأغراض القول أكثر من يحصيها عدد؛ ولكل غرض له ما يناسبه من ألفاظ ، فلا ضير أن يأتي لفظ من هذه الألفاظ فيما يقوله الأديب ؛ لأنه من مقتضيات هذا المعنى ، وليس هناك داع إلى تركه .

ثانيا : أخذ ابن الأثير يبيّن صحة قوله بالاستدلال بشعر تضمّن ألفاظا للفقهاء ، و قد جاء في أعلى درجات البيان، فاستشهد ببيت لأبي تمام ورد فيه لفظتان من ألفاظ الفقهاء ، وهو بمنزلة من البلاغة ، يقول أبو تمام في الاعتذار:

فَإنْ يَكُ جُرْمٌ عَنَّ أَوْ تَكُ هَفْوَةٌ ∴ عَلَى خَطَإٍ مِنِّي فَعُذْرِي عَلَى عَمْدِ

(١)المثل السائر ٣/٢١٢

يقول ابن الأثير: "فإن هذا من أحسن ما يجيء في باب الاعتذار عن الذنب، وكان ينبغي له على ما ذكره ابن سنان أن يترك ذلك ولا يستعمله، حيث فيه لفظتا "الخطأ" و"العمد" اللتان هما من أخص ألفاظ الفقهاء."(١)

البيت اشتمل على لفظتين من ألفاظ الفقهاء: "الخطأ" و"العمد" ، و قد جاء أحسن مايكون الشعر في باب الاعتذار ، فلو كان يقبح استخدام ألفاظ الفقهاء في الشعر قبحت هاتان اللفظتان ، وقبح البيت ، ولا يقول قائل بهذا ، فما ردُّ ابن سنان على مثل هذا ؟!

ولم يكتف ابن الأثير ببيت أبي تمام السابق شاهدا على فساد ما ذهب إليه ابن سنان ؛ بل ذكر شاهدا آخر لأبي الطيب المتنبي اشتمل على ألفاظ لعلم الحساب وجاءت على نحو بديع؛ يقول أبو الطيب :

ولَقِيتُ كلَّ الفاضلينَ كأنما ∴ رَدَّ الإلهُ نُفُوسَهُمْ والأعْصُرَا

نُسِقوا لنا نَسَقَ الحِسابِ مُقَدَّما ∴ وأتى فَذلِكَ إذْ أتيْتَ مُؤخَّراً(٢)

فهذان البيتان اشتملا على ألفاظ من ألفاظ الحساب ؛"فقوله :" فَذلِكَ " حكاية قول الحاسب إذا أجمل حسابه، فهي فاعل أتى، أي أن هؤلاء الفاضلين تتابعوا متقدمين عليك في أزمانك، فلما أتيت بعدهم جمعت ما كان فيهم من فصائل، فكنت بمثابة إجمال الحساب الذي تذكر تفاصيله أولا، ثم

---

(١) السابق ٢١٣

(٢) من قصيدة له يمدح فيها أبا الفضل محمد ابن العميد ، وأولها :

بادٍ هَواكَ صَبَرتَ أَم لَم تَصبِرا ∴ وَبُكاكَ إِن لَم يَجرِ دَمعُكَ أَو جَرى

ـ وقوله لقيت كل الفاضلين، معطوف على كلام سابق يتحدث فيه عن تمثل فلاسفة وعلماء وعظماء وكرماء في شخص ابن العميد . المثل السائر ٣/٢١٣

تجمل فيكتب في آخرها فذلك كذا وكذا."[١] ، والبيتان حسنهما بيّن ، يقول ابن الأثير :"وهذا من المعاني البديعة، وما كان ينبغي لأبي الطيب أن يأتي في مثل هذا الموضع بلفظة " فَذلِكَ " التي هي من ألفاظ الحساب، بل كان يترك هذا المعنى الشريف الذي لا يتم إلا بتلك اللفظة موافقة لابن سنان فيما رآه وذهب إليه، وهذا محض الخطأ وعين الغلط."[٢] .

و ما سبق ليس مذهب ابن الأثير وحده ؛ فعلى هذه الشاكلة جاء قول الشيخ يوسف الدمشقي (المتوفى: ١٠٧٣هـ)؛ حيث يقول :" ومن تأمل هذه الأبيات علم أن أبا الطيب قد ملك رقاب الكلام، واستعبد كرائمها، واستولد عقائمها، وفي ذلك فليتنافس، وعن مقامه فليتقاعس."[٣] ، فبيتا المتنبي اشتملا على ألفاظ الحساب "فذلك" بمعنى كذا وكذا ...، وقد جاءت متمكنة في موضعها ، فهل يترك المتنبي هذا المعنى الشريف الذي تمَّ له بتلك اللفظة من أجل أنّ الخفاجي اشترط مثل هذا ؟! لذا قال ابن الأثير: وهذا محض الخطأ وعين الغلط.

ثم ذكر ابن الأثير شواهد أخرى يؤكد بها ما ذهب إليه؛ من اشتمالها على ألفاظ للنحويين وغيرهم ، وهي من الحسن بمكان ،فقال :" وقد جاء لبعض المتأخرين من هذا الأسلوب ما لا يدافع في حسنه، وهو قوله:

عَوَامِلُ رزقٍ أَعْرَبَتْ لُغَةَ الرَّدَى ∴ فَجِسْمٌ لَهُ خَفْضٌ وَرَأسٌ لَهُ نَصْبُ

(١) من كلام الأستاذين الفاضلين أحمد الحوفي، بدوي طبانة. السابق .

(٢) السابق

(٣)الصبح المنبي عن حيثية المتنبي (مطبوع بهامش شرح العكبري)١/١٩١.

فإنه لما حصل له المشابهة في الاسمية بين عوامل الرماح والعوامل النحوية حسن موقع ما ذكره من الخفض والنصب، وعلى ما ذكره ابن سنان فإن ذلك غير جائز، وهو من مستحسنات المعاني، هذا من أعجب الأشياء!!"[١]

وعلى هذا الأسلوب ورد قول بعضهم:

وَفَتًى مِنْ مَازِنٍ ∴ فَاقَ أَهْلَ الْبَصْرَهْ

أَمُّهُ مَعْرِفَةٌ ∴ وَأَبُوهُ نَكِرَهْ

وهل يشك في حسن هذا المعنى ولطافته؟" [٢]

فهي من مستحسنات المعاتي ، فلا يشك أحد في حسنها ولطفها. فاشتمالها على تلك الألفاظ التي عابها الخفاجي لم يقدح في فصاحتها ، حيث جاءت سلسة عذبة ، دون تكلف ، فكيف تعاب ؟!

ثالثا: ناقش ابنُ الأثير الخفاجيَّ في الشواهد التي عابها من أجل اشتمالها على تلك الألفاظ ؛ فبيّن أنه لا عيب فيها ، أو جاء العيب في بعضها لسبب آخر غير ماذهب إليه الخفاجي .

أما الشاهد الأوّل فقال فيه :"وأما ما أنكره على أبي تمام في قوله:

مَوَدَّةٌ ذَهَبَ أَثْمَارُهَا شَبَهٌ ∴ وَهِمَّةٌ جَوْهَرٌ مَعْرُوفُهَا عَرَضُ

فإن هذا البيت ليس منكرا لما استعمل فيه من لفظتي الجوهر والعرض اللتين هما من خصائص ألفاظ المتكلمين؛ بل لأنه في نفسه ركيك،

---

(١)المثل السائر ٣/٢١٤

(٢) السابق .

لتضمنه لفظة "الشبه" فإنها لفظة عامية ركيكة، وهي التي أسخفت بالبيت بجملته، ورب قليل أفسد كثيرا، وأما لفظتا الجوهر والعرض فلا عيب فيهما، ولا ركاكة عليهما."(١)

إذا كان الخفاجي قد عاب البيت السابق لاشتماله على هاتين اللفظتين ؛ فإن ابن الأثير له وجهة أخرى ؛ فالبيت ليس منكرا لما استعمل فيه من هاتين الكلمتين ؛ وإنما عيب بسبب تضمنه لفظة "الشبه " ، وهي عامية ركيكة ، وهي التي ذهبت ببلاغة البيت ، وليس ما يقول الخفاجي .

وأما البيت الثاني ، وهو:

خَرْقاءُ يَلْعَبُ بالعُقُولِ حَبابُها ∴ كَتَلَعُّبِ الأفْعالِ بِالأسماءِ

فقال فيه :"فليس بمنكر، وهل يشك في أن التشبيه الذي تضمنه واقع في موقعه؟ ألا ترى أن الفعل ينقل الاسم من حال إلى حال، وكذلك تفعل الخمر بالعقول في تنقل حالاتها، فما الذي أنكره ابن سنان من ذلك؟"(٢)

التشبيه في البيت واقع موقعه ؛ حيث شبه أثر الخمر على شاربها ، وأنها تنقله من حال إلى حال ، كما ينقل الفعل الاسم من حال إلى حال ، وهو من التشبيه الفائق عند العلوي (٣)،فلا تجد فيه تكلفا في استعمال هاتين اللفظتين فلا وجه لرده ، ولا وجه لما نقله الدكتور شوقي ضيف عن التبريزي :" فقد تكلَّف لذكر الأفعال والأسماء كأنه من أصحاب النحو"(٤) ، فالتكلف غير موجود.

---

(١) المثل السائر ٣/٢١٤.

(٢)السابق .

(٣) ينظر: الطراز ١/١٤٨

(٤)الفن ومذاهبه في الشعر العربي ٢٢١،الناشر: دار المعارف بمصر، الطبعة: الثانية عشرة

فإنك تجد أريحية في سماعه ، وقبولا في النفس ، وانسجاما للفظ مع سائر ألفاظ البيت .

تعقيب على ماسبق :

من خلال الوقوف مع ما ذهب إليه الخفاجي في ضرورة تخلص الشعر والنثر من ألفاظ المتكلمين والنحوييين ...إلخ ، و معرفة ما ردّ به ابنُ الأثير ، فإنه يجب التنبيه إلى مايأتي:

١ــ من خلال البحث يتبيّن أن ما ذهب إليه ابنُ سنان ليس بدعا من القول ؛ فقد سبقه الجاحظُ إلى هذا؛ حيث ورد في كتابه "الحيوان ،":" ولكل صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها، فلم تلزق بصناعتهم إلّا بعد أن كانت مشاكلا بينها وبين تلك الصناعة.وقبيح بالمتكلم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلّمين في خطبة، أو رسالة، أو في مخاطبة العوام والتجار، أو في مخاطبة أهله وعبده وأمته، أو في حديثه إذا تحدث، أو خبره إذا أخبر.وكذلك فإنّه من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب، وألفاظ العوامّ وهو في صناعة الكلام داخل. ولكلّ مقام مقال، ولكلّ صناعة شكل."[١]

فالجاحظ يذهب إلى أن كل صناعة لها ألفاظها، لا تفارقها إلى غيرها، وقبيح بالمتكلم أن يضمن خطبتة أو رسالتة لفظا من ألفاظ المتكلمين .

من هنا يمكن القول بأن ما ذهب إليه الخفاجي كان مستمدا مما قاله الجاحظ ، ولقد سبق أن ذكرت أن الخفاجي قد مدح الجاحظَ بأنه إذا تكلم لم يخرج عن طريقة المتكلمين ، وإذا كاتب لم تخرج ألفاظه عن لغة الكتاب .

---

(١) الحيوان ٣/١٧٥.

وعلى شاكلته جاء أبو هلال العسكري؛ حيث قال :" وينبغى أن تعرف أقدار المعانى، فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين، وبين أقدار الحالات؛ فتجعل لكلّ طبقة كلاما، ولكلّ حال مقاما، حتى تقسم أقدار المعانى على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات. واعلم أنّ المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من المقال؛ فإن كنت متكلّما، أو احتجت إلى عمل خطبة لبعض من تصلح له الخطب، أو قصيدة لبعض ما يراد له القصيد، فتخطّ ألفاظ المتكلمين، مثل الجسم والعرض والكون والتأليف والجوهر، فإنّ ذلك هجنة."(١)

أبو هلال العسكري يمضي في ركب الجاحظ ، فيذهب إلى أن المنفعة إنما تكون بموافقة الحال ، وما يجب مراعاته من مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وهذا حَسنٌ من أبي هلال ، و أصلٌ من أصول البلاغة ، لكنه يرى أنك إذا قُلْتَ خطبة ، أو نظّمت قصيدة ، وضمنتهما لفظا من ألفاظ المتكلمين كان هجنة .وقد نقل كلامَ العسكري بفصه ونصه القلقشنديُّ (المتوفى: ٨٢١هـ)(٢)

وممن سلك مسلك الجاحظ وأبي هلال والخفاجي حازم القرطاجني؛ فعنده لا يأتي بهذه المعاني إلا من يدعي الشعر، ولا يثبتها لشاعر إلاّ من لا علم عنده؛ وأنّ من يأتي بهذه المعاني في شعره عليه أن يشغل نفسه بما هو أولى وأجدى؛ جاء ذلك في قوله :" إنما يورد المعاني العلمية في كلامه من يريد التمويه بأنه شاعر عالم. وقد بينا أنه فعل نقيض ما يجب في الشعر، فلم يثبت له أنه قال شعرا إلا عند من لا علم له،... فقد بان أن

(١) الصناعتين ١٣٥

(٢) ينظر صبح الأعشى في صناعة الإنشاء١٠/٨٧.

مستعمل هذه المعاني العلمية في شعره يسيء الاختيار، مستهلك لصنعته، مصرف فكره في ما غيره أولى به وأجدى عليه."[١]

كلام القرطاجني بيّن في ضرورة أن يتخلص الأديب من هذه الألفاظ، وتلك المعاني؛ ولتأكيد ما ذهب إليه قال في موضع آخر:" فالواجب ألا يستعمل في الشعر من الأخبار إلا ما شهر، وألا يستعمل فيه شيء من معاني العلوم والصنائع، ولا شيء من عباراتهم إذا كان الغرض مبنيا على ما هو خارج عن تلك العلوم والصنائع.... فكل ما انتسب إلى صناعة من الصنائع، انتساب ما ذكر من حيث هو معنى راجع إليها أو عبارة مستعملة فيها، فليس يحسن استعماله في الشعر، إذ الواجب أن يقتصر بالأشياء على ما هي خاصة به، وألا يخلط فن بفن بل يستعمل في كل صناعة ما يخصها ويليق بها، ولا يشاب بها ما ليس منها."[٢]

القرطاجني ينهج نهج سابقيه في تلك المسألة ، ولا يجيز أن يضمن الشاعر شعره لفظة من هذه الألفاظ، غير أنه قال كلاما يوهم إجازة هذا الأمر ، والحقيقة أنه جوّز استعماله في حالة واحدة ؛ وهي إذا كان الشاعر يصف أشياء علمية أوصناعية ، فلا حرج في استعمالها ، جاء هذا في قوله: " فأما إذا كان غرض الشعر مبنيا على وصف أشياء علمية أو صناعية ومحاكاتها والتخييل في شيء منها فإيراد تلك المعاني والعبارات غير معيب في ذلك الغرض، لأن للشاعر أن يحاكي شيئا من جميع الموجودات ويخيل في واحد واحد منها ما تميل إليه النفوس أو تنفر عنه."[٣]

---

(١) ينظر منهاج البلغاء وسراج الأدباء ٣٠، ٣١، تحقيق : محمد الحبيب ابن الخواجه ، الناشر : دار الكتب الشرقية تونس ، عام النشر ١٩٦٦م

(٢) السابق ٨٢

(٣) السابق

أقول القرطاجني لم يكن متناقضا في كلامه ، حتى نقول إنه أجازها في موضع ، ومنعها في آخر ؛ وإنما الرجل يذهب ما ذهب إليه الجاحظ من أن كل صناعة لها ألفاظها لا تفارقها إلى غيرها، أما أن تنقل هذه الألفاظ إلى معنى جديد فهذا ما يرفضه.

٢ــ من خلال العرض السابق لأقوال أهل العلم ، ومناقشة شواهدهم، يمكن للباحث أن يقول:

إن ابن سنان ومن على شاكلته قد جانبهم التوفيق في اشتراط هذا الشرط ، وأن الصواب ماذهب إليه ابن الأثير؛ حيث عاب الخفاجيُ الكلامَ الذي اشتمل على ألفاظ المتكلمين والنحويين ...إلخ ، وهذا على عمومه مردود؛ فإنه يقتضي أن نرد كلَّ شعر جاءت فيه تلك الألفاظ ، ولو كان الشعر حسنا ، وعليه نقبل كل شعر خلا من هذه الألفاظ ولو كان الشعر في نفسه قبيحا ، ومن يقول بهذا ؟!

إن القول الأقرب للصواب أن لا نقبل هذه الألفاظ كلها، ولا نرفضها كلها، وإنما نستحسن حسنها ، ونستقبح قبيحها، فهذه الألفاظ شأنها شأن أي لفظة من ألفاظ اللغة ؛ حسنها حسن ، وقبيحها قبيح، فمردُّ ذلك إلى الذوق السليم .

أيضا إذا كان ابن سنان قد استشهد بكلام ركيك يخلو من البلاغة ، فإنه لا يمنع أن هناك كلاما قد اشتمل على شيء من هذه الألفاظ ، وهو من البلاغة بمكان ، كالشواهد السابقة التي ذكرها ابن الأثير .بل إن بعض الشواهد التي ذكرها الخفاجي واستقبحها بسبب مافيها من تلك الألفاظ ، قد استحسنها غيره ؛ فقول المتنبي:

إذا كان ما تنويهِ فعلاً مُضارعاً ∴ مضى قبلَ أن تُلقى عليه الجوازِمُ

قال عنه أبو عبيد البكري :" ولله درّ أبي الطيّب في قوله:.....البيت"[١] ، وقال عنه ابن حجة بعد أن ذكر القصيدة التي جاء فيها البيت :" ويعجبني من مديحها:"[٢] وذكر البيت .

إنّ الإنصاف في هذه القضية أن نقبل من هذه الألفاظ ماجاء موافقا لمقتضى الحال ؛ دون تكلف، فتجد اللفظة قد وضعت في موضعها المناسب من السياق ، يقول ابنُ طباطبا :" وللمعاني ألفاظٌ تُشَاكِلُها فتَحْسُنُ فِيهَا وتَقْبُحُ فِي غَيرهَا، فَهِيَ كالمَعْرِضِ لِلْجَارِيَةِ الحَسْنَاءِ الَّتِي تَزْداد حُسْناً فِي بعض الْمعَارِض دون بعض.فَكَمْ من مَعْنىً حَسَنٍ قد شِينَ بمعرضِهِ الَّذِي أُبْرِزَ فِيهِ.وكَمْ من مَعْرِضٍ حَسَنٍ قد ابْتُذِلَ على مَعْنىً قَبِيح أَلْبِسَهُ."[٣]

بهذا يمكن القول إن للأديب الحق أن يقول في أي غرض شاء ، فالمعاني متنوعة لا حصر لها، ولا حرج أن يضمن أدبه لفظة أو ألفاظا من هذا الجانب على حد ما قاله ابن الأثير : " يجب على صاحب هذه الصناعة أن يتعلق بكل علم وكل صناعة، ويخوض في كل فن من الفنون؛ لأنه مكلف بأن يخوض في كل معنى من المعاني، فاضمم يدك على ما ذكرته ونصصت عليه، واترك ما سواه، فليس القائل بعلمه واجتهاده كالقائل بظنه وتقليده."[٤]

وما أجمل ما ختم به ابن الأثير كلامه في تلك المسألة :" وهذا النوع إذا استعمل على الوجه المرضي كان حسنا، وإذا استعمل بخلاف ذلك كان قبيحا"[٥]

---

(١) سمط اللآلي ١٦٣/١، المحقق: عبد العزيز الميمني ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
(٢) خزانة الأدب وغاية الأرب ٢٠١/١ ، المحقق: عصام شقيو ،الناشر: دار ومكتبة الهلال– بيروت، دار البحار–بيروت ، الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م.
(٣)عيار الشعر١١، المحقق: عبد العزيز بن ناصر المانع ، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة .
(٤) المثل السائر ٢١٥/٣
(٥) السابق

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أفصح الخلق أجمعين؛ سيدنا محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ ، وبعد:

فقد تمخضت دراسة اعتراضات ابن الأثير على ابن سنان الخفاجي عما يأتي :

١ــ أن ما ذهب إليه ابن سنان من أن فصاحة اللفظ ترجع إلى تباعد مخارجه ينقصه شيء من الدقة ، فقد جاءت ألفاظ مؤلفة من حروف متقاربة وهي فصيحة ، وعلى النقيض جاءت ألفاظ مؤلفة من حروف متباعدة وهي قبيحة ، فالمعول عليه في تلك المسألة الذوق السليم ، فما استحسنه كان حسنا ، وما استقبحه كان قبيحا ، ولا عبرة بتقارب المخارج أو تباعدها .

٢ــ أظهر البحث أن اعتراض ابن الأثير على ابن سنان في اشتراط أن تكون اللفظة جارية على قواعد اللغة ، ليس في محله ، وابن سنان قد ساير ما عليه أهل العلم ، ولا وجه لابن الأثير في تلك المخالفة.

٣ــ اشترط ابن سنان اعتدال الكلمة في عدد حروفها حتى تكون فصيحة، وأنها إذا كثر عدد حروفها خرجت عن حيز الفصاحة ، ليس في محله؛ فقد جاء في الذكر الحكيم ألفاظ طوال؛كقوله ــ تعالى ــ: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ وكقوله تعالى: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ، وهي غاية في الفصاحة ، ولو كان طول اللفظ مما يعاب به لقبحت هذه الألفاظ!.

٤ــ أن ما ذهب إليه الخفاجي من جعل التصغير شرطا لفصاحة اللفظ إذا أريد بها معنى لطيف ينقصه الدقة ؛ فالتصغير يفيد هذه المعاني وغيرها ، ثم إن هذه المعاني قد ترد بغير التصغير ، وتكون من البلاغة بمكان ، وأن الأولى عدم اشتراط هذا ، فإذا طلبه المقام كان حسنا ، وإلاّ فلا .

٥ــ تبيّن أن ما ذهب إليه ابن الأثير من الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المنقول إليه، ويكتفى بذكر المستعار الذي هو المنقول مردود عليه ؛ لأن هذا إنما يكون في الاستعارة التصريحية ؛ التي يصرح فيها بلفظ المستعار ، ويطوى لفظ المستعار له ، فهذا متحقق فيها، غير أنه يغفل عن أحد شقي الاستعارة وهو الاستعارة المكنية .

٦ــ قول ابن الأثير : إن ابن سنان قد خلط بين الاستعارة والتشبيه المضمر الأداة كان في محله ؛ فالخلط عند الخفاجي بيّن ؛ حيث جعل بيت الوأواء:

وَأَسْبَلَتْ لؤلؤاً مِنْ نَرْجِسٍ فَسَقَتْ ∴ وَرْدا وَعَضَّتْ عَلَى العُنَّابِ بالبَرَد

تشبيها، وهو ظاهر الدلالة في كونه استعارة .

كما بيّنت الدراسة أن ابن الأثير نفسه كان ممن خلط بين الاستعارة والتشبيه ؛ حيث جعل قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَه لَمَّا تَمَطَّي بِصُلْبِهِ ∴ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

تشبيها ، وهو استعارة عند أهل العلم .

٧ــ ظهر أن ابن سنان قد تجاوز حين رفض كل استعارة بنيت على مثلها ؛ فما عابه قد جاء في القرآن الكريم ، ثم إن معيار حسن الاستعارة أو قبحها يتمثل في الارتباط بين الطرفين ، ولا صلة له بكون الاستعارة مفردة أو مركبة.

٨ــ ما ذهب إليه ابن الأثير في أن الخفاجي قد خلط بين الكناية والتعريض، حيث جعل بيت امرىء القيس:

فصرْنا إِلَى الحُسنى ورقّ كلامُنا ∴ ورُضْتُ فَذَلت صعبة أيّ إذلال

كناية ، وهو من التعريض ، غير سديد ؛ والصواب في ذلك أن الخفاجي لم يخلط بينهما كما زعم ابن الأثير ، والبيت الذي سبق حمله على الكناية أولى كما بينت الدراسة .

٩ ــ ابن سنان ومن على شاكلته قد جانبهم التوفيق في اشتراطهم أن يخلو الكلام من ألفاظ المتكلمين والنحويين ...إلخ ؛ وأن الصواب ماذهب إليه ابن الأثير؛ فهذا الشرط على عمومه مردود؛ فإنه يقتضي أن نرد كلَّ شعر جاءت فيه تلك الألفاظ ، ولو كان الشعر حسنا ، وعليه نقبل كل شعر خلا من هذه الألفاظ ولو كان الشعر في نفسه قبيحا ، وإنما نقبل ما جاء موافقا لمقتضى الحال، ولا تكلف في استعماله .

أسأله ـ تعالى ـ أن يغفر تقصيرنا ، و يستر عيوبنا ،

ويجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

١ــ إعراب القرآن وبيانه ، الناشر : دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، الطبعة : الرابعة ، ١٤١٥ هـ.

٢ــ الإيضاح في علوم البلاغة، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي ، الناشر: دار الجيل – بيروت ، الطبعة: الثالثة.

٣ــ بغية الطلب في تاريخ حلب، المحقق: د. سهيل زكار ، الناشر: دار الفكر.

٤ــ البديع في البديع، الناشر: دار الجيل ، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٥ــ البيان والتبيين، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت ، عام النشر: ١٤٢٣هـ.

٦ــ تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن ، تحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

٧ــ تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٨ــ التحرير والتنوير ، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس ، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

٩ــ التصوير البياني ، الناشر: مكتبة القاهرة ، الطبعة : السابعة ٢٠٠٩م،

١٠ــ الحيوان ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.

١١ــ خزانة الأدب وغاية الأرب، المحقق: عصام شقيو ، الناشر: دار ومكتبة الهلال–بيروت، دار البحار–بيروت ، الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م

١٢ــ خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني ، الناشر: مكتبة وهبة ، الطبعة: السابعة.

١٣ــ خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، المؤلف: د. عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني ، الناشر: مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

١٤ــ الخصائص ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: الرابعة.

١٥ــ دلائل الإعجاز، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر ، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة ، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٦ــ سر الفصاحة ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م.

١٧ــ سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، المحقق: عبد العزيز الميمني ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٨ــ شرح ديوان الحماسة للتبريزي، الناشر: دار القلم – بيروت.

١٩ــ شرح ديوان المتنبي للعكبري ، المحقق: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٢٠ــ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١ــ صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٢ــ الصبح المنبي عن حيثية المتنبي (مطبوع بهامش شرح العكبري)، الناشر: المطبعة العامرة الشرفية ، الطبعة: الأولى، ١٣٠٨ هـ.

٢٣ــ الصناعتين ، المحقق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت ، عام النشر: ١٤١٩ هـ.

٢٤ــ الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ .

٢٥ــ عيار الشعر، المحقق: عبد العزيز بن ناصر المانع ، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

٢٦ــ العمدة في محاسن الشعر وآدابه، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: دار الجيل الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٢٧ــ الفلك الدائر على المثل السائر، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ــ القاهرة.

٢٨ــ كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٢٩ــ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، الناشر: مكتبة المتنبى – بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١م.

٣٠ــ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

٣١ــ لسان العرب، الناشر: دار صادر – بيروت ، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

٣٢ــ مختار الصحاح، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا ، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٣٣ــ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: عالم الكتب – بيروت.

٣٤ــ معجم البلدان، الناشر: دار صادر، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

٣٥ــ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، الناشر: عالم الكتب، بيروت ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣ هـ.

٣٦ــ معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة ، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م.

٣٧ــ معجم المؤلفين، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٣٨ــ منهاج البلغاء وسراج الأدباء ٣٠، ٣١، تحقيق : محمد الحبيب ابن الخواجه ، الناشر : دار الكتب الشرقية تونس ، عام النشر ١٩٦٦م.

٣٩ــ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ــ القاهرة.

٤٠ــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، المحقق: فؤاد علي منصور ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م

٤١ــ المعجم الوسيط ، الناشر: دار الدعوة.

٤٢ــ المنصف للسارق والمسروق منه ، المحقق: عمر خليفة بن ادريس ، الناشر: جامعة قات يونس، بنغازي ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م.

٤٣ــ الموازنة بين أبي تمام والبحتري، تحقيق : السيد أحمد صقر ، نشر / دار المعارف – الطبعة الرابعة ، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م.

٤٤ــ نقد الشعر ، الناشر: مطبعة الجوائب – قسطنطينية ، الطبعة: الأولى، ١٣٠٢.

٤٥ــ نهاية الأرب في فنون الأدب ، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ، الطبعة: الأولى١٤٢٣ هـ.

٤٦ــ الوساطة بين المتنبي وخصومه ، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي ، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي .

محتويات البحث

م	الموضـــــــوع	الصفحة
١.	ملخص	٥٤٨٧
٢.	Abstract	٥٤٨٨
٣.	مقدمة.	٥٤٨٩
٤.	تمهيد.	٥٤٩٢
٥.	أولًا: التعريف بابن سنان الخفاجي.	٥٤٩٣
٦.	ثانيا: التعريف بابن الأثير .	٥٤٩٦
٧.	الاعتراض الأول: شروط فصاحة اللفظ.	٥٥٠٠
٨.	المسألة الأولى : تأليف الكلمة من حروف متباعدة المخرج .	٥٥٠١
٩.	المسألة الثانية : موافقة اللفظة قواعد اللغة .	٥٥١٣
١٠.	المسألة الثالثة : عدد حروف الكلمة .	٥٥١٦
١١.	المسألة الرابعة : تصغير الكلمة للتعبير بها عن معنى لطيف .	٥٥٣٤
١٢.	الاعتراض الثاني : الخلط بين الاستعارة والتشبيه المضمر الأداة	٥٥٣٩
١٣.	الاعتراض الثالث : حسن الاستعارة بين ابن الأثير والخفاجي .	٥٥٥٥
١٤.	الاعتراض الرابع: الخلط بين الكناية والتعريض .	٥٥٧١
١٥.	الاعتراض الخامس: حظر استعمال مصطلحات النحويين والمتكلمين والمهندسين في المنظوم والمنثور .	٥٥٨٧
١٦.	الخاتمة .	٥٦٠٢
١٧.	ثبت المصادر والمراجع .	٥٦٠٥
١٨.	محتويات البحث .	٥٦١٠